



المدخل

إلى صحيح الإمام البخاري

رحمه الله تعالى (١٩٤ - ٢٥٦ هـ)

تأليف الدكتور

محمد مجدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار

إدارة الشؤون الفنية

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م


المدخل
إلى صحيح الإمام البخاري

الطبعة الأولى: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م
الطبعة الثانية: ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤م
الطبعة الثالثة : ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٧٨)

الرؤية: الريادة عالميًا في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقًا لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية
للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧
العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد









المدخل

إلى صحيح الإمام البخاري

رحمه الله تعالى (١٩٤ - ٢٥٦ هـ)

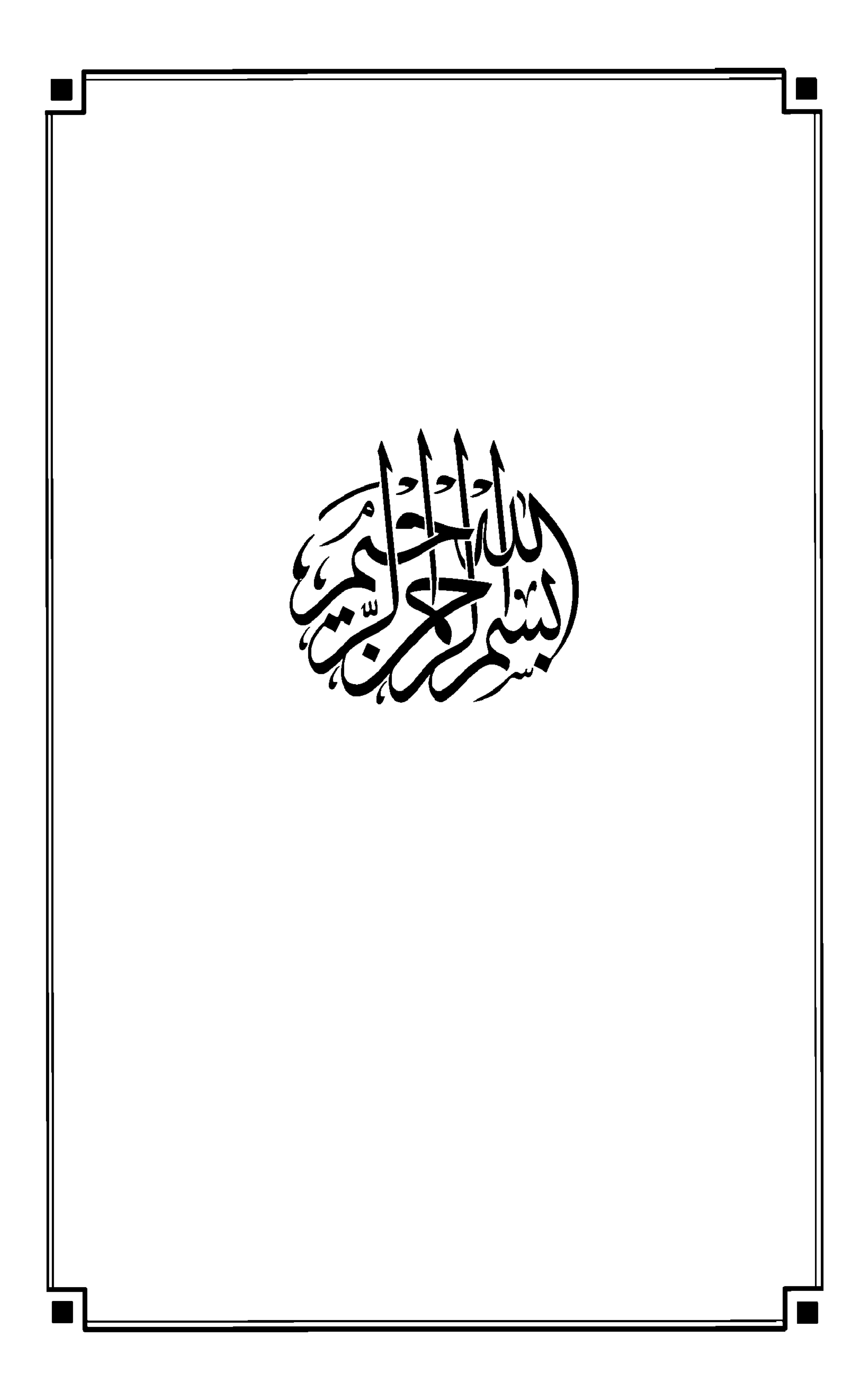
تأليف الدكتور

محمد مجدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار

إدارة الشؤون الفنية

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة إدارة الشؤون الفنية لمجموعة مداخل كتب السنة العشرة

الحمدُ لله الكبيرُ المتعال، نحمدُه تمامَ الحمد على كلّ حال، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدنا ونبيّنا محمّدٍ في البُكور والآصال، وعلى آله وأصحابه الطّاهرين الأبرار؛ وسائرِ العلماء والصّالحين الأخيار.

أمّا بعد: فإنّ علمَ الحديث النّبويّ مِن أهمِّ العلومِ وأنفَعِها، ولذلك اعتنى به الأئمّةُ والحفّاظُ قديمًا وحديثًا، ولَمّا كان من أعظم فنونه بركةً: سماعُ حديثِ النبيِّ ﷺ من أفواه المشايخ المعتبَرين؛ علمًا واستقامةً وروايةً ودرايةً؛ بَذل أهلُه في سبيل ذلك مُهَجَهُم وغاليَ أيامِهم ونهايةَ جهدِهم، وصاغُوا من تلك الجهود حكاياتٍ وأقاصيصَ عجيبة، حارَ فيها العُقلاءُ الذين عاصروهم أو جاؤوا بعدهم؛ وما كانت حديثًا يُفترى! ولكنه الصّدقُ والعزمُ وحلولُ البركة وتمامُ التّوفيق، يرحَل أحدُهم مِن مشرقِ الأرضِ إلى مغرِبها، ويذْرَعُها شبرًا شبرًا؛ بحثًا عن إمامٍ حافظٍ وإسنادٍ عالٍ، ولربّما رَحَل أحدُهم وسافر السّفر الشّاقَّ المضنيَ لأجل حديثٍ واحدٍ!

ولَمّا أخلصوا وتَعِبُوا وكَدُّوا ونَصِبُوا؛ لا جَرَم أفْلَحَ سعْيُهم ونَجَح عزْمُهم، وكانوا خيرَ أسوةٍ لمن بعدهم، وبِجَلالِ هِمَمِهم حُفظت السّنّةُ مِن التّبديل والتّغيير.

ولَمَّا كانَ الإسنادُ خصيصةً فاضلةً مِن خصائص هذه الأمّة، وسنّةً بالغةً من السّنن المؤكّدة في العلمِ وآدابِ المتعلِّمين؛ كان حرصُ أهلِ الحديث عليها مُميَّزًا؛ تشرِيفًا لأنفسهم؛ لِيَنتَظِموا في سلسلةٍ واحدةٍ توصِلُهم إلى رسولِ الله ﷺ، وتكليفًا لغيرهم بتمام التّأسّي بذلك الحِرْص؛ حفاظًا على الموروثِ النّفيسِ مِن علْم رسولِ الله ﷺ وأصحابِه

البَرة ﷺ، حتى لقد قال عبدُ الله بنُ المبارك رحمه الله: «الإسنادُ مِن الدِّين، ولولا الإسنادُ لَقالَ مَن شاءَ ما شاء».

وقد سعى قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة بدولة الكويت مُمثَّلًا بإدارة الشّؤون الفنّيّة إلى إحياء هذه السُّنّة العِلميّة المَنسيّة؛ فأقامَ سلسلةً من المشاريع، كان أولُها: «مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة»، وهي: «صحيح البخاريّ، وصحيح مسلم، وسنن الترمذيّ، وسنن أبي داود، وسنن النّسائيّ، وسنن ابن ماجه، وموطّأ مالك».

ففي سنة ٢٠٠٧م بُدئ هذا المشروع بقراءة صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم، ثم جامع الترمذي، وقرئ مع الترمذي ثلاثة كتب: الشمائل المحمدية للترمذي، وبلوغ المرام من أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلاني، ومعرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح.

وفي سنة ٢٠٠٨م قرئ سنن أبي داود وموطأ مالك، ثم سنن النسائي وابن ماجه.

وكان ثاني المشاريع الجليلة: «مشروع قراءة وسماع كتب الصحاح والسنن والمسانيد»، فبُدئ هذا المشروع سنة ٢٠٠٨م بقراءة مسند الإمام أحمد، وقرئ معه خصائص مسند الإمام أحمد لأبي موسى المديني، والمصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد لشمس الدين بن الجزري.

وفي سنة ٢٠٠٨م أيضًا قرئ مسند الشافعي ومسند الحميدي ومسند الطيالسي والأدب المفرد للبخاري.

وفي سنة ٢٠٠٩م قرئ مسند الدارمي، وفي سنة ٢٠١١م قرئ صحيح ابن خزيمة، وفي سنة ٢٠١٢م قرئ صحيح ابن حبان، وغير ذلك من كتب السنة المشرفة.

وقد اعتمدتْ هذه المجالس آليةً في القراءة؛ تقومُ على السّرعة المعقولة، ومحاولةِ الضّبط وعدم الإخلال بالمعاني؛ مع التزام السّادة العلماء المسنِدين بالتّعليق

والتّصحيح بين الفيْنة والأخرى، وليس هذا إلّا بابًا من أبواب الاجتهاد في إتمام سماع الكتب وتحصيل فوائدها.

وقراءة وسماعُ كتُب الحديث بهذه الطريقة لها عدّة فوائد:

١- كثرةُ ذكْر الله تعالى بقراءتها ودوامِ النّظر فيها.

٢- كثرةُ الصّلاة والسّلام على النّبيّ ﷺ.

٣- مراجعةُ الحفظ لمن كان حافظًا لشيءٍ منها.

٤- التّدبّرُ والتّأمّلُ لألفاظ الحديث النّبويّ ومعرفةُ غريبِه.

٥- مراجعةُ الأحكام والمسائل الفقهيّة.

٦- معرفةُ الرِّجال وأنسابهم بذِكْر الأسانيد وتكرارِ قراءتها.

٧- الدّرايةُ العلميّة والرِّوايةُ المتّصلة الصّحيحة.

٨- إحياءُ سنّةِ الإسنادِ والإجازات.

٩- الرّصيدُ العلميُّ للكويت؛ إذ بهذه المجالس أصبحت محطَّ الأنظار، في أسانيد كُتُبِ السّنّة الكِبار.

❊ ❊ ❊

ومن باب تمام الفائدة رغِبت إدارة الشّؤون الفنّيّة بإصدار مداخلَ لأمهات كتب السنة، تُجلّي - في ضبطٍ وإتقانٍ - سيرةَ مصنِّفيها، وتبيِّن منهجَهم في تصنيفها، وتُلقي الضّوء على كل منها تعريفًا علميًّا ينفع طلّابَ العلم المنتظِمين في مشروع السّماع والقراءة.

وأُسند إعدادُ هذه المداخل لعدد من الباحثين الشرعيين في إدارة الشؤون الفنية، كما يلي:

١- المدخَلُ إلى صحيح الإمام البخاريّ رحمه الله (١٩٤هـ -٢٥٦هـ)، أعـدّه: د. محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، سنة ٢٠١٠م.

٢- المدخَلُ إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله (٢٠٦هـ -٢٦١هـ)، أعـدّه: د. محمد محمدي النورستاني، سنة ٢٠٠٧م.

٣- المدخَلُ إلى جامع الإمام الترمذي رحمه الله (حدود ٢١٠هـ-٢٧٩هـ)، أعـدّه: د. الطاهر الأزهر خذيري، سنة ٢٠٠٨م.

٤- المدخَلُ إلى سنن الإمام أبي داود السجستاني رحمه الله (٢٠٢هـ-٢٧٥هـ)، ويليه رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، أعـدّ المدخل وحقّق الرسـالة: د. محمد محمدي النورستاني، سنة ٢٠٠٨م.

٥- المدخَلُ إلى موطّأ الإمام مالك بن أنس رحمه الله (٩٣هـ-١٧٩هـ)، أعـدّه: د. الطاهر الأزهر خذيري، سنة ٢٠٠٨م.

٦- المدخَلُ إلى سنن الإمام النسائي «المجتبى» رحمه الله (٢١٥هـ -٣٠٣هـ)، أعـدّه: د. محمد محمدي النورستاني، سنة ٢٠٠٨م.

٧- المدخَلُ إلى سنن الإمام ابن ماجه رحمه الله (٢٠٩هـ -٢٧٣هـ)، أعـدّه: د. نور الدين بن عبد السلام مسعي، سنة ٢٠٠٨م.

٨- المدخَلُ إلى صحيح الإمام ابن خزيمة رحمه الله (٢٢٣هـ -٣١١هـ)، أعـدّه: د. محمد محمدي النورستاني، سنة ٢٠١١م.

٩- المدخَلُ إلى صحيح الإمام ابن حبان رحمه الله (ت٣٥٤هـ)، أعـدّه: د. محمد محمدي النورستاني، سنة ٢٠١٢م.

١٠- المدخَلُ إلى مسند الإمام المبجَّل أحمد بن حنبل رحمه الله (١٦٤هـ-٢٤١هـ)، أعـدّه: د. سامي محمد صبح، سنة ٢٠١٨م.

فجزاهم الله خيرًا، وأجزل لهم الثواب.

وكانت هذه المداخل طُبعت وتعددت طبعاتها، ما عدا المدخَلَ إلى مسند الإمام أحمد، فهو يطبع للمرة الأولى.

وها هي الطبعة الجديدة للمداخل العشرة، تُطبع في مجموعة واحدة، وقد راجعها وصححها ودققها الباحث الشرعي في إدارة الشؤون الفنية الشيخ ياسر إبراهيم نجار، وبذل في ذلك جهدًا مشكورًا.

ونحن إذ نُهدي لطلبة العلم عامة، وطلاب علم الحديث خاصة، هذه المداخلَ العشرة، لَنرجو الله تعالى أن يجعل فيها النفع، وأن تكون حافزًا لرفع هِمَمِهم لدراسة كتب السنة المشرفة، وأن يجعلنا وإياهم من العاملين بكتاب الله، وهدي النبي المصطفى ﷺ، والحمد لله رب العالمين.

مدير إدارة الشؤون الفنية

د. بدر معجون أبا ذراع الضفيري



قالوا عن الإمام البخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

❑ قال شيخُه نُعيمُ بنُ حمَّاد الخزاعيُّ (ت٢٢٨هـ)، وشيخُه يعقوبُ بنُ إبراهيم الدَّوْرَقيُّ (ت٢٥٢هـ): «محمدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ فقيهُ هذه الأمة».

❑ وقال شيخُه قتيبةُ بنُ سعيد البغلانيُّ (ت٢٤٠هـ): «جالَسْتُ الفقهاءَ والزُّهَّادَ والعُبَّادَ، فما رأيتُ منذ عقلتُ مثلَ محمد بن إسماعيل، وهو في زمانِه كَعُمرَ في الصَّحَابة».

❑ وقال شيخُه عمرُو بنُ عليٍّ الفلَّاس (ت٢٤٩هـ): «حديثٌ لا يَعرِفُه محمَّدُ بنُ إسماعيل ليس بحديثٍ».

❑ وقال شيخُه محمدُ بنُ بشَّار بُندار (ت٢٥٢هـ): «هو أفْقَهُ خلقِ الله في زمانِنا».

❑ وقالَ شيخُه وقَرينُه عبدُ الله بنُ عبدِ الرحمن الدارميُّ (ت٢٥٥هـ): «قد رأيتُ العلماءَ بالحرمَين والحجاز والعراق؛ فما رأيتُ فيهم أجمعَ من محمَّد بن إسماعيل».

❑ وقال له تلميذُه الإمامُ مسلمُ بن الحجَّاج (ت٢٦١هـ): «دَعْني حتى أقبِّلَ رجلَيْكَ يا أستاذَ الأستاذِين، وسيِّدَ المحدِّثين، وطبيبَ الحديثِ في عِلَلِه».

❑ وقال أيضًا: «لا يُبغِضُك إلا حاسدٌ، وأشهدُ أنه ليس في الدنيا مثلُك».

❑ وقال إمامُ الأئمةِ ابنُ خزيمة (ت٣١١هـ): «ما تحتَ أدِيمِ السَّماءِ أحفظُ لحديث رسول الله ﷺ ولا أعرفُ به من محمَّد بنِ إسماعيل البخاري».



قالوا عن «صحيح الإمام البخاريّ»

❑ قال الحافظُ عبدُ الغني المقدِسيُّ (ت٦٠٠هـ) في كتابه (الكمال) ـ وتبعَه الإمامُ المزيُّ (ت٧٤٢هـ) ـ: «الإمامُ أبو عبد الله الجعفيُّ مولاهم البخاري، صاحبُ (الصحيح)، إمامُ هذا الشأن، والمقتَدى به فيه، والمعَوَّلُ على كتابه بين أهل الإسلام».

❑ وقال الحافظُ أبو عمرو بن الصلاح (ت٦٤٣هـ) عن الشيخَين: «وكتاباهما أصحُّ الكتبِ بعد كتاب الله العزيز»، ثم قال: «ثم إنّ كتابَ البخاريِّ أصحُّ الكتابَين، وأكثرُهما فوائد».

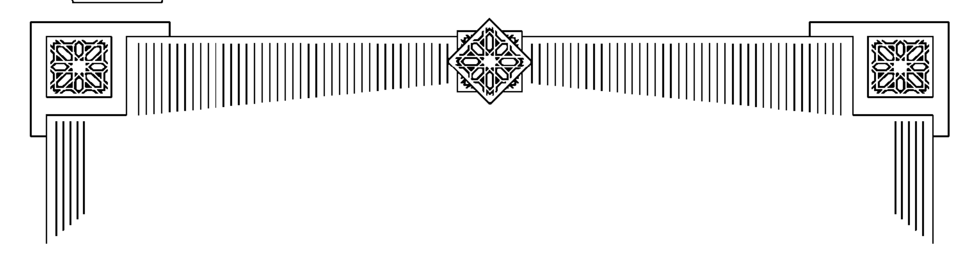
❑ وقال النووي (ت٦٧٦هـ): «اتَّفقَ العلماءُ ـ رحمهم الله ـ على أنَّ أصحَّ الكتبِ بعد القرآنِ العزيز: الصَّحيحان؛ البخاريُّ ومسلمٌ، وتلَقَّتْهما الأمَّةُ بالقبول، وكتابُ البخاريِّ أصحُّهما وأكثرُهما فوائدَ ومعارفَ ظاهرة وغامضة، وقد صحَّ أنَّ مسلمًا كان ممن يَستفيدُ مِن البخاريِّ، ويَعترِفُ بأنه ليس له نظيرٌ في علم الحديث».

❑ وقال الذهبيُّ (ت٧٤٨هـ) في ترجمة البخاري: «وأمَّا جامعُه الصحيح: فأجلُّ كتب الإسلام، وأفضلُها بعد كتاب الله تعالى».

❑ وقال ابنُ السُّبْكي (ت٧٧١هـ): «وأمَّا كتابُه (الجامعُ الصَّحيح) فأجَلُّ كتبِ الإسلامِ وأفضلُها بعد كتابِ الله...».

❑ وقال عنه الحافظُ ابن كثير (ت٧٧٤هـ): «وكتابُه (الصحيح) أجمعَ على قبوله وصحَّةِ ما فيه أهلُ الإسلام».

□ وقال الحافظُ ابنُ الملقِّن (ت٨٠٤هـ) في مقدمة شرحه (التوضيح):
«فهذه نُبَذ مهمة.. على صحيح الإمامِ أمير المؤمنين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.. الذي هو أَصَحُّ الكتب بعد القرآن، وأجلُّها، وأعظمُها، وأعمُّها نفعًا بعد الفرقان».



مقدمة المؤلف

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيد الأنبياء والمرسلين، نبيِّنا محمد وعلى آله وصحابتِه أجمعين، ومَن استنَّ بسُنَّتِهم واهتدَى بهَدْيِهم إلى يوم الدين.

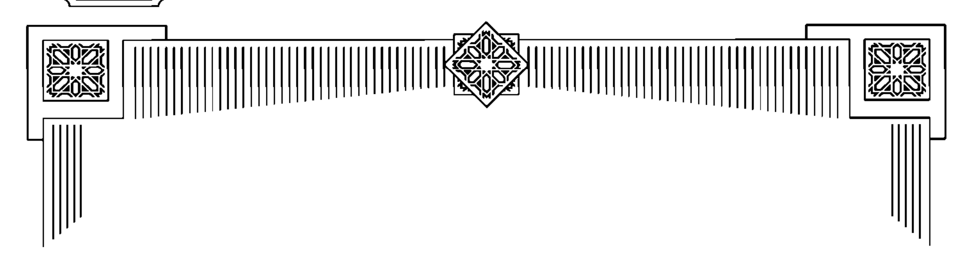
أما بعد: فهذه رسالةٌ وجيزةٌ تُعنى بترجمة الإمام البخاريِّ رحمه الله، وبيانِ منهجِه في صحيحه، وذكر فوائد تتعلق به، ألّفتُها لتكون لبنةً جديدةً يضعُها مكتبُ الشؤون الفنّيّة ـ بوزارة الأوقافِ والشؤونِ الإسلامية بدولة الكويت ـ لخدمة طُلّابِ الحديث النبويِّ الشريف.

وهي من المداخلِ التي أُلِّفَتْ بمناسبةِ انعقادِ مجالسِ الكتب السَّبعةِ ـ وغيرِها من كتب الحديثِ ـ التي نظَّمها مكتبُ الشؤون الفنيةِ بقطاع المساجد.

وكانت الخطَّةُ التي اعتَمَدَها مكتبُ الشؤون الفنيةِ أن يؤلَّفَ مدخلٌ خاصٌّ لكلِّ كتابٍ من الكتبِ السبعة، ويكونَ تأليفُه قبل بدايةِ مجالِسِ سماعِه، حتى يَستفيدَ منه الحاضرون، وكانت بدايةُ مجالِس تلك الكتبِ بصحيح الإمام البخاريِّ، ولم يتمكَّن المكتبُ من إنجازِ تأليفِ مدخلٍ إلى صحيح البخاريِّ قبل موعد السماع، ومضَتْ مجالِسُ السماع مسبوقةً بتأليفٍ خاص حول الكتبِ المسموعة، وبذلك تَمَّ تأليفُ مداخلَ إلى جميع الكتب المسموعةِ بعد صحيح البخاريِّ.

وبعد أن نَجِزَت المجالس: ارتأى المكتبُ أن يُكَمِّلَ النقصَ، ويُرْدِفَ المداخِلَ السابقةَ بمدخَلٍ إلى صحيح البخاري، حتى يمكنَ طبعُها مكتَمِلةً في مجلدٍ واحدٍ يَعُمُّ به النَّفع، فكان تأليفُ هذا المدخلِ تتميمًا لهذه الفائدة؛ لكي يُضافَ هذا الجهدُ إلى رصيدِ جهود المكتبِ السابقةِ التي بذلَها لتقريبِ الكتبِ السبعةِ ـ التي هي أهمُّ أصول الحديث الشريف ـ إلى المسلمين عامَّةً، وإلى طُلَّابِ علم الحديثِ النبويِّ خاصَّةً.

وقد توخَّيتُ في هذا المدخلِ التوسُّطَ بين الإيجاز المُخِلِّ، والإطنابِ المُمِلِّ؛ ليكون أدعى إلى الاستفادةِ منه ـ بإذن الله تعالى ـ.



خطة المدخل

وسيكونُ المدخَلُ في بابين، الباب الأول في حياة الإمام البخاري، والباب الثاني في بيان منهجِه في صحيحه.

الباب الأول: حياة الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ

وفيه فصلان:

❑ **الفصل الأول: سيرة الإمام البخاري الشخصية.**

وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: اسمُه، ونسبتُه، ووِلادتُه.

المبحث الثاني: بلدُه.

المبحث الثالث: نشأتُه وصفاتُه.

المبحث الرابع: شمائلُه وفضائلُه.

المبحث الخامس: استقرارُه في «نيسابور»، ثم خروجُه منها إلى «بخارى»، ثم خروجُه منها، ووفاتُه في قريةِ «خَرْتَنْك».

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استقرارُه في نيسابور ثم خروجُه منها.

المطلب الثاني: خروجُه من بخارى، ووفاتُه رَحِمَهُ اللَّهُ.

□ **الفصل الثاني: حياةُ الإمامِ البخاريِّ العِلْميَّة.**

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للحديث، ونبوغُه فيه.

المبحث الثاني: قوةُ حفظِه، ونباهةُ خاطره، وسيلانُ ذهنه.

المبحث الثالث: رِحلاتُه.

المبحث الرابع: من أشهَرِ شيوخِ الإمامِ البخاري.

المبحث الخامس: من أشهَرِ تلاميذِ الإمامِ البخاري.

المبحث السادس: مؤلَّفاتُ الإمامِ البخاري.

المبحث السابع: مكانتُه، وثناءُ العلماء عليه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مكانتُه عند العلماء.

المطلب الثاني: ثناءُ العلماء عليه.

الباب الثاني: منهجُ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه

وفيه فصلان:

□ **الفصل الأول: التعريفُ بصحيح الإمام البخاري، ورواتِه، وعددِ أحاديثِه، ومكانتُه، وعنايةُ العلماءِ به، وشروحُه، وطبعاتُه.**

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: التعريفُ بصحيح الإمام البخاري.

المبحث الثاني: رواةُ صحيح الإمام البخاري

المبحث الثالث: عَددُ ما في الصحيح من الأحاديث، وعدد الأحاديث التي صُنِّفَ منها.

المبحث الرابع: مكانةُ صحيحِ الإمامِ البخاري، وثناءُ العلماء عليه، وتَلَقِّيهم له بالقَبول.

المبحث الخامس: عنايةُ العلماء وجهودُهم على «صحيح الإمام البخاري».

المبحث السادس: شروح «صحيح الإمام البخاري».

المبحث السابع: طبعاتُ «صحيح الإمام البخاري».

□ **الفصل الثاني: منهج الإمامِ البخاريِّ في صحيحه:**

وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: منهجُ الإمامِ البخاريِّ في تَراجِمِ الكُتب والأبواب.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجُه في تَراجِمِ الأبواب.

المطلب الثاني: مناسبةُ الترتيبِ بين كُتُبِه وأبوابِه.

المطلب الثالث: عنايتُه ـ في الغالب ـ بأن يكونَ في الحديثِ الأخيرِ من كلِّ بابٍ مناسبةٌ لخَتمِه.

المبحث الثاني: شرطُ الإمامِ البخاريِّ في صحيحه.

المبحث الثالث: التكرارُ في صحيح الإمام البخاري.

المبحث الرابع: المفاضَلَةُ بين الصَّحيحَيْن.

المبحث الخامس: المعلَّقات في «صحيح الإمام البخاري».

الباب الأول

حياةُ الإمامِ البخاريّ رَحِمَهُ اللَّهُ

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرةُ الإمام البخاريِّ الشَّخصِيَّة.

الفصل الثاني: سيرةُ الإمام البخاريِّ العِلْمِيَّة.

الفصل الأول
سيرة الإمام البخاريِّ الشَّخصِيَّة

وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: اسمُه، ونسبتُه، ووِلادتُه.

المبحث الثاني: بلدُه.

المبحث الثالث: نشأتُه وصفاتُه.

المبحث الرابع: شمائلُه وفضائلُه.

المبحث الخامس: استقرارُه في «نيسابور»، ثم خروجُه منها إلى «بخارى»، ثم خروجُه منها، ووفاتُه في قريةِ «خَرْتَنْكْ».



المبحث الأول

اسمُه، ونسبتُه، ووِلادتُه

هو أميرُ المؤمنين في الحديث الإمامُ أبو عبد الله محمدُ بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه[١] الجُعْفيُّ مولاهم، البخاري.

و«الجُعْفيُّ» نسبة إلى جُعْفيِّ بن سَعد العشيرة، وهو مَذْحِج.

وقيل: قيل له جُعفي لأنّ جدَّه الثالث بردزبه كان فارسيًّا على دين قومه، ثم أسلمَ ولدُه المغيرة ـ أبو جدِّ الإمام البخاري ـ على يد اليمان الجُعفيِّ ـ حاكم بخارى[٢] ـ وأتى بخارى، فنُسِبَ إليه نسبةَ وَلاءٍ؛ عملًا بمذهبِ مَن يرى أنّ مَن أسلَمَ على يده شخصٌ كان ولاؤُه له[٣].

ولادتُه:

روى الخليليُّ من طريق أبي حسان مَهيبِ بنِ سُليم أنه قال: «سمعتُ محمدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ يقول: ولدتُ يوم الجمعةِ بعد الصلاةِ لثنتَي

(١) قال الحافظ في (هُدى الساري) (ص/ ٤٧٧): «بردزبه: بفتح الباء الموحدة، وسكون الراء المهملة، وكسرِ الدال المهملة، وسكونِ الزاي المعجمة، وفتحِ الباء الموحدة، بعدها هاءٌ. هذا هو المشهورُ في ضبطِه، وبه جزمَ ابنُ ماكولا، وقد جاءَ في ضبطِه غيرُ ذلك. وبردزبه بالفارسيَّةِ: الزَّارِع، كذا يقولُه أهلُ بخارى».

(٢) وهو أبو جدِّ عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان البخاري المُسنَدي الجعفي، وعبدُ الله هذا قيل له: «مسنَدي» لأنه كان يطلبُ المُسنَدَ في حداثتِه. (تاريخ بغداد) (٢/ ٦)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨).

(٣) (تاريخ بغداد) (٢/ ٦)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٧٧).

عشرة ليلة خَلَت من شوال، سنة أربعٍ وتسعين ومائة»[١].

وقال ورَّاقُ البخاري: «سمعتُ الحسنَ بن الحسين البزّار يقول: رأيتُ محمدَ بن إسماعيل شيخًا، نحيفَ الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير، ولد يوم الجمعةِ بعد الصلاة، لثلاث عشرة ليلةً خَلَتْ من شوال، سنة أربعٍ وتسعين ومائة، ببخارى»[٢].

---

(١) (الإرشاد) (٣/ ٩٥٩).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ٦)، (تغليق التعليق) للحافظ ابن حجر (٥/ ٣٨٥).



المبحث الثاني

بلدُه

يُنسَبُ الإمام البخاريُّ إلى (بُخارَى)، وهي مدينةٌ من كُبْرَياتِ المدنِ في منطقة (ما وَرَاء النهر)[١]، قال عنها صاحبُ كتاب (الصُّوَر): «ولم أرَ ولم أسمَعْ في الإسلام بظاهِرِ بلدٍ أحسن من ظاهِرِ بُخارى؛ لأنك إذا عَلَوْتَ قُهُنْدُزَها ـ أي: قلعتَها ـ لم يَقع بصرُك من جميع النواحي إلَّا على خُضرةٍ، تَتَّصِلُ خُضرَتُها بلون السماء، وكأنَّ السماءَ مكبةٌ زرقاء على بساطٍ أخضر، تَلوحُ القصورُ فيما بين ذلك كالنَّواويرِ[٢] فيها، وأراضي ضِياعِهم منعوتةٌ بالاستواءِ كالمرآة، وليس بما وراء النهر وخراسان بلدةٌ أهلُها أحسنُ قيامًا بالعمارةِ على ضِياعِهم من أهلِ بخارى، ولا أكثر عددًا على قدرها في المساحة»[٣].

---

(١) إقليم «ما وراء النَّهْر» هو الإقليم الذي يقعُ وراء نهر (جيحون) ـ ويُسمَّى الآن (دَرْيائ آمو) ـ إلى نهر (سيحون) ـ ويُسمى الآن (سَيْر دَرْيَا) ـ فهو المنطقة الواقعة بين هذين النهرين، ويشغلُ أكثَرَه الآن: جمهوريةُ (أوزبكستان)، والجزءُ الباقي يشغلُه: جزءٌ يسيرٌ من جمهوريّتَيْ: طاجكستان، وقرغيزيا، وأجزاءٌ واسعةٌ من شمال جمهورية (قازاقستان).

يقولُ البشاريُّ في كتابه (أحسن التقاسيم) (ص/ ٣١١) عن هذا الإقليم: «هذا الجانبُ أخصبُ بلاد الله تعالى، وأكثرُها خيرًا، وفقهًا، وعمارةً، ورغبةً في العلم، واستقامةً في الدين، وأشدُّ بأسًا، وأغلظُ رقابًا، وأسلمُ صدرًا، وأرغبُ في الجماعات، مع يسارٍ وعفَّةٍ ومعروفٍ وضيافةٍ وتعظيمٍ لمن يفهم».

(٢) «النَّواوير» جمعُ نُوَّار، وهو الزَّهر، واحدتُه: نُوَّارة.

(٣) كتاب (صورة الأرض) لابن حوقل (ص/ ٤٧٢) ـ بتصرف يسيرٍ حسب تعبير ياقوت الحمويِّ في كتابه (معجم البلدان) (١/ ٢٨٠).

وقال ياقوتُ الحَمَوي: «بُخارى ـ بالضمِّ ـ من أعظم مُدُنِ ما وراء النهر وأجلِّها، يُعبَرُ إليها من آمل الشَّط... وكانت قاعدة السَّامانية[١]»[٢].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) **الدولةُ السَّامانيَّة**: أسَّسَها أحمدُ بنُ سامان عام (٢٦١هـ)، واستمرَّت (١٧٠) عامًا، وانتهَت على أيدي الغزنويين، وهم آلُ سُبُكْتِكِين الذين كانوا من مدينة (غزنَة) التي تقعُ اليوم في الجنوب الشرقيِّ من أفغانستان.

• **أما الدولة الغزنوية** التي قضَت على الدولةِ السامانية: فقد كان (سبكتكين) واليَ السامانيين على (غزنَة) بعد فتحِهم لها سنة (٣٥١هـ)، ثم تطور الأمر فصارَ الوالي الجديد يحكم المنطقةَ باستقلالٍ شبه تام عن السامانيين، ثم ضمَّ إليه مناطقَ أخرى في خراسان، ثم توفي سنة (٣٦٥هـ)، وخلفَه أخوه إسماعيل، ثم أخوه المجاهدُ المعروف محمود بن سبكتكين (٣٦١ ـ ٤٢١هـ)، وقضى على الوجود السامانيِّ في خراسان سنة (٣٨٩هـ)، وهو الذي حاربَ البُوَيْهِيين، واستولى على الرَّيِّ ـ مركز البُوَيْهِيِّين ـ سنة (٤١٩هـ)، وبدأ منذ سنة (٣٩١هـ) في القيام بحملاتٍ منظَّمةٍ لغزوِ الهند، وفتحَ بعضَ مُدُنِه، ثم خلفَه ابنُه مسعود (٤٢١ ـ ٤٣٢هـ)، وركَّزَ كلَّ جهودَه نحو الهند، ثم بدأت دولةُ الغزنويين في انحسار أمام حملاتِ السلاجقة من ناحية، والغُورِيين من ناحيةٍ أخرى، فاستولى الغُورِيُّون على مدينة (غزنة) سنة (٥٤٤هـ)، وعلى مدينة (لاهور) سنة (٥٨٢هـ)، وأنهوا الوجودَ الغزنويَّ فيها، وبذلك انتهت دولةُ الغزنويين.

وكانت مدينة (غزنة) قاعدةَ الغزنويين من سنة (٣٦٥هـ) إلى سنة (٥٥٠هـ) [٩٧٧ ـ ١١٥٦م]، ثم اختاروا مدينة (لاهور) الواقعةَ في باكستان عاصمةً لهم، واستمرُّوا فيها حتى نهاية دولتهم.

وأشهرُ شخصيَّاتِ هذه الدولةِ هو السلطان محمود بن سبكتكين، ومن روائع أقواله ما حكاه عنه الذهبيُّ في (سير أعلام النبلاء) (١٧/ ٤٨٧) أنه دخلَ عليه ابنُ فورك فقال: لا يجوز أن يوصفَ الله بالفوقيَّة؛ لأنّ لازمَ ذلك وصفه بالتحتيَّة! فمَن جازَ أن يكون له فوق: جازَ أن يكون له تحت. فقال السلطان: ما أنا وصفتُه حتى يلزمَني، بل هو وصفَ نفسَه! فبهتَ ابنُ فورك.

وهذه كلمةٌ عظيمةٌ من ذلك السلطان، تقتلعُ جذورَ علم الكلام الذي بُني على أساس اللوازم.

• **وأمّا الغُوريون** الذين قضوا على الغزنويين: فهم من منطقة (غور) الواقعة في وسط أفغانستان، وهم من قبيلة الشنسباني، وكانت تخدمُ الغزنويين منذ سنة (٤٠٠هـ)، ومنذ سنة (٤٩١هـ) أصبحت هذه القبيلةُ ولاةً على (غزنة) من قبل الغزنويين، ثم أسسوا إمارة في (فيرُوزْرُخْ) منذ (٥٤٠هـ)، ثم استولوا على غزنة سنة (٥٤٤هـ)، ثم =

وقد وصفَها الثعالبيُّ بأنها كانت مثابة المجد، وكعبة الملك، ومجمع أفراد الزمان، ومطلع نجوم أدباء الأرض، وموسم فضلاء الدهر.

وتقعُ مدينةُ (بُخارى) على نهر (زرافشان) عند التقائه برافدِه المنحدِرِ من الجنوب، إلى الغرب من مدينة (سَمَرْقَنْد) بنحو من (١٥٠) ميلًا، وكانت قاعدة ملوك (السَّامانية) ـ كما سبق ـ وقد دمَّرَها المغولُ سنة (٦١٦هـ)، ولم تستَعِد مكانتَها إلا في ختام المائة الثامنة في عهد تيمور، حيث اتخذَ مدينةَ (سَمَرْقَنْد) عاصمةً له، واستعادت أختُها بخارى شيئًا من سابق بهائها[١].

وفُتِحَت بخارى لأول مرةٍ على عهد أميرِ المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما سنة (٥٤هـ)، فتحَها عبيدُ الله بن زياد ـ والِيه على خراسان ـ، وكان أهلُها ينقضون العهدَ كلما سنحت لهم الفرصة، حتى جاءَهم قتيبةُ بنُ مسلم سنة (٨٦هـ)، وأخضعَها لحكم المسلمين، وأسكنَ العربَ فيها حتى لا تعود للانتقاض، وحتى ينتشرَ الإسلام، وبَنى مسجدَها الجامع[٢]، ومنذ

= سيطروا حتى (٥٥٥هـ) على كل المناطق التي كانت تحت حكم الغزنويين في خراسان، ومنذ سنة (٥٧٣هـ) بدؤوا حملاتهم على الهند، بدءًا من بشاور والساحل حتى السند. وباستيلائِهم سنة (٥٨١هـ) [١١٨٦م] على مدينة (لاهور) قضوا على الغزنويين نهائيًا.

وفي سنة (٥٨٨هـ) [١١٩٣م] استولى الغُورِيُّون على دهلي (دلهي)، ثم وسَّعُوا مملكتَهم حتى (كجرات) جنوبًا والبنغال شرقًا (٥٩٧هـ).

وكان مقتل شهاب الدين الغوري (مُعِزِّ الدين) سنة (٦٠٢هـ) بدايةَ النهاية للدولة الغورية، حيث سقطت أفغانستان سنة (٦٠٨هـ) [١٢١٢م] في أيدي (الخُوارْزِمْشاهات) ـ وهم ملوك خوارزم ـ، كما استقلَّ بالهند قطبُ الدين أيبك، وكان مملوكًا لشهاب الدين، ونائبًا له على الهند، وقد استقلَّ بالهند سنةَ (٦٠٢هـ) [١٢٠٦م]، وأسَّسَ دولة المماليك في الهند (سلطنة دلهي)، ونقلَ العاصمةَ من (لاهور) إلى (دهلي).

- وكانت نهاية (الخوارزمشاهات) بيد المغول (التتار)، والله المستعان.

(١) (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/٥٠٦).

(٢) وذلك سنة (٩٤هـ)، وقد جُدِّدَ هذا المسجدُ ومنارتُه عام (٥١٥هـ) بأمر أرسلان خان، =

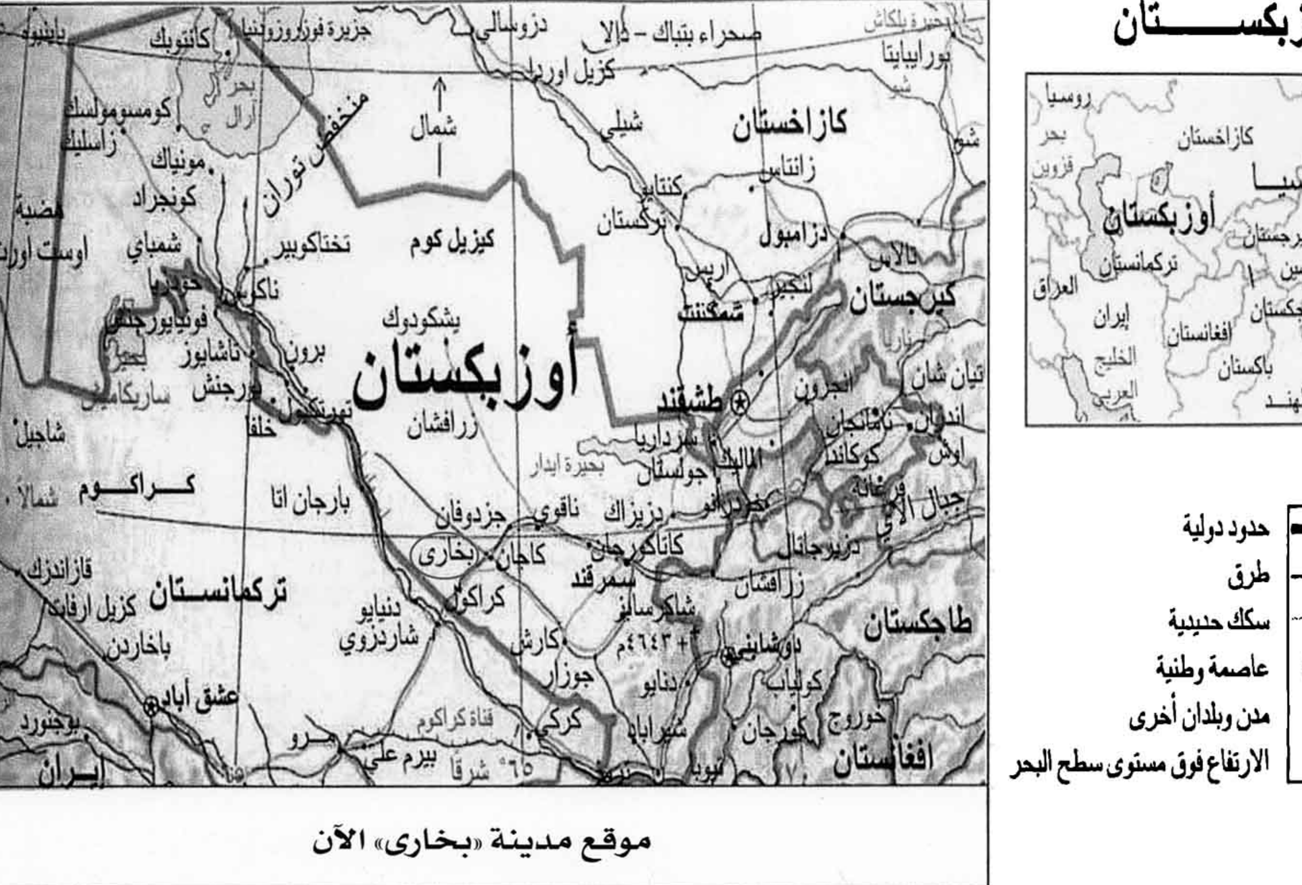
ذلك العهد أصبحَت (بخارى) قلعةً من قلاع الإسلام، وحصنًا حصينًا من حصونه.

وقد دخَلَها الأُوْزْبَك عام (٩٠٥هـ)، ولكنهم أبقوا (سَمَرْقَنْد) عاصمةً لهم، وحكَمت بخارى أسرةٌ أُوْزْبَكيَّةٌ تُسَمَّى (بني منغيت)، واستمَرَّ حكمُها حتى عام (١٣٣٩هـ) [١٩٢٠م] حيث هاجَمَ الروسُ المدينةَ واستولوا عليها، واضطرَّ آخرُ أمرائها إلى الهجرةِ إلى أفغانستان، حيث توفي هناك عام (١٣٦٣هـ).

وتقعُ (بخارى) الآن في جمهورية (أوْزْبَكِسْتان)، وعددُ سكانها يناهز ربع المليون من الأنفس[١].

= وقد حُوِّلَ بعد السيطرة الشيوعيَّة إلى متحَفٍ ومكتبة، ووُضِعَت أمامَه التماثيل، وسمِّيَت المكتبةُ باسم (مكتبة ابن سينا!).

(١) (موسوعة المدن العربية والإسلامية) (ص/٤٠٩).



موقع مدينة «بخارى» الآن



المبحث الثالث

نشأتُه وصفاتُه

أولًا: نشأتُه:

نشأ الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ في بيئةٍ ملؤُها الصلاحُ والشغفُ بالعلم، فقد كان والدُه ـ وكنيتُه أبو الحسن ـ من المحدِّثين، ذكرَه البخاريُّ في (التاريخ الكبير)[(١)]، وكذا ابنُ حبان في (الثقات)، وقال: «إسماعيلُ بن إبراهيم والدُ البخاري، يروي عن حماد بن زيد ومالك، وروى عنه العراقيُّون»[(٢)].

وقال إسحاقُ بنُ أحمد بن خلف البخاري: «سمعتُ محمدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ يقول: سمعَ أبي من مالك بن أنس، ورأى حمادَ بنَ زيد، قد صافحَ ابنَ المبارك بكلتا يديه»[(٣)].

وكان إسماعيلُ مع علمه تقيًّا ورِعًا، قال أحمدُ بن حفص البخاريُّ ـ وهو من شيوخ الإمام البخاري ـ: دخلتُ على إسماعيل والدِ أبي عبد الله عند موتِه فقال: «لا أعلم من مالي درهمًا من حرام، ولا درهمًا من شبهة»[(٤)].

ولم يَحظَ الإمامُ البخاريُّ برعايةِ والده، لكونه توفي والبخاريُّ

---

(١) (١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣).
(٢) (الثقات) (٨/ ٩٨).
(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٣٩٢)، (تغليق التعليق) (٥/ ٣٨٥).
(٤) (تاريخ الإسلام) للذهبي (١٩/ ٢٣٩)، (هُدى الساري مقدمة فتح الباري) (ص/ ٤٧٩)، =

صغير، فتربَّى في كنف أمِّه، وكانت من الصالحات العابدات، روى غُنجارٌ في (تاريخ بخارى)[١]، واللالكائيُّ في (شرح السنة) ـ في باب كراماتِ الأولياء ـ أنّ البخاريَّ ذهبَت عيناه في صغَره، فرأت والدتُه الخليلَ إبراهيم عليه السلام في المنام، فقال لها: يا هذه قد ردَّ الله على ابنكِ بصرَه بكثرةِ دعائِكِ. قال: فأصبحَ وقد ردَّ الله عليه بصرَه[٢].

ثانيًا: صفاتُه:

سأذكرُ هنا بعضَ صفات الإمام البخاريِّ الخَلْقيَّة، وسيأتي الحديثُ عن صفاته العلمية وشمائلِه وفضائله في مبحثٍ مستقل ـ بإذن الله تعالى ـ.

فقد روى ابنُ عدي عن أبي الحسن بن الحسين البزَّار ببخارى أنه قال: رأيتُ محمدَ بنَ إسماعيل بن إبراهيم شيخًا نحيفَ الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير[٣].

وكان البخاريُّ قد ذهبَتْ عيناه في الصِّغَر، وردَّ الله عليه بصرَه بدعاء والدتِه الصالحة، كما سبق قريبًا.

= وتصحَّفَ فيه أحمدُ إلى «أحيد».

(١) هذا الكتابُ من المصادر المهمَّة المفقودة إلى الآن.

(٢) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) للّالكائي (٩/ ٢٩٠)، (تاريخ بغداد) (٢/ ١٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٧٨).

(٣) (الكامل) لابن عدي (١/ ١٣١)، (تاريخ بغداد) (٢/ ٦)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٣٨).



المبحث الرابع
شمائلُه وفضائلُه

إنّ من ميزات العلماء الصادقين: العمل بما يعملون، فلم يجعل الله لهم مكانةً ولا لعلمهم بركةً إلا لما جمعوا بين العلم والعمل، مع ما كانوا يتصفون به من الإخلاصِ لله ﷻ.

وأحسب أنّ الإمامَ البخاريَّ كان له نصيبٌ وافر من ذلك، إضافةً إلى أنه قد تميَّزَ بمزايا خُلُقيَّة وصفاتٍ عالية قلَّ أن تجتمعَ في شخصٍ من نظرائه؛ فقد ضربَ في الزهدِ والورع أروَعَ الأمثلة، كما أنه سَمَا في الكرَمِ إلى أعلى قِمَّتِه، ورسَخَت عنده الشمائلُ الحسنةُ رسوخَ الجبال، وسأذكرُ هنا نبذًا من فضائلِه وشمائلِه.

أولًا: زهدُه ووَرَعُه:

قال ورَّاقُه محمدُ بن أبي حاتم: سمعتُ سليمًا ـ يعني ابن مجاهد ـ يقول: ما رأيتُ بعيني منذ ستين سنةً أفقه ولا أوْرَعَ ولا أزهَدَ في الدنيا من محمدِ بن إسماعيل[1].

وذكرَ الحاكمُ عن أبي جعفر الوراق مسَبِّح بن سعيد أنه قال: كان محمدُ بنُ إسماعيل يختمُ في رمضان في النهارِ كلَّ يومٍ خَتْمة، ويقومُ بعد التراويح كلَّ ثلاث ليالٍ بخَتْمة[2].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٤٩).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ١٢)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٤٦).

وقال بكرُ بنُ منير: سمعتُ أبا عبد الله البخاريَّ يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يُحاسِبَني أنِّي اغتَبْتُ أحدًا[١].

قال الإمامُ الذهبيُّ معَلِّقًا على كلام البخاري: «قلت: صدَقَ رَحِمَهُ اللهُ، ومَن نظرَ في كلامِه في الجرحِ والتعديل: عَلِمَ ورَعَه في الكلامِ في الناس، وإنصافَه فيمَن يُضَعِّفُه، فإنه أكثر ما يقول: (منكر الحديث)، (سكتوا عنه)، (فيه نظر)، ونحو هذا، وقَلَّ أن يقول: فلانٌ كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلتُ (فلانٌ في حديثه نظر)؛ فهو متَّهَمٌ واهٍ. وهذا معنى قولِه: لا يُحاسِبُني الله أَنِّي اغتَبْتُ أحدًا، وهذا هو ـ والله ـ غايةُ الورَع»[٢].

وقال ورَّاقُه: «سمعتُه ـ يعني البخاريَّ ـ يقول: لا يكون لي خصمٌ في الآخرة، فقلت: إنَّ بعض الناس ينقمون عليك كتاب «التاريخ»، ويقولون: فيه اغتيابُ الناس، فقال: إنما روينا ذلك روايةً، لم نقُلْه من عند أنفسِنا، قال النبيُّ ﷺ: «بئسَ مولى العشيرة»[٣]، يعني حديث عائشة[٤].

وذكرَ ورَّاقُه أيضًا: كان البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ يركبُ إلى الرَّمْي كثيرًا، فما أعلمُ أنِّي رأيتُه في طول ما صَحِبْتُه أخطأ سهمُه الهدفَ إلا مرتين، بل كان يصيبُ في كلِّ ذلك ولا يُسبَق، قال: وركِبنا يومًا إلى الرمي ونحنُ بـ(فِرَبْرَ)[٥]، فخرجنا إلى الدَّرْب الذي يؤدِّي إلى الفرضة[٦]، فجعلنا

---

(١) (طبقات الحنابلة) (١/ ٢٧٦)، (تاريخ بغداد) (٢/ ١٣)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٨١).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤١).
(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري (ح/ ٦٠٢٩)، ومسلم (ح/ ٢٣٢١).
(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٤١).
(٥) مدينةٌ قريبةٌ من (بُخارى)، بإزاء (آمُل)، وهي على طرف (جيحون) مما يلي بُخارى.
(٦) أي: فوَّهة النهر، أو مشربُ الماءِ منه، أو المشرعَة.

نرمي، فأصابَ سهمُ أبي عبد الله وَتِدَ القنطرة التي على النَّهر، فانشَقَّ الوَتِدُ، فلمَّا رأى ذلك: نزلَ عن دابَّتِه، فأخرجَ السهمَ من الوَتِدِ، وتركَ الرمي، وقال لنا: ارجعوا؛ فرجعنا. فقال لي: يا أبا جعفر، لي إليك حاجة ـ وهو يتنفَّسُ الصُّعَداء ـ فقلت: نعم. قال: تذهبُ إلى صاحب القنطرةِ فتقول: إنَّا أخْلَلْنا بالوَتِدِ، فنحبُّ أن تأذنَ لنا في إقامةِ بدلِه، أو تأخذَ ثمنَه، وتجعلنا في حلٍّ مما كان منّا. وكان صاحبُ القنطرةِ حميدَ بنَ الأخضر، فقال لي: أبلِغْ أبا عبد الله السلام، وقل له: أنتَ في حِلٍّ مما كان منك، فإنّ جميعَ ملكي لكَ الفداء! فأبلغتُه الرسالةَ، فتهَلَّل وجهُه، وأظهرَ سرورًا كثيرًا، وقرأ ذلك اليوم للغرباء خمسمائة حديث، وتصدَّقَ بثلاثمائة درهم[١].

وكان كَلَّلَهُ شديدَ الاحتياط في المحافظةِ على دينه، والابتعادِ عن كلِّ ما يمكن أن يقدحَ فيه؛ فقد ذكرَ محمدُ بن أبي حاتم ورَّاقُه: أن البخاريَّ ورثَ من أبيه مالًا جليلًا، وكان يُعطيه مضارَبةً، فقطعَ له غريمٌ خمسةً وعشرين ألفًا، فقيل له: استعِن بكتاب الوالي. فقال: إن أخذتُ منهم كتابًا طمِعوا، ولن أبيعَ ديني بدنياي. ثم صالحَ غريمَه على أن يُعطيه كلَّ شهرٍ عشرة دراهم، وذهبَ ذلك المالُ كله[٢].

والقصصُ التي تبيِّن مدى رسوخ الإمام البخاريِّ في هذا الباب كثيرةٌ، ذكرَها أغلبُ مَن ترجمَ له، أكتفي هنا بما ذكرتها.

ثانيًا: عبادتُه:

ذكرَ ورَّاقُه محمدُ بن أبي حاتم أنّ البخاريَّ دُعيَ إلى بستان بعضِ أصحابه، فلما حضرت صلاةُ الظهرِ صلَّى بالقوم، ثم قام للتطوُّع، فأطالَ

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٤٣)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٠).
(٢) انظر: (تاريخ الإسلام) للذهبي (٦/ ١٥٥).

القيام، فلمَّا فرغَ من صلاتِه: رفعَ ذيلَ قميصِه، وقال لبعضٍ ممَّن معه: انظرْ هل ترى تحت قميصي شيئًا؟ فإذا زنْبورٌ قد أَبَرَه[١] في ستة عشر أو سبعة عشر موضعًا، وقد تورَّمَ من ذلك جسدُه، وكانت آثارُ الزنبور في جسده ظاهرة، فقال له بعضُهم: كيف لم تَخرُجْ من الصلاة في أوَّلِ أمرك؟! فقال: كنتُ في سورةٍ فأحببتُ أن أُتِمَّها![٢].

وقال ورَّاقُه أيضًا: كان أبو عبد الله إذا كنتُ معه في سفرٍ يَجمعُنا بيتٌ واحدٌ إلّا في القيظِ أحيانًا، فكنتُ أراه يقومُ في ليلةٍ واحدةٍ خمس عشرة مرةً إلى عشرين مرة، في كلِّ ذلك يأخذُ القَدَّاحةَ فَيُوري نارًا بيده، ويُسرِج، ثم يُخرِجُ أحاديثَ فَيُعَلِّمُ عليها، ثم يضعُ رأسَه، وكان يصلِّي في وقت السَّحَر ثلاث عشرة ركعة، يوترُ منها بواحدة، وكان لا يُوقِظُني في كلِّ ما يقوم، فقلت له: إنكَ تحمِلُ على نفسِكَ كلَّ هذا ولا توقِظُني؟ قال: أنتَ شابٌّ فلا أحبُّ أن أفسِدَ عليكَ نومَك.

قال: ورأيتُه استَلْقَى على قَفاه يومًا ونحنُ بـ(فِرَبْر) في تصنيفِ كتاب التفسير، وكان أتعَبَ نفسَه في ذلك اليوم في كثرةِ إخراج الحديث، فقلتُ له: يا أبا عبد الله سمعتكَ تقولُ يومًا: إني ما أتيتُ شيئًا بغير علمٍ قطُّ منذ عقلت! فأيُّ علمٍ في هذا الاستلقاء؟ فقال: أتعَبْنا أنفسَنا في هذا اليوم، وهذا ثغرٌ من الثغورِ خشيتُ أن يَحدُثَ حدَثٌ من أمر العدو، فأحببت أن أستَريحَ وآخُذَ أهبةَ ذلك، فإن غافصَنا[٣] العدوُّ: كان بِنا حراكٌ![٤].

(١) أي: لدَغَه بإبرتِه.

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ١٢ ـ ١٣)، (تاريخ مدينة دمشق) (٧٩)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٤٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٤٤).

(٣) أي: فأجأنا العدو، وغافصَ الرجلَ مُغافصةً وغِفاصًا: أخذه على غرة، وغافصتُ فلانًا: إذا أخذتَه على غرةٍ منه.

(٤) (تاريخ بغداد) (٢/ ١٣ ـ ١٤)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧١)، (تهذيب الكمال) =

ونقلَ الحاكمُ عن مسبّح بن سعيد[١] أنه قال: كان محمدُ بنُ إسماعيل إذا كان أول ليلةٍ من شهر رمضان يَجتمعُ إليه أصحابُه فيصَلِّي بهم، ويَقرأُ في كلِّ ركعةٍ عشرين آيةً، وكذلك إلى أن يَختم القرآن، وكان يَقرأُ في السَّحر ما بين النصفِ إلى الثلثِ من القرآن، فيختم عند السحرِ في كلِّ ثلاثِ ليالٍ، وكان يختم بالنهارِ في كلِّ يوم خَتمة، ويكون ختمُه عند الإفطارِ كلَّ ليلة، ويقول: عند كلِّ خَتمةٍ دعوةٌ مستَجابة[٢].

ثالثًا: كرَمُه وسماحةُ نفسِه وحسنُ خلقه:

كان الإمام البخاريُّ مثالًا يُحتذى به في الكرم والسماحة وحسن الخلق، والقصص في ذلك كثيرة أجتزئُ منها ما يلي:

قال عبدُ الله بن محمد الصيارفي: كنتُ عند أبي عبد الله محمدِ بن إسماعيل في منزله، فجاءَته جاريتُه وأرادت دخولَ المنزل فعثرَتْ على محبرةٍ بين يديه، فقال لها: كيف تمشين؟! قالت: إذا لم يكن طريقٌ كيف أمشي؟ فبسطَ يدَه وقال: اذهَبي فقد أعتقتُكِ. فقيل له بعد: يا أبا عبد الله، أغضبتكَ الجارية؟! قال: إن كانت أغضبتني فقد أرضيتُ نفسي بما فعلتُ[٣].

وقال ورَّاقُه محمدُ بن أبي حاتم: كنتُ اشتريتُ منزلًا بتسع مائةٍ وعشرين درهمًا، فقال: لي إليك حاجة تقضيها؟ قلت: نعم، ونُعْمَى عَين، قال: يَنبغي أن تَصيرَ إلى نوح بن أبي شداد الصيرفي، وتأخذَ منه ألفَ درهم، وتحملَه إلي، ففعلتُ، فقال لي: خذه إليك، فاصرِفْه في

= (٢٤/٤٤٧ ـ ٤٤٨).

(١) في (هُدى الساري): (مقسم بن سعيد)، وهو خطأ، ومسبح بن سعيد هو البخاري الوراق أبو جعفر.

(٢) (تهذيب الكمال) (٢٤/٤٤٦)، (هُدى الساري) (ص/٥٠٥).

(٣) (تغليق التعليق) (٥/٣٩٥).

ثمنِ المنزل. فقلت: قد قبلتُه منكَ، وشكرتُه. وأقبَلنا على الكتابة، وكنا في تصنيف «الجامع»، فلما كان بعد ساعة، قلت: عرضَتْ لي حاجةٌ لا أجترئُ رفعَها إليك، فظنَّ أني طمِعتُ في الزيادة، فقال: لا تَحتَشِمْني وأخبِرْني بما تحتاج، فإني أخافُ أن أكون مأخوذًا بسببك، قلت له: كيف؟ قال: لأنّ النبيَّ ﷺ آخى بين أصحابه ـ فذكرَ حديثَ سعدٍ وعبدِ الرحمن ـ[1]، فقلت له: قد جعلتُكَ في حِلٍّ مِن جميع ما تقول، ووهبتُ لكَ المالَ الذي عرضتَه علي، عنيتُ المناصَفة، وذلك أنه قال: لي جوارٍ وامرأةٌ، وأنت عزبٌ، فالذي يجب عليَّ: أن أناصِفَكَ لنَستويَ في المالِ وغيرِه، وأربحُ عليكَ في ذلك، فقلت له: قد فعلتَ ـ رحمك الله ـ أكثرَ من ذلك إذ أنزلتَني من نفسك ما لم تنزل أحدًا، وحَلَلْتُ منكَ محل الولد.

ثم حفظَ عليَّ حديثي الأول، وقال: ما حاجتك؟ قلت: تقضيها؟ قال: نعم، وأُسَرُّ بذلك. قلت: هذه الألفُ تأمرُ بقبوله، واصرِفْه في بعض ما تحتاج إليه، فقبلَه، وذلك أنه ضمِنَ لي قضاءَ حاجتي.

ثم جلسنا بعد ذلك بيومين لتصنيف «الجامع»، وكتبنا منه ذلك اليوم شيئًا كثيرًا إلى الظهر، ثم صلَّيْنا الظهر، وأقبَلْنا على الكتابةِ من غيرِ أن نكون أكلنا شيئًا، فرآني لما كان قرب العصر شبهَ القلِق المستَوْحِش، فتوهَّمَ فيَّ مَلالًا، وإنما كان بي الحَصْرُ غير أني لم أكن أقدِرُ على القيام، وكنتُ أتلوَّى اهتمامًا بالحصر، فدخل أبو عبد الله المنزلَ،

---

(١) أخرجَه البخاريُّ في (صحيحه) في مواضع أولها (ح/٢٠٤٨)، وفيه: «قال عبدُ الرحمن ابن عوف: لَمَّا قدمنا المدينةَ آخى رسولُ الله ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع، فقال سعدُ بنُ الربيع: إني أكثرُ الأنصار مالًا، فأقسِمُ لك نصفَ مالي، وانظر أيَّ زوجتَيَّ هَوِيتَ؛ نزلتُ لكَ عنها، فإذا حَلَّت: تزوَّجتَها، قال: فقال له عبدُ الرحمن: لا حاجةَ لي في ذلك...».

وأخرجَ إليَّ كاغدةً فيها ثلاثُمئة درهم، وقال: أما إذ لم تقبل ثمنَ المنزل: فينبغي أن تصرفَ هذا في بعض حوائجك. فجهدني، فلم أقبل. ثم كان بعد أيام كتَبْنا إلى الظهر أيضًا، فناولني عشرين درهمًا فقال: ينبغي أن تصرف هذه في شراء الخضر ونحو ذلك، فاشتريتُ بها ما كنتُ أعلم أنه يُلائِمُه، وبعثتُ به إليه وأتيت، فقال لي: بيَّضَ الله وجهَك، ليس فيك حيلة، فلا ينبغي لنا أن نُعَنِّي أنفسَنا. فقلت له: إنك قد جمعتَ خير الدنيا والآخرة، فأيُّ رجلٍ يَبَرُّ خادمَه بمثل ما تبرُّني؟ إن كنت لا أعرف هذا، فلست أعرف أكثر منه[1].

رابعًا: تمسُّكه بالسنن النبوية:

ولا غرابةَ في ذلك، فهو أحدُ أئمة أهل الحديث، وشعارُهم هو ما ذكرَه أحدُ أئمتِهم ـ وهو وكيعُ بنُ الجراح الكوفي (ت١٩٧هـ) ـ: «إذا أردتَ أن تحفظَ حديثًا: فاعمَل به»[2].

وما زال أئمةُ الحديث يذكرون ضمنَ آداب طالب الحديث أن يَمْتَثِلَه في حياته العلمية، قال الإمام النووي: «ينبغي أن يَستعملَ ما يسمعُه من أحاديث العبادات والآداب وفضائل الأعمال؛ فذلك زكاةُ الحديثِ وسببُ حفظِه»[3].

وقد ضَرَبوا في ذلك أروعَ الأمثلة، حتى قال الإمام أحمد: «ما كتبتُ حديثًا إلا قد عملتُ به، حتى مرَّ بي أنّ النبيَّ ﷺ احتجمَ وأعطى أبا طيبةَ

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٥١ ـ ٤٥٢).

(٢) (اقتضاء العلم العمل) للخطيب (رقم١٤٩)، (جامع بيان العلم وفضله) لابن عبد البر (١/ ٥٧١ ـ برقم/ ١٢٨٤، ١٢٨٦)، وانظر: (تدريب الراوي) (٢/ ١٣٢).

(٣) (التقريب والتيسير) للنووي ـ مع شرحِه تدريب الراوي ـ (٢/ ١٣٢)، وبنحوه قال ابنُ الصلاح في (علوم الحديث) (ص/ ٢٤٧).

دينارًا، فاحتجَمتُ وأعطيتُ الحجَّامَ دينارًا»[١].

ومن كبارهم وممَّن كان له مزيد اختصاصٍ في هذا الباب: الإمام البخاري، وقد تميَّزَ رَحِمَهُ اللهُ في هذا الباب قولًا وعملًا، ويدلُّ على ذلك أمورٌ، منها:

١ ـ ما سبق من قولِ ورَّاقِه: «ورأيتُه استَلْقَى على قَفاه يومًا ونحنُ بـ(فِرَبْر) في تصنيفِ كتاب التفسير، وكان أتعَبَ نفسَه في ذلك اليوم في كثرةِ إخراج الحديث، فقلتُ له: **يا أبا عبد الله سمعتكَ تقولُ يومًا: إني ما أتيتُ شيئًا بغير علم قطُّ منذ عقلت! فأيُّ علم في هذا الاستلقاء؟** فقال: «أتعَبْنا أنفسَنا في هذا اليوم، وهذا ثغرٌ من الثغورِ خشيتُ أن يَحدُثَ حدَثٌ من أمر العدو، فأحببت أن أستَريحَ وآخُذَ أهبةَ ذلك، فإن غافصَنا العدوُّ: كان بِنا حراكٌ!»[٢].

وهذا النصُّ يدلُّ على ما كان عليه هذا الإمامُ من تفانٍ تامٍّ في العملِ بما علِمَه من السنن النبويَّة.

٢ ـ تعظيمُه للسنة والدعوة إليها بما دوَّنه من الرسائل والكتب، ومن ذلك تأليفُه لبعض الأجزاء الحديثيَّة لإحياء بعض السنن التي أميتَت في تلك البلدان بدافع التعصُّب المذهبي، كتأليفِه لـ(جزء القراءة خلف الإمام)، و(جزء رفع اليدين).

كما أنه ضمَّن (صحيحَه) كثيرًا من الكتب والأبواب التي تنادي بالالتزام بالسنة اعتقادًا وعملًا؛ ككتاب الحِيَل، الذي يردُّ فيه على مَن لم يلتزم بالسنن من أهل الرأيِ وغيرِهم، وكذلك «كتاب الاعتصام بالكتاب

---

(١) انظر: (تدريب الراوي) (٢/ ١٣٢ ـ ١٣٣)، وأصلُ الحديث في الصحيحَين: (البخاري) (ح/ ٥٦٩١)، ومسلم (ح/ ١٢٠٢).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ١٣ ـ ١٤)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨).

والسنة» الذي يكفي عنوانُه في الدلالةِ على مقصودِه ومنهجِه، وكذلك كتاب التوحيد، الذي خصَّه لبيان منهج أهل السنة في التوحيد، والرد على مخالفيهم فيه، ولما كان خلاف أهل البدع في ذلك الوقت بارزًا في توحيد الأسماء والصفات: ركَّزَ فيه على إبراز منهج أهل السنة فيه، وردَّ على المخالفين في أبوابٍ كثيرة، إضافةً إلى كتابه (خلق أفعال العباد) الذي وضَّحَ فيه مذهبَ أهل السنة في واحدةٍ من القضايا المعقَّدة التي كانت سببًا في تفرُّق بعض أهل السنة أنفسِهم.

٣ ـ ومن ذلك قولُه في أول كتاب (رفع اليدين): «الردُّ على مَن أنكرَ رفعَ اليدين في الصلاة عند الركوع، وإذا رفعَ رأسَه من الركوع، وأبهَمَ على العجم في ذلك تكَلُّفًا لما لا يَعنيه فيما ثبتَ عن رسول الله ﷺ من فِعلِه وقولِه، ومِن فعل أصحابِه وروايتِهم كذلك، ثمَّ فعلِ التابعين، واقتداءِ السلف بهم في صحةِ الأخبارِ بعضٍ عن بعضٍ؛ الثقةِ عن الثقة من الخلفِ العُدولِ رحمهم الله تعالى، وأنجزَ لهم ما وعدَهم، على ضغينةِ صدرِه وحَرَجَةِ قلبه، نِفارًا عن سنن رسولِ الله ﷺ مستحقًّا لما يحمله، استكبارًا وعداوةً لأهلِها؛ لشَوبِ[1] البدعةِ لحمَه وعظامَه ومخَّه، وأُنْسَتِه باحتفاءِ العجمِ حوله اغترارًا؛ لقول النبيِّ ﷺ: «لا تزال طائفةٌ من أمتي قائمةً على الحق، لا يضرُّهم مَن خذَلَهم، ولا خلافُ مَن خالفَهم»[2]، ماضٍ ذلك أبدًا في جميع سنن رسول الله ﷺ لإحياءِ ما أُمِيْتَت...»[3].

والخلاصة: أنّ الإمامَ البخاريَّ من كبار أئمة السلف الذين ضحّوا

(١) يشير إلى تمكُّن البدعةِ منه.

(٢) هذا الحديثُ مرويٌّ عن جماعةٍ من الصحابة رضي الله عنهم بألفاظٍ مختلفة متقاربة المعنى، أخرجه البخاريُّ بنحو هذا اللفظ في (المناقب) (ح/ ٣٦٤١)، وفي (الاعتصام بالكتاب والسنة) (ح/ ٧٤٦٠)، ومسلم (ح/ ١٩٢٣) عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

(٣) (جزء رفع اليدين) (ص/ ١٧ ـ ٢١).

لأجلِ السنةِ الكثير، وكان التمسُّكُ بالسنةِ قولًا وعملًا هو شعارَه في حياته العملية والعلمية، رحمه الله تعالى.



المبحث الخامس

استقرارُه في «نيسابور»، ثم خروجُه منها إلى «بخارى» ثم خروجُه منها، ووفاتُه في قريةِ «خَرْتَنْكْ»

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

استقرارُه في نيسابور ثم خروجُه منها

كان الإمامُ البخاريُّ قد غادرَ مسقطَ رأسه (بخارى) وهو في الخامسة عشرة من عمره، ثم ظلَّ يجوبُ الأمصارَ طلبًا للحديث، تخلَّلَ ذلك إقامتُه في بعض المدن لسنواتٍ عِدَّة، كإقامتِه بالبصرةِ خمس سنين متواصلة[١]، وكإقامتِه بالحجاز ستَّةَ أعوام[٢]، ولكن يبدو أنها لم تكن متواصلة، حتى انتهى به المطافُ إلى مدينة (نيسابور)، التي وردَها سنة (٢٥٠هـ)، وقد استُقبِلَ الإمامُ البخاريُّ من أهالي نيسابور استقبالًا حافلًا منقطع النظير.

قال الإمامُ مسلمٌ ـ وكان ضمن المستقبِلين ـ: «لَمَّا قدِمَ محمدُ بنُ إسماعيل نيسابور ما رأيتُ واليًا ولا عالِمًا فعلَ به أهلُ نيسابور ما فعلوا به؛ استقبلوه من مرحلتين من البلدِ أو ثلاث[٣]، وقال محمدُ بنُ يحيى الذُّهليُّ في مجلسِه: مَن أرادَ أن يَستقبلَ محمدَ بنَ إسماعيل غدًا فلْيَسْتَقْبِلْه

---

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧٢).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠٧).
(٣) المرحلةُ هي مسافةُ يومٍ كاملٍ بالمشي.

فإنِّي أستقبِلُه، فاستقبَلَه محمدُ بنُ يحيى وعامَّةُ علماء نيسابور، فدخلَ البلدَ فنزلَ دارَ البخاريِّين، فقال لنا محمدُ بنُ يحيى: لا تسألوه عن شيءٍ من الكلام؛ فإنه إن أجابَ بخلاف ما نحن عليه: وقعَ بيننا وبينه، وشمتَ بنا كلُّ ناصِبيٍّ ورافضيٍّ وجهميٍّ ومرجئٍ بخراسان.

قال: فازدحمَ الناسُ على محمدِ بنِ إسماعيل حتى امتلأت الدارُ والسطوح، فلمَّا كان اليومُ الثاني أو الثالث من يومِ قدومِه: قامَ إليه رجلٌ فسألَه عن اللفظِ بالقرآن، فقال: أفعالُنا مخلوقة، وألفاظُنا من أفعالِنا. قال: فوقعَ بين الناس اختلافٌ؛ فقال بعضُهم: قالَ لفظي بالقرآن مخلوق، وقال بعضُهم: لم يقُلْ، فوقعَ بينهم في ذلك اختلافٌ حتى قام بعضُهم إلى بعض. قال: فاجتمعَ أهلُ الدار فأخرجوهم»[(١)].

وظلَّ الإمامُ البخاريُّ يُحدِّثُ في نيسابور طيلة خمس سنوات.

ويبدو أنَّ الإمامَ البخاريَّ كان قد استوطَنَها بدلًا من مدينتِه (بخارى)، ولم يكن يرغبُ في الذهابِ إلى بخارى لغلبة المخالفين فيها، يؤخذ هذا مما رواه الحاكمُ عن أحمد بن سلمة النيسابوريِّ أنه دخلَ على البخاريِّ بعد الفتنة ـ وسيأتي ذكرُها ـ فأشارَ على الإمام أن يُغادِرَ نيسابور، فقال الإمام: «﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾[(٢)]: اللهمَّ إنكَ تعلمُ أنِّي لم أُرِدِ المقامَ بنيسابور أشرًا ولا بطرًا، ولا طلبًا للرياسة، وإنما أبَت عليَّ نفسي الرجوعَ إلى الوطن لغلبة المخالِفين، وقد قصدَني هذا الرجلُ حسدًا لما آتاني الله لا غير...»[(٣)].

وهذا يوضِّحُ أنه كان يرغبُ في البقاء في نيسابور بقيَّة عمره.

(١) (هُدى الساري) (ص/ ٤٩٠).
(٢) سورة (غافر)، الآية (٤٤).
(٣) المصدر السابق (ص/ ٤٩١).

ولكن الإمامَ لم يستطع أن يستوطِنَها، بل خرجَ منها بعد خمس سنوات مكرَهًا، وذلك بعد وقوع الوحشةِ بينه وبين إمام نيسابور محمد بن يحيى الذهليِّ، ومنعِ الأخيرِ تلاميذَه من حضور دروس الإمام البخاري.

قال ابنُ عدي: ذكرَ لي جماعةٌ من المشايخ أنّ محمدَ بنَ إسماعيل لما وردَ نيسابورَ واجتمعَ الناسُ عنده: حسدَه بعضُ شيوخ الوقتِ فقال لأصحاب الحديث: إنّ محمدَ بنَ إسماعيل يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فلما حضرَ المجلس قام إليه رجلٌ فقال: يا أبا عبدِ الله، ما تقولُ في (اللَّفْظِ بالقرآن)؛ مخلوقٌ هو أو غيرُ مخلوق؟ فأعرضَ عنه البخاريُّ ولم يُجبْه ثلاثًا، فألَحَّ عليه، فقال البخاريُّ: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، وأفعالُ العِبَاد مخلوقةٌ، والامتحانُ بدعةٌ»، فشغبَ الرجلُ وقال: قد قالَ لَفظي بالقرآنِ مخلوق[1].

ومع أنّ الإمامَ البخاريَّ لم يكن يستحبُّ الإجابةَ على السؤالِ المذكورِ خوفًا من الفتنة، إلا أنه أجابَ بعد إلحاح الرجل، ومع أنّ إجابةَ الإمام البخاريِّ على السؤالِ المذكورِ واضحةٌ لا لَبسَ فيها، حيث إنه فرَّقَ بين أفعال العبادِ من التلَفُّظِ بالقرآنِ وحركاتِهم، وبين القرآنِ المتلُوِّ: إلّا أنّ الرجلَ السائلَ كذبَ عليه، وبترَ جوابَه، مما يدلُّ على أنه كان قد دُسَّ لإثارة الفتنةِ حقًّا.

ومما يدلُّ على وضوح موقف الإمام البخاريِّ في هذه المسألة، وأنه بريءٌ مما اتُّهِمَ به، وأنّ جوابَه كان هو الجوابَ الشافي: ما رواه الحاكِمُ عن الفربريِّ أنه قال: سمعتُ محمدَ بنَ إسماعيل يقول: إنَّ أفعالَ العباد مخلوقةٌ، فقد حدثنا عليُّ بنُ عبد الله[2]، حدثنا مروانُ بنُ معاوية، حدثنا

---

(١) (أسامي مَن روى عنهم محمدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ) لابن عدي (ص/ ٦٥)، (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٥٨)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٥٤).

(٢) هو ابنُ المديني.

أبو مالك، عن رِبْعيٍّ بن حِراش، عن حذيفةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ اللهَ يَصنَعُ كلَّ صانعٍ وصَنعتَه»[١]، قال البخاريُّ: وسمعتُ عبيدَ الله ابن سعيد ـ يعني أبا قُدامة السَّرخسيَّ ـ يقول: ما زلتُ أسمعُ أصحابَنا يقولون: إنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ، قال محمدُ بنُ إسماعيل: حرَكاتُهم وأصواتُهم وأكسابُهم وكِتابتُهم مخلوقةٌ، فأمَّا القرآنُ المبِينُ المثبَتُ في المصاحِف، المُوْعَى في القلوب: فهو كلامُ الله غيرُ مخلوق، قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾[٢].

ونقلَ غُنْجَارٌ في (تاريخ بُخارى) عن أبي عمرو أحمد بن نصر النيسابوريِّ الخفَّافِ بنيسابور يقول: كُنَّا يومًا عند أبي إسحاق القرشي ومعنا محمدُ بنُ نصْر المروزيُّ، فجرى ذكرُ محمد بن إسماعيل، فقال محمدُ بنُ نصر: سمعتُه يقول: «**مَن زَعمَ أني قلتُ (لفظي بالقرآن مخلوق)؛ فهو كذَّاب**[٣]**؛ فإني لم أقلْه**»، فقلت له: يا أبا عبد الله! قد

(١) أخرجه البخاريُّ في (خلق أفعال العباد) (ص/ ٦٦ ـ برقم/ ١٢٤)، وابنُ أبي عاصم في (السنة) (ص/ ٣٥٧، ٣٥٨) وغيرُهم، وهو في (السلسلة الصحيحة) (١٦٣٧).

(٢) سورة (العنكبوت)، الآية (٤٩)، والخبرُ في (تاريخ بغداد) (٢/ ٣١).

(٣) هذا واضحٌ في أنّ الإمامَ البخاريَّ لم يُطلِق القول بأنّ «لفظي بالقرآن مخلوق»؛ لِمَا فيه من الموافقةِ لِلَّفظيَّةِ في الظاهِر، وهذا هو الذي أكَّدَه الحافظُ ابنُ حجر أيضًا، حيث قال في (تغليق التعليق) (٥/ ٤٣٣): «قلت: لم يُصَرِّح البخاريُّ قط بقوله (لفظي بالقرآن مخلوق)، بل كان يتبرَّأُ منها، ويُكَذِّبُ مَن عزاها إليه، مع اعتقادِه أنّ حركةَ اللسان مخلوقة»، بل واعترفَ به ابنُ السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى) (٢/ ٢٣٠)، ولكنه مع ذلك نسبَ إليه أنه كان ممن قال: لفظي بالقرآن مخلوق!! وهذه النسبةُ باطلة، كما سبق.
وكان الإمامُ أحمد قد جَهَّمَ اللَّفظيَّة، وبعد التحقيق يُعلَم أن اللَّفظية هم الكُلَّابية، وهم الذين جَهَّمَهم الإمامُ أحمد، ولتوضيح الموضوع أضيفُ هنا: أنه لا خلاف بين أهل السنة والجماعة في أنّ لفظَ «القراءة» تأتي بمعنيين؛ الأول: بمعنى المقروء، والمقروءُ عند أهل السنة هو القرآن، وليس الكلام النفسي، والمعنى الثاني: فعلُ القارئ، فلا إشكالَ عندهم في التفريق بين القراءة ـ مرادًا بها فعلُ القارئ ـ وبين المقروء، وهو القرآن، فلفظُ «القراءة» فيه إجمالٌ لا يتضح إلا بهذا التبيين. =

خاضَ الناسُ في هذا فأكثروا؟! فقال: «ليس إلّا ما أقولُ لك»، قال أبو عمرو: فأتيتُ البخاريَّ فذاكَرتُه بشيءٍ من الحديثِ حتى طابَت نفسُه فقلت: يا أبا عبد الله، ههُنا مَن يَحكي عنك أنَّكَ تقول (لفظي بالقرآن مخلوق)؟ فقال: «يا أبا عمرو، احفَظْ عَنِّي: مَن زعمَ من أهلِ نيسابور، وقُومس، والري، وهمذان، وحلوان، وبغداد، والكوفة، والمدينة، ومكة، والبصرة؛ أنني قلتُ: (لفظي بالقرآن مخلوقٌ) فهو كذَّابٌ؛ فإني لم أقُلْه؛ إلا أني قلتُ: أفعالُ العبادِ مخلوقة»[١].

ومع هذا الوضوح في جواب الإمام البخاريِّ: إلا أنّ موقفَ الإمام

= وكذلك الأمرُ بالنسبةِ لكلمة «اللفظ»؛ فهو لفظٌ مجمل يأتي بمعنى التلَفُّظ وبمعنى الملفوظ، فلا بد فيه من التفصيل، وكان موقفُ الكلابية من القرآن مضطربًا، فمع موافقتِهم للمعتزلةِ في كون القرآن العربيِّ المنَزَّلِ مخلوقًا، إلا أنهم لم يكونوا واضحين في تبيين موقفهم؛ لشناعة موافقة المعتزلةِ في هذه المسألة التي صارت شعار أهل السنة والجماعة بعد تلك الفتنة الطويلة، ولذلك كانوا يتسَتَّرون وراء الألفاظ المجملة، فيقولون: التلاوةُ والقراءةُ مخلوقة، كما يقولون: ألفاظُنا بالقرآن مخلوقة، ولكن ليس مرادُهم فعلَ العبد وحركتَه وصوتَه فقط، وإنما يُدخلون في ذلك: الكلامَ العربيَّ المؤلَّفَ من الحروف والكلمات، والسور والآيات، فهو عندهم مخلوق، فهم يُخالفون أهلَ السنة في المراد بـ(المقروء)؛ حيث إنّ المقروءَ عندهم هو الكلام النفسيّ! وعند أهل السنة هو القرآن المنَزَّل، كما أنّ خلافَهم لأهل السنة والجماعةِ في (القراءة) و(اللفظ) متحققٌ أيضًا، فهم يموهون، ويتسترون بهذه الألفاظ المجملة، وبعد التحقيق يُعلم أنّ الكُلّابيةَ هم اللفظية الذين جَهَّمَهم الإمام أحمد وغيرُهم من الأئمة، انظر: (العقيدة السلفية في كلام رب البرية) (ص/ ٢٠١ ـ ٢٤٧)، وهو مبحثٌ مهم جدًّا؛ لِما فيه من الدقة وكثرة تمويه أهل البدع، وبالوقوف على تفاصيله تُعرَفُ دقةُ أئمة أهل السنة، وتحريهم الشديد في متابعة القرآن والسنة.

والخلاصة: أنّ الإمامَ البخاريَّ لم يُطلق «لفظي بالقرآن مخلوق»، وكلُّ مَن يحكي عنه هذا الإطلاق فهو كذاب، وهذا هو الذي أكَّده البخاريُّ نفسُه، وأكّده شيخُ الإسلام في (مجموع الفتاوى) (١٢/ ٥٧٢)، والحافظُ ابنُ حجر في (الفتح) (١٣/ ٥٣٥).

والعجبُ من السبكيِّ وغيرِه عندما ينقلون عن البخاريِّ ما تبرّأَ منه، مع اعترافهم ببراءَتِه منه، انظر: (طبقات الشافعية) للسبكي (٢/ ٢٢٩، ٢٣٠)، (الإمام البخاري وصحيحه) لعبد الغني عبد الخالق (ص/ ١٦٩).

(١) (تاريخ بغداد) (٢/ ٣٢).

محمد بن يحيى الذهلي كان سلبيًّا، فقد قال أبو حامد بن الشَّرْقيِّ: سمعتُ محمدَ بن يحيى الذهليَّ يقول: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق، ومَن زعمَ (لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ) فهو مبتدعٌ، ولا يُجالَس ولا يُكَلَّم، ومَن ذهبَ بعد هذا إلى محمَّدِ بن إسماعيلَ فاتَّهِمُوه؛ فإنه لا يَحضُرُ مجلسَه إلَّا مَن كان على مذهبه»[1].

ولم يكتَفِ الذهليُّ بهذا التحذير، بل نقلَ الحاكمُ أيضًا عن الحافظ أبي عبد الله بن الأخرم أنّ الإمامَ الذهليَّ قال: «لا يُساكِنُني هذا الرجلُ في البلد».

ولا يَخفى ما في موقف الذهليِّ من التجَنِّي على الإمام البخاريِّ، والإجحاف في تحميلِه ما لم يقلْه، ولعلَّ كلَّ ذلك كان لأَجل الحسد الذي يدبُّ في النفوسِ لأجل المعاصَرةِ والمنافسة، والله تعالى أعلم.

وبعد هذا التحذيرِ من الإمام الذهليِّ: انقطعَ أكثرُ طلَّابِ العلم عن الإمام البخاري، قال الحاكم: ولما وقع بين البخاري وبين الذهلي في مسألة اللَّفْظ: انقطعَ الناسُ عن البخاريِّ إلَّا مسلمَ بنَ الحجاج وأحمدَ بنَ سلمة.

أمَّا الإمامُ مسلم، فلمَّا قال الذهليُّ: «ألَا مَن قال باللَّفْظِ فلا يَحِلُّ له أن يَحْضُرَ مجلسَنا»؛ أخذَ رداءَه فوقَ عمامته، وقامَ على رؤوسِ الناس، فبعثَ إلى الذهليِّ جميعَ ما كان كتبَه عنه على ظَهر حمَّال[2]، وهذا هو السببُ في عدم روايةِ مسلم في صحيحه أيَّ حديثٍ عن الإمام الذهليِّ، مع كونه أبرزَ أئمة نيسابور في وقته، والذي يُفتَرَضُ أن يكون الإمامُ مسلم

---

(١) (تاريخ بغداد) (٢/ ٣١ ـ ٣٢)، (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٦٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٥٦).

(٢) في المصادر: (جمال)، وهو مصحَّفٌ من (حمال). والقصةُ في (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٦٠).

قد استوعَبَ حديثَه، بل ومع أنّ البخاريَّ روى عنه في صحيحه، ولكنه لم يصرِّح باسمه[(١)].

وبعد ما وقعَ من الفتنةِ بين الإمامَين، وانقطاع طلاب العلم من مجلس الإمام البخاري، أشارَ عليه محبُّوه أن يُغادِرَ نيسابور، حكى الحاكِمُ عن أحمد بن سلمة أنه قال: دخلتُ على البخاريِّ فقلتُ: يا أبا عبدِ الله، إنَّ هذا رجلٌ مقبولٌ بخراسان، خصوصًا في هذه المدينة، وقد لَجَّ في هذا الأمرِ حتى لا يَقدر أحدٌ مِنَّا أن يُكَلِّمَه فيه، فما ترى؟ قال: فقبضَ على لحيته ثم قال: «﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾[(٢)]: اللهمَّ إنكَ تعلمُ أني لم أُرِد المقامَ بنيسابور أشرًا ولا بطرًا ولا طلبًا للرياسة، وإنما أبَت عليَّ نفسي الرجوعَ إلى الوطن لغلبةِ المخالفين، وقد قصدَني هذا الرجلُ حسدًا لما آتاني الله لا غير»، ثم قال لي: يا أحمد إنِّي خارجٌ غدًا لتخلصوا من حديثه لأجلي[(٣)].

وهكذا، وبعد محنةٍ دامَت سنوات، قرَّرَ الإمامُ البخاريُّ مغادرةَ نيسابور، فودَّعَها متوجِّهًا إلى مسقطِ رأسِه بخارى، ليستأنِفَ هناك محنةً أخرى تسبَّبت في خروجِه من هناك أيضًا.

المطلب الثاني

خروجُه من بخارى، ووفاتُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ

خرجَ الإمامُ البخاريُّ من نيسابور متأثِّرًا بما وقعَ له من الوحشة مع شيخه الذهلي، ثم قرَّرَ العودةَ إلى بلده «بخارى»، ولما سمعَ أهلُ بلده

(١) قال الحافظُ ابنُ حجر تعليقًا على صنيع الإمام مسلم: «وقد أنصفَ مسلمٌ فلم يُحَدِّث في كتابه عن هذا ولا عن هذا».

(٢) سورة (غافر)، الآية (٤٤).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٥٩).

برجوعِه: نُصِبَت له القِبابُ على فرسخٍ من البلد، واستقبلَه عامَّةُ أهلِ البلد، حتى لم يَبقَ مذكورٌ لم يُشارِكْ في استقبالِه، ونُثِرَت الدراهِمُ والدنانير فرحًا بمقدمِه، وبقي هناك مدةً وهو على ما يكون عليه أمثالُه من إقبالِ الناسِ عليهم ونشر العلم، حتى وقعَت وحشةٌ بينه وبين أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلي[1]، وكان هذا سببَ مغادرتِه لبخارى.

وقد تعدَّدت الرواياتُ هنا في بيان سببِ مضايَقَة الأمير للإمام، منها:

أنه «كتبَ بعد ذلك محمدُ بن يحيى الذهليُّ إلى خالدِ بن أحمد أميرِ بخارى: أنَّ هذا الرجلَ قد أظهرَ خلافَ السنة. فقرأَ كتابَه على أهلِ بُخارى، فقالوا: لا نفارقه، فأمره الأمير بالخروج من البلد، فخرج»[2].

وتُبَيِّنُ رواياتٌ أخرى أنّ الأميرَ طلبَ من البخاريِّ أولًا أن يحضر عنده ليسمعَ منه، ولم يُجبه البخاريُّ إلى مطلوبه، مما أثارَ غضبَ الأمير عليه.

قال غُنجار في (تاريخِه): سمعت أبا عمرو أحمدَ بن محمد المقرئ، سمعتُ بكرَ بنَ منير بن خُلَيد بن عسكر يقول: بعثَ الأميرُ خالدُ بنُ أحمد الذهليُّ ـ والي بخارى ـ إلى محمد بن إسماعيل: أن احملْ إليَّ كتابَ (الجامع) و(التاريخ) وغيرَهما لأسمعَ منك. فقال البخاريُّ لرسوله: أنا لا أُذِلُّ العلمَ، ولا أحملُه إلى أبواب الناس، فإن كانت لكَ إلى شيءٍ منه حاجةٌ: فاحضُر في مسجدي، أو في داري، وإن لم يُعجِبْكَ هذا: فإنكَ سلطانٌ، فامنَعْني مِن المجلس؛ ليكونَ لي عذرٌ عند الله يوم القيامة؛ لأني لا أكتم العلم؛ لقولِ النبيِّ ﷺ: «مَن سُئِلَ عن علمٍ فكَتَمَه:

---

(١) هو الأمير خالد بن أحمد أبو الهيثم الذهلي، أحد الأمراء في العهد العباسي، قال عنه الحاكمُ ـ فيما نقلَه عنه الذهبيُّ في (السير) (١٢/ ٤٦٦) ـ: «له ببخارى آثار محمودة كلها، إلا موجدته على البخاري؛ فإنها زلَّة، وسببٌ لزوال ملكه».

(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٦٣)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٩٤).

أُلجِمَ بلجامٍ من نار»[١]، فكان سببُ الوحشة بينهما هذا[٢].

وذكرَ الحاكِمُ روايةً أخرى أيضًا يؤخَذُ منها أنّ الأميرَ طلبَ من البخاريِّ مرةً أخرى أن يُفرِدَ لأولاده مجلِسًا للرواية، لا يُشاركُهم في ذلك أحدٌ، فامتنعَ البخاريُّ من ذلك أيضًا، مما أثارَ غضبَه عليه.

قال الحاكم: سمعتُ محمدَ بن العباس الضبيَّ يقول: سمعت أبا بكر ابنَ أبي عمرو الحافظَ البخاريَّ يقول: كان سببُ منافرة أبي عبد الله أنَّ خالدَ بن أحمد الذهليَّ الأمير سألَ أن يحضر منزلَه، فيقرأ (الجامعَ) و(التاريخَ) على أولاده، فامتنعَ عن الحضورِ عنده، فراسلَه بأن يَعقِد مجلسًا لأولادِه، لا يحضرُه غيرُهم، فامتنَع وقال: لا أخصُّ أحدًا[٣].

وبعد وقوعِ الوحشةِ بين الإمامِ والأمير: استعانَ الأميرُ ببعض مَن ينتسِبُ إلى العلم من متعصِّبَةِ المقلِّدين، أمثالِ حريث بن أبي الورقاء[٤] وغيرِه، حتى تكلموا في مذهبِ الإمام البخاري، فنفاه عن البلد.

قال الحاكم: حدَّثنا خلفُ بنُ محمد، حدثنا سهلُ بن شاذويه قال: كان محمدُ بنُ إسماعيل يسكن سِكَّةَ الدِّهْقان، وكان جماعةٌ يَختلِفون إليه،

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٥١) ـ وحسَّنه ـ، وابن ماجه (٢٦١، ٢٦٦)، وأحمد (٢/ ٢٦٣، ٣٠٥، ٣٤٤، ٣٥٣، ٤٩٥)، وابن حبان (٧٥) وغيرُهم، عن أبي هريرة ﷺ، وهو حديثٌ صحيح، وله شاهدٌ من حديث عبد الله بن عمرو ﷺ، أخرجه ابنُ حبان (٩٦)، والحاكم (١/ ١٠٢) وصححه، ووافقه الذهبي.

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ٣٣)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٦٤).

(٣) (تاريخ بغداد) (٢/ ٣٣).

(٤) هو حُرَيث بن أبي الورقاء ـ وقيل: ابن أبي الوفاء ـ البخاري، قال عنه الغزيُّ في (الطبقات السنية في تراجم الحنفيَّة) (٣/ ٣٢): «أحدُ الأئمة الكبار من فقهاء الحنفيَّةِ ببخارى، وكان في زمن البخاريِّ صاحبِ الصحيح، وله ذكرٌ في سبب إخراجِه من بخارى مع أبي حفص الكبير، وكان في زمَنه ممن يُشارُ إليه، وتُعقَدُ الخناصِرُ عليه!». وبنحوه قال القرشيُّ في (الجواهر المضية) (رقم/ ٤٢٣).

يُظهِرون شِعارَ أهلِ الحديث؛ مِن إفرادِ الإقامة، ورفعِ الأيدي في الصلاة، وغير ذلك، فقالَ حُرَيثُ بنُ أبي الوَرْقاء وغيرُه: هذا رجلٌ مُشغِب، وهو يُفسِد علينا هذه المدينة[١]، وقد أخرجَه محمدُ بنُ يحيى من نيسابور، وهو إمامُ أهلِ الحديث[٢]، فاحتجُّوا عليه بابن يحيى، واستعانوا عليه بالسلطان في نفيه من البلد، فأخرِج[٣].

وهكذا أخرِج هذا الإمامُ العملاقُ من مسقطِ رأسه (بخارى)، ولم تَسَعْه هذه المدينةُ التي خلَّدَها البخاريُّ على مدار التاريخ، وسُمِّيَت بسببِه «قبَّة الإسلام»، ومع كثرةِ المشاهير الذين خرجوا من هذه المدينة العريقة: إلَّا أنها لم تنَلْ من الشهرة ما نالَتْه بسببِ هذا الإمامِ العبقريِّ الفَذِّ العظيم.

وبعد خروج الإمام من هذه المدينة، كان العقابُ ينتظرُ مَن كان رأسًا في أذيَّتِه وإخراجِه ـ جزاءً وفاقًا ـ، وقد ذكرَ الحاكمُ أنّ البخاريَّ دعَا عليهم، وكانت النتيجةُ أنه «لم يأتِ إلا شهرٌ حتى وردَ أمرُ الطَّاهِرِيَّةِ[٤] بأن يُنادَى على خالدٍ في البلد، فنودي عليه على أتان، وأما حريثٌ: فإنه

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٦٥).
(٢) كلمةُ حقٍّ أريدَ بها الباطل.
(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٦٥).
(٤) **الدولةُ الطاهِريَّةُ** أسَّسَها طاهرُ بنُ الحسين قائدُ المأمون، وذلك سنة (٢٠٥هـ)، واستمرَّت هذه الدولةُ حتى عام (٢٥٩هـ)، وقضَت عليها الدولةُ الصَّفَّاريَّة، التي أسَّسَها يعقوبُ بنُ اللَّيث الصفَّار السجستاني (ت٢٦٢هـ)، وأقام دولتَه على أنقاض الدولة الطاهريَّة، وقد هزَمَه الأميرُ الموفقُ أخو الخليفة المعتمد، وتوفي سنة (٢٦٢هـ)، ثم خلفَه أخوه عمرو بنُ الليث، الذي أظهرَ ولاءَه للخليفة، فولَّاه الخليفةُ مناطقَ واسعة من السند وكرمان إلى خراسان، ثم اتجهَ إلى إقليم (ما وراء النهر) لانتزاعِه من السامانيين، ولكنْ هُزِمَ هزيمة ساحقة، ووقع أسيرًا في أيدي السامانيين، وأُرسل به إلى بغداد ليُقضى عليه فيقتل سنة (٢٨٩هـ). ولم تكد تمرُّ ثماني سنوات حتى كان السامانيون قد قضوا نهائيًّا على الصفاريين، واستولوا على أملاكهم، والأيام دول.

ابتُلي بأهله، فرأى فيها ما يجلُّ عن الوصف، وأمَّا فلانٌ: فابتُلي بأولاده، وأراه الله فيهم البلايا»[١].

وبعد خروج الإمامِ البخاريِّ من بخارى توجَّه إلى قريةِ «خَرْتَنْكْ» وهي على فرسخين من مدينةِ «سَمَرْقَنْد»[٢]، وكان له بها أقرباء، فنزلَ عندهم، وتوفي هناك.

ونقلَ ابنُ عديٍّ عن عبد القُدُّوس بن عبد الجبار السمرقنديِّ أنه سمعَ البخاريَّ ليلةً يدعو ـ وقد فرغ من صلاة الليل ـ قائلًا: «اللهمَّ إنه قد ضاقَتْ عليَّ الأرضُ بما رحُبَت، فاقبِضْني إليك»، قال: فما تمَّ الشهرُ حتى مات، وقبرُه بخرتنك[٣].

وقال ابن عدي: سمعتُ الحسنَ بن الحسين البزاز البخاريَّ يقول: توفي البخاريُّ ليلةَ السبت، ليلةَ الفطر، عند صلاة العشاء، ودُفِن يوم الفطر بعد صلاة الظهر، سنة ستٍّ وخمسين ومئتين.

وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يومًا[٤].

وهكذا انتهَت حياةُ هذا الإمام العظيم في هذه الدنيا الفانية، ولكنَّ ذكرَه مخلَّدٌ ما زالت الأجيالُ المتَعاقِبةُ تُغَرِّدُ باسمه وبصحيحه، وتحلِّي المجالسَ بذكره، وتُزَيِّنُ المحافلَ بأخباره، وتُعطِّرُ حِلَقَ العلم بعبيره، وما زال يسكنُ قلوبَ ملايين المسلمين؛ بما أفنى عمرَه في خدمة سنة النبيِّ ﷺ وحفظِ أحاديثه، ويكفيه فخرًا كتابُه الذي هو أصحُّ الكتبِ بعد كتاب الله تعالى.

---

(١) (تاريخ بغداد) (٢/ ٣٤)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦).

(٢) مدينةٌ كبيرةٌ في (ما وراء النهر)، كانت قاعدةَ (الصغد)، وعاصمةَ (تيمورلنك)، وهي من حواضرِ جمهورية (أوزبكستان) اليوم.

(٣) (أسامي مَن روى عنهم محمدُ بنُ إسماعيل البخاري) لابن عدي (ص/ ٦٧)، (تاريخ بغداد) (٢/ ٣٤)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٦٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٦٦).

(٤) المصادر السابقة.

وقد أحسنَ مَن قال:

قد ماتَ قومٌ وما ماتَتْ مكارمُهم   وعاشَ قومٌ وهم في الناس أمواتُ

وقال آخر:

وما دامَ ذكرُ المرءِ بالفضلِ باقيًا   فذلك حيٌّ وهو في التُّرْبِ هالِكُ

وقال آخر:

أخو العلمِ حيٌّ خالِدٌ بعد موتِه   وأوصالُه تحت الترابِ رَميمُ

وذو الجهلِ مَيْتٌ وهْوَ ماشٍ على الثَّرى   يُظَنُّ من الأحياءِ وهو عديمُ

الفصل الثاني

حياة الإمام البخاري العلمية

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للحديث، ونبوغُه فيه.

المبحث الثاني: قوةُ حفظِه، ونباهةُ خاطره، وسيلان ذهنه.

المبحث الثالث: رِحلاتُه.

المبحث الرابع: شيوخ الإمام البخاري.

المبحث الخامس: تلاميذُ الإمام البخاري.

المبحث السادس: مؤلفات الإمام البخاري.

المبحث السابع: مكانتُه، وثناءُ العلماء عليه.



المبحث الأول

طلبُه للحديث، ونبوغُه فيه

بدأ الإمامُ البخاريُّ حياتَه العلمية في مرحلةٍ مبكِّرَةٍ جدًّا، وبدأ يختلفُ إلى كبار محدِّثي بلده ولمّا يتجاوز العاشرةَ من عمره، بل بدأ يستدركُ على مشايخه في دِقاقِ المسائل التي لا يتنبَّه لها إلا الأفذاذ، فقد روي عن ورَّاقِه محمد بن أبي حاتم أنه قال للبخاري: «كيف كان بَدْءُ أمرك في طلبِ الحديث؟ قال:

أُلْهِمْتُ حفظَ الحديث وأنا في الكُتَّاب. قال: وكم أتَى عليك إذ ذاك؟ قال: عشرُ سنين أو أقلّ، ثم خرجتُ من الكُتَّاب بعد العشر، فجعلتُ أختلِفُ إلى الداخليِّ[1] وغيرِه. وقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم. فقلتُ له: يا أبا فلان، إنّ أبا الزبير لم يَرْوِ عن إبراهيم. فانتَهَرَني! فقلتُ له: ارجعْ إلى الأصل إن كان عندك. فدخلَ ونظرَ فيه، ثم خرجَ فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبيرُ بن

(١) لم أعرفه، قال الحافظ ابن حجر في (تغليق التعليق) (٥/ ٣٨٧): «قلت: الداخلي المذكور لم أقف على اسمه، ولم يذكر ابنُ السمعاني ولا الرشاطيُّ هذه النسبة، وأظن أنها نسبةٌ إلى المدينة الداخلة بنيسابور».
قلت: للشيخ عبد الرحمن الفقيه بحثٌ نشره في موقع (ملتقى أهل الحديث)، توصَّل فيه إلى أنَّ الداخليَّ هذا هو أبو حفص الكبير أحمدُ بنُ حفص بن عبد الله النيسابوري، وهو من شيوخ البخاري، ومن رجال التهذيب، وذكرَ بعض القرائن التي تؤيدُه، وهي وجيهة، ولكن يعكِّرُ عليه أنَّ أحمد بن حفص هذا كنيتُه أبو علي، كما ذكرَه المترجِمون، والله تعالى أعلم.

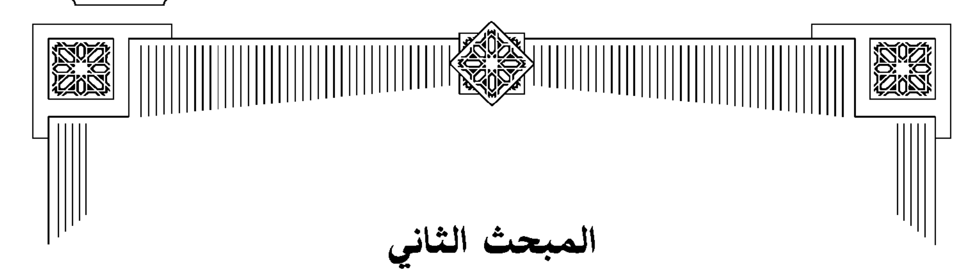
عدي عن إبراهيم. فأخذَ القلمَ مني وأحكمَ كتابَه. فقال: صدقتَ.

فقال له بعضُ أصحابه: ابنَ كَمْ كنتَ إذْ رَدَدْتَ عليه؟ فقال: ابنَ إحدى عشرة. فلمّا طعنتُ في ستَّ عشرة سنة: حفظتُ كتبَ ابن المبارك، ووكيع، وعرفتُ كلامَ هؤلاء[1]. ثم خرجتُ مع أمِّي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حجَجْتُ رجعَ أخي بها وتخلَّفْتُ في طلب الحديث. فلما طعنتُ في ثمان عشرة: جعلتُ أصَنِّفُ قضايا الصحابةِ والتابعين وأقاويلَهم، وذلك أيَّامَ عبيد الله بن موسى، وصنَّفتُ كتاب (التاريخ) إذ ذاكَ عند قبرِ الرسولِ ﷺ في الليالي المُقمِرة. وقال: وقَلَّ اسمٌ في (التاريخ) إلّا وله عندي قصّة، إلا أني كرهتُ تطويلَ الكتاب»[2].

---

(١) قال الحافظ في (هُدى الساري) (ص/ ٤٧٩): «يعني: أصحاب الرأي».

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ٧)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٣٩٣).



المبحث الثاني

قوةُ حفظِه، ونباهةُ خاطره، وسيلان ذهنه[١]

نقلَ غُنجار في (تاريخ بخارى) عن جعفر بن محمد القطان إمامِ كرمينية أنه قال: سمعتُ محمدَ بنَ إسماعيل يقول: كتبتُ عن ألف شيخ وأكثر، عن كلِّ واحدٍ منهم عشرةَ آلافٍ وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسنادَه[٢].

ونقلَ غُنجار عن عبد الرحمن بن محمد البخاري أنه قال: سمعتُ محمدَ بن إسماعيل يقول: «لقيتُ أكثرَ من ألفِ رجلٍ من أهل الحجاز، والعراق، والشام، ومصر؛ لقيتهم كراتٍ، أهلَ الشام ومصر والجزيرة مرتين، وأهلَ البصرة أربع مرات، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفةَ وبغداد مع محدثي خراسان... فما رأيت واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء؛ أنَّ الدينَ قولٌ وعمل، وأنّ القرآنَ كلامُ الله»[٣].

وقال ورَّاقُه محمدُ بنُ أبي حاتم: سمعتُ حاشدَ بنَ إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخاريُّ يَختلفُ معنا إلى مشايخ البصرةِ وهو

---

(١) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠٧ ـ ٤١٦)، وقد عنونَ بقوله: «ذكرُ حفظِه وسعةِ علمه وذكائه»، وكذلك الحافظ في (هُدى الساري) (ص/٤٨٦)، وأوردَا فيه ما يَبهَر العقول.

(٢) (طبقات الحنابلة) (١/ ٢٧٥)، (تاريخ بغداد) (٢/ ١٠)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٤٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠٧).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨).

غلامٌ، فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أيام، فكنَّا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟! فقال لنا يومًا بعد ستة عشر يومًا: إنكما قد أكثرتُما عليَّ وألْحَحْتما، فاعْرِضَا عليَّ ما كتبتما. فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلَّها عن ظهر القلب، حتى جعلنا نحكِّم كتبَنا من حفظه.

ثم قال: أترون أني أختلف هَدْرًا[(١)] وأضَيِّعُ أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدّمُه أحدٌ.

قال: وكان أهلُ المعرفة من البَصريِّين يَعْدُون خلفَه في طلب الحديثِ وهو شابٌّ حتى يغلبوه على نفسه، ويُجلسوه في بعض الطريق، فيَجتَمِعُ عليه ألوفٌ، أكثرُهم ممن يَكتب عنه، وكان شابًّا لم يَخْرُج وجهُه[(٢)(٣)].

ومما يُقضى منه العجب ما حصلَ له مع مشايخ بغداد، قال الحافظُ ابنُ عدي: سمعت عدةَ مشايخ يَحكون: أنَّ محمدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ قدم بغداد، فسمعَ به أصحابُ الحديث فاجتمعوا، وعمدوا إلى مائة حديث، فقَلَبُوا متونَها وأسانيدَها، وجعلوا متنَ هذا الإسنادِ لإسنادٍ آخر، وإسنادَ هذا المتن لمتنٍ آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس، إلى كلِّ رجلٍ عشرةَ أحاديث؛ ليُلقوها على البخاريِّ في المجلس، فاجتمع الناس، وانتدب إليه رجلٌ من العشرة، فسأل البخاريَّ عن حديث من تلك الأحاديث العشرة، فقال البخاريُّ: لا أعرفه، وسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فما زال يُلقي عليه واحدًا بعد واحد حتى فرغَ من عشرتِه والبخاريُّ يقول: لا أعرفه.

---

(١) هَدَرَ يَهدِرُ ـ بالكسر ـ ويهدُرُ ـ بالضم ـ هَدْرًا وهدَرًا، أي: بطَلَ.

(٢) أي: لم ينبُت شعرُ وجهه.

(٣) (تاريخ بغداد) (٢/ ١٤ ـ ١٥)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٦٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠٨).

فكان الفقهاءُ ممن حضرَ المجلس يلتفت بعضُهم إلى بعض، ويقولون: الرجلُ فهِم، ومن كان لا يدري يقضي على البخاريِّ بالعَجز والتقصيرِ وقلَّة الفهم.

ثم انتدب رجلٌ آخر من العشرة، فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاريُّ: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفُه، فسأله عن آخر فقال: لا أعرفُه. فلم يزل يُلقي عليه واحدًا بعد آخر حتى فرغَ من عشرته والبخاريُّ يقول: لا أعرفه.

ثم انتدبَ إليه الثالثُ والرابعُ إلى تمام العشرةِ، حتى فرغوا كلُّهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاريُّ لا يزيدُهم على «لا أعرفه».

فلما علم البخاريُّ أنهم قد فرغوا، التفت إلى الأولِ منهم فقال: أما حديثُك الأولُ فهو كذا، وحديثُك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الوَلاء حتى أتى على تمام العشرة، فردَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده، وكلَّ إسنادٍ إلى متنه، وفعلَ بالآخرين مثل ذلك، وردَّ متونَ الأحاديثِ كلِّها إلى أسانيدها، وأسانيدَها إلى متونها، فأقرَّ له الناسُ بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل.

وكان ابنُ صاعد إذا ذكره يقول: الكبش النَّطّاح[1].

قال الحافظُ ابنُ حجر بعد أن أوردَ القصة: «قلت: هنا يُخضَع للبخاري، فما العجبُ من ردِّ الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظًا، بل العجَبُ من حفظِه للخطأ على ترتيبِ ما ألقوه عليه من مرّةٍ واحدة»[2].

---

(١) (أسامي من روى عنهم محمدُ بنُ إسماعيل البخاري (ص/ ٦٢ ـ ٦٤)، (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٠ ـ ٢١)، (التعديل والتجريح) للباجي (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٦٦ ـ ٦٧)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٥٣)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩).

(٢) (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٦).

وقريبٌ من هذا ما حصلَ له بسمرقند، قال ورَّاقُه محمد بن أبي حاتم: سمعت سليم بن مجاهد، سمعت أبا الأزهر يقول: كان بسمرقند أربعُ مئة ممن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعةَ أيام، وأحبُّوا مغالطةَ محمد بن إسماعيل، فأدخلوا إسنادَ الشام في إسناد العراق، وإسنادَ اليمن في إسناد الحرمين، فما تعلَّقوا منه بِسَقْطَةٍ؛ لا في الإسناد، ولا في المتن[١].

وقال ابن عدي: حدثني محمد بن أحمد القُومسي، سمعت محمد ابن خميرويه، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: أحفظُ مئةَ ألفِ حديثٍ صحيح، وأحفظُ مئتَيْ ألفِ حديثٍ غيرِ صحيح[٢].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤١١)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٦).

(٢) (الكامل) لابن عدي (١/ ١٣١)، (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٥)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٦٤)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٦١)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤١٥).



المبحث الثالث

رِحلاتُه

ليس هناك جانبٌ من الجوانب التي يَحتاجُ إليها المحدِّث لبلوغ القمَّةِ في علم الحديث إلّا وهو متوفِّرٌ في شخصيَّة الإمام البخاريِّ على وجهٍ يَندُرُ وجودُه، وهذا هو السببُ في تفوُّقِه على أقرانه، ولَمَعانِ نجمِه بين أقطاب المحدثين في زمنه، وبُروزه على نحوٍ يندرُ مثله على تتابع القرون.

ومن هذه الجوانب المهمة: جانب الرحلة، فنرى الإمامَ البخاريَّ لا يُجاريه في التبكيرِ في الرحلةِ وفي التوسُّع فيها أحدٌ من المحدِّثين، وقد كتبتُ في رِحلاتِ عددٍ من كبار المحدثين، متتبِّعًا رِحلاتِهم بالتواريخ والمحطَّات، ولكن ما أراه في رِحلات هذا الإمام يكادُ يُعدُّ من الخوارق التي لا تُقاسُ بجهود البشر، ولولا توفيق الله سبحانه، ثم شخصيَّة هذا الإمام المفعَمة بكل معاني التفاني في سبيل تدوين حديث رسول الله ﷺ، غير عابئةٍ بما تعترض هذه الرِّحلات من المتاعب القاسية، التي لا يتغلَّبُ عليها إلا ذوو الهمة العالية، والعزم الشامخ... لولا هذه العوامل وغيرها مما ساعدته على اختراق هذه المسافات الشاسعة في ذلك الزمن المحدد: لكان من غير الممكن أن يتحقَّق أقلُّ مما نراه في رِحلات الإمام البخاري، ولكنها عزائم الكبار تستسلمُ لها كلُّ الصِّعاب.

لم يزل الإمامُ البخاريُّ يأخذُ من مشايخ بلده إلى أن بلغ الخامسةَ

عشرة من عمره (٢٠٩هـ)، وحينها غادرَ بلده بخارى[١]، ولما بلغَ السادسة عشرة من عمره (٢١٠هـ) بدأ في الرِّحلات الخارجيَّة، وكان ابتداءُ سماعِه للحديث سنة (٢٠٤هـ)، وكان قد حصَّل في هذه المدة وفي هذه المرحلةِ المبكِّرةِ من عمره من الحديثِ ما يجعلُه في مصافِّ كبار المحدثين، ولما فرغَ من الأخذ عنهم بدأ رِحلاتِه المتتابعة.

وقد ذكرَ هو بعضَ المدن التي رحلَ إليها، كما سبقَ عند الحديث عن حفظه، ومما قاله: «لقيتُ أكثرَ من ألف رجلٍ من أهل العلم؛ أهلَ الحجاز، ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشام، ومصر: لقيتُهم كرَّاتٍ قرنًا بعد قرن، ثم قرنًا بعد قرن[٢]، أدركتُهم وهم متوافِرون منذ أكثر من ستٍّ وأربعين سنة؛ أهلَ الشام ومصر والجزيرة مرتَين، والبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد، بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلتُ الكوفةَ وبغدادَ مع محدِّثي أهلِ خراسان... فما رأيتُ واحدًا منهم يختلفُ في هذه الأشياء: أنّ الدينَ قولٌ وعمل...»[٣].

وقال النوويُّ رَحِمَهُ اللهُ: «هذا بابٌ واسع جدًّا لا يمكنُ استقصاؤه، فأنبِّهُ على جماعةٍ من كلِّ إقليمٍ وبلد؛ ليُستدلَّ بذلك على اتساع رحلتِه وكثرةِ روايتِه وعظيمِ عنايتِه»[٤].

وفيما يلي ذكرٌ لبعض البلاد التي رحلَ إليها مع بيان بعض مَن أخذ

(١) صرَّح بذلك الذهبيُّ في (تاريخ الإسلام) (ص/٦/ ١٥٠).

(٢) لعله أرادَ بالقَرْنِ: الطبقة من العلماء.

(٣) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) للّالكائي (١/ ١٩٤ ـ ١٩٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٥٨ ـ ٦٠).

(٤) (شرح صحيح البخاري) للنووي (ص/٦)، (تهذيب الأسماء واللغات) (١/ ٧١).

عنه فيها[١]:

مكة المكرمة:

كانت مكة المكرمة أولى محطَّات رِحلات البخاري الخارجية، فقد رحلَ إليها سنة (٢١٠هـ)، سأله ورَّاقُه محمد بن أبي حاتم عن بدءِ أمره فقال: «فلما طعنتُ في ستَّ عشرة سنة: حفظتُ كتبَ ابنِ المبارك، ووكيع، وعرفتُ كلامَ هؤلاء[٢]، ثم خرجتُ مع أمِّي وأخي أحمد إلى مكَّة، فلمَّا حججتُ رجعَ أخي بها، وتخلَّفتُ في طلب الحديث..»[٣].

ونجدُه في مكة بعد هذا التاريخ بسنتَين أيضًا، حيث يقولُ البخاريُّ نفسُه: «دخلتُ على الحميديِّ وأنا ابنُ ثمان عشرة سنة، وبينه وبين آخر اختلافٌ في حديث...»[٤].

ولا ريبَ أنّ وجودَه في مكة في هذه السنةِ وقبلها بسنتَين لم يكن متواصِلًا، بل تخلَّلَتْه رِحلاتٌ إلى مدنٍ أخرى بعيدة، حيث إننا سنجدُ الإمامَ البخاريَّ في الشام ـ في مدينة قيساريَّة ـ سنة (٢١١هـ)، كما سيأتي.

وذكرَ الإمامُ البخاريُّ أنه مكثَ في الحجاز ستةَ أعوام[٥]، ويبدو أنها متفرِّقة.

---

(١) ذكرَها الحاكِمُ، ونقلَها عنه النوويُّ في (تهذيب الأسماء واللغات) (١/ ٧١ ـ ٧٢)، والذهبيُّ في (السير) (١٢/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥)، وفي (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٤٠ ـ ١٤١)، كما ذكرَ بعضَها ـ وخاصةً المدن الشامية ـ ابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٥٠).

(٢) قال الحافظُ في (هُدى الساري) (ص/ ٤٧٩): «يعني: أصحاب الرأي».

(٣) (تاريخ بغداد) (٢/ ٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٣٩٣).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠١).

(٥) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) (١/ ١٩٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠٧). وسبقَ نصُّه قريبًا.

وسمعَ بمكةَ من أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ (ت٢١٣هـ)، وخلَّاد بنِ يحيى الكوفي نزيلِ مكة (ت٢١٣هـ)، وحَسَّانِ بن حسان البصري نزيلِ مكة (ت٢١٣هـ)، وأبي الوليد أحمد بن محمد الأزرقي (ت٢١٧هـ)، وأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميديِّ (ت٢١٩هـ)، وغيرِهم.

المدينة النبوية:

وسمع بها من عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، وأيوب بن سليمان ابن بلال (ت٢٢٤هـ)، وإسماعيل بن عبد الله بن عبد الله (ابن أبي أويس) (ت٢٢٦هـ)، وغيرِهم.

وقد ذكرَ البخاريُّ أنه كان بها سنة (٢١٢هـ)، وأنه ألَّفَ فيها كتابَه (التاريخ) عند قبر الرسول ﷺ.

نَيسابور[١]:

وسمعَ بها من يحيى بن يحيى النيسابوري (ت٢٢٦هـ) وإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ)، وجماعة.

ونيسابور من أوائل المدن التي رحلَ إليها خارج بخارى، يقولُ الحاكم: «أولُ ما وردَ البخاريُّ نيسابور سنة تسعٍ ومئتَين، ووردَها في الأخير سنةَ خمسين ومئتَين، فأقامَ بها خمسَ سنين يُحدِّثُ على الدوام»[٢].

وهناك رواياتٌ أخرى تدلُّ على وجودِه بها بين هذين التاريخَين، وقد حدَّث هو عن أمورٍ جرَت مع شيخِه الإمام إسحاق بن راهويه الذي توفي سنة (٢٣٨هـ).

---

(١) من أشهر مدن (خراسان)، تقع الآن في الشمال الشرقيِّ من إيران.

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠٤).

مرو[١]:

وسمع بها من عبدان بن عثمان (ت٢٢١هـ)، وعلي بن الحسن بن شقيق (ت٢١٥هـ)، وصدقة بن الفضل (ت٢٢٣ أو ٢٢٦هـ)، وجماعة.

وقد رحلَ إليها وهو صبيٌّ، يقولُ البخاري: «كنت أختلف إلى الفقهاء بمرو وأنا صبي، فإذا جئتُ أستَحْيي أن أسَلِّمَ عليهم»[٢].

بلخ[٣]:

وسمعَ بها من مكي بن إبراهيم (ت٢١٥هـ)، وهو من عوالي شيوخه، ويحيى بن بشر (ت٢٣٢هـ)، وغيرِهم.

هِراة:

وسمعَ بها من أحمد بن عبد الله بن أيوب الهروي (ت٢٣٢هـ).

الري[٤]:

وسمع بها من إبراهيم بن موسى (ت٢٢٠هـ) وجماعة.

ووردَها في أواخرِ عمره أيضًا، حيث ذكرَ ابنُ أبي حاتم أنه قدمَ عليهم الريَّ سنة مائتين وخمسين[٥]، وقد روى عنه أهلُها، منهم أبو زرعة وأبو حاتم.

---

(١) من أمهات مدن (خراسان)، بل كانت حاضرةَ خراسان في فترةٍ من الفترات، وكانت مركز الدولة الطاهرية، وكان المأمونُ يقيمُ بها قبل انتقالِه إلى بغداد بعد تولِّيه الخلافة. وقد سقطت بيد الروس سنة (١٣٠٢هـ) بعد أن دافعَ التركمان عنها دفاعًا مستميتًا. تقع الآن في جمهوريَّة (تركمانِسْتان)، وتُسمى (ماري).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠١).

(٣) مدينةٌ معروفة تقع الآن في شمال أفغانستان، ما زالت معروفة بهذا الاسم، بالقرب من مدينة «مزار شريف!».

(٤) مدينة (الري) كانت إحدى مدن خراسان الكبيرة، وكانت (طهران) ـ عاصمة إيران اليوم ـ قرية من قرى مدينة الري، وهي اليوم من ضواحي مدينة (طهران).

(٥) انظر: (الجرح والتعديل) (٧/ ١٩١).

البصرة:

وسمعَ بها من أبي عاصم النبيل (ت٢١٢هـ)، ومحمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري (ت٢١٥هـ)، وعبدِ الرحمن بن حماد الشُّعَيْثيّ صاحبِ ابنِ عون، ومن محمد بن عرعرة، وحجاج بن منهال، وبدل بن المحبر، وعبد الله بن رجاء، وعدة.

وقد رحلَ إليها مبكِّرًا وهو صغير، قال ورَّاقُه: «سمعتُ حاشدَ بن إسماعيل وآخرَ يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلفُ معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام...»(١).

وقالا: «كان أهلُ المعرفةِ من البصريين يَعْدُون خلفَه في طلب الحديث وهو شابٌّ حتى يغلبوه على نفسِه، ويُجلِسوه في بعض الطريق، فيجتمعُ عليه ألوفٌ، أكثرُهم ممن يكتب عنه، وكان شابًّا لم يَخرج وجهُه»(٢).

وقد تكرَّر دخولُه إلى البصرةِ بعد ذلك، وأقامَ مدةً من الزمان، يدلُّ عليه قولُ البخاريِّ نفسِه: «أقمتُ بالبصرةِ خمسَ سنين ومعي كتبي أصنِّفُ وأحجُّ في كل سنة، وأرجعُ من مكة إلى البصرة»(٣).

وكان أهلُ العلم في البصرة يَتُوقُون إليه بعد خروجِه منها، نقلَ غنجارٌ عن أبي سعيد حاتم بن محمد بن حازم بن محمد بن فروخ أنه قال: سمعتَ إبراهيمَ بن فهدٍ البصريَّ بالبصرةِ يقول: «لو أنّ صاحبَكم ـ يعني محمدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ ـ أقامَ فينا سنةً صرنا إلى خير»(٤).

---

(١) (تاريخ بغداد) (٢/ ١٤ ـ ١٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠٨).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠٨).
(٣) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧٢).
(٤) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٦٨).

الكوفة:

وسمعَ بها من عبيد الله بن موسى (ت٢١٣هـ)، وأبي نعيم الفضل بن دكين (٢١١هـ)، وخالد بن مخلد (ت٢١٣هـ، وقيل: بعدها)، وطلق بن غنام (ت٢١١هـ)، وخالد بن يزيد المقرئ (ت٢١٢هـ) وغيرِهم.

وهي من المدن التي تكرَّرَ دخولُه إليها بعد ذلك، يقولُ البخاريُّ: «ولا أحصي كم دخلتُ الكوفةَ وبغدادَ مع محدِّثي أهلِ خراسان»[(١)].

بغداد:

سمع بها إذ قدم العراق في آخر سنة عشرٍ ومئتين من محمد بن عيسى ابن الطباع (ت٢٢٤هـ)، وسريج بن النعمان (ت٢١٧هـ)، ومحمد بن سابق (ت٢١٣هـ)، وغيرِهم.

ثم تكَرَّرَ دخولُه لبغداد ـ مركزِ الخلافة ـ وسمعَ بها من أمثال الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي معمر، وأبي خيثمة، وأبي عبيد القاسم بن سلَّام، وغيرِهم.

قال الخطيب: «ووردَ بغدادَ دفعاتٍ، وحدَّثَ بها، فروى عنه من أهلِها: إبراهيم بن إسحاق الحربي...»[(٢)] وذكرَ آخرين.

ومما يدلُّ على كثرةِ دخولِه إليها قولُه: «ولا أحصي كم دخلتُ الكوفةَ وبغدادَ مع محدِّثي أهلِ خراسان»[(٣)]، وذكرَ الخطيبُ وغيرُه عن الفِرَبْريِّ أنه قال: «سمعتُ محمدَ بنَ إسماعيل يقول: دخلتُ بغدادَ آخر ثمان مرَّات، في كلِّ ذلك أجالِسُ أحمدَ بنَ حنبل، فقال لي في آخرِ ما ودَّعتُه: يا أبا عبد الله، تتركُ العلمَ والناس وتصيرُ إلى خراسان؟ قال البخاريُّ:

---

(١) (شرح أصول اعتقاد أهلِ السنة والجماعة) (١/ ١٩٤)، (تاريخ دمشق) (٥٢/ ٥٨).
(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ٥).
(٣) (شرح أصول اعتقاد أهلِ السنة والجماعة) (١/ ١٩٤)، (تاريخ دمشق) (٥٢/ ٥٨).

وأنا الآنَ أذكرُ قولَه(١).

وكما أنّ الإمامَ البخاريَّ يدخلُها لِيَرْويَ عن أهلِها: كان أهلُها يستغلُّون فرصةَ وجودِه بها، فيَرْوون عنه؛ يقولُ أبو علي صالح بنُ محمد البغدادي: كان محمدُ بنُ إسماعيل يجلسُ ببغدادَ وكنتُ أستملي له، ويَجتَمعُ في مجلسِه أكثرُ من عشرين ألفًا(٢).

ويقولُ أبو صالح خلفُ بنُ محمد: سمعتُ محمدَ بنَ يوسف بن عاصم يقول: رأيتُ لمحمدِ بن إسماعيل ثلاثةَ مستَملين ببغداد، وكان اجتمعَ في مجلسِه زيادةٌ على عشرين ألفًا(٣).

واسط:

وسمعَ بها حسَّانَ بنَ حسان، وحسَّان بن عبد الله (ت٢٢٢هـ)، وسعيد بن عبد الله بن سليمان (ت٢٢٥هـ)، وأقرانَهم.

مصر:

وقد دخلَها مرتَين، وسمعَ بها من سعيد بن أبي مريم (ت٢٢٤هـ)، وأحمد بن إشكاب (ت٢١٧هـ)، وعبد الله بن يوسف، وأصبغ (ت٢٢٥هـ)، وعثمان بن صالح السهمي (ت٢١٧هـ)، وعِدَّةٍ.

الجزيرة:

وسمعَ بها من أحمد بن عبد الملك الحراني، وأحمد بن يزيد الحراني، وعمرو بن الخلف، وإسماعيل بن عبد الله الرقي، وغيرِهم، وقد ذكرَ أنه وردَ الجزيرةَ مرتين.

---

(١) (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٢ ـ ٢٣)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٦٠).
(٢) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٦٨)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٥٢).
(٣) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٩٠)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٥٢).

دمشق:

وسمعَ بها هشامَ بنَ عمَّار، وإسحاقَ بنَ إبراهيم أبا النضر، وسليمانَ ابن عبد الرحمن، ودحيمًا، وغيرَهم من الدمشقيين، كما سمعَ من أبي مسهر شيئًا يسيرًا.

قيساريَّة[١]:

وسمعَ بها من محمد بن يوسف الفريابي، وقد ذكرَ أنه وردَها وعمرُه سبعَ عشرة سنة[٢]، أي: سنة (٢١١هـ).

حمص:

وسمعَ بها من أبي المغيرة، وأبي اليَمان، وعليِّ بنَ عياش، وأحمدَ ابنِ خالد الوهبي، ويحيى الوُحاظي، وغيرِهم.

عسقلان[٣]:

وسمع بها من آدم بن أبي إياس، وعليِّ بنِ حفص.

وذكرَ الإمامُ البخاريُّ أنه سمعَ أهلَ الشام مرتين، مما يدلُّ على أنه وردَ هذه المدن وغيرَها من مدن الشام مرتين.

قال الحاكم أبو عبد الله بعد ذكرِه للبلدان التي رحلَ إليها البخاريُّ: «قد رحلَ البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى هذه البلادِ المذكورةِ في طلب العلم، وأقامَ في كلِّ مدينةٍ منها على مَشايخها... وإنما سمَّيْتُ من كلِّ ناحيةٍ جماعةً مِن

---

(١) مدينةٌ تاريخيةٌ في فلسطين، وهي اليوم صغيرةٌ جدًّا، تقعُ على ساحل البحرِ المتوسط بين حيفا ويافا، وترزح تحت الاحتلال الصهيوني، نسأل الله سبحانه أن يعيدَها وغيرَها من بلاد الإسلام إلى المسلمين، ويُخرِجَ اليهودَ الغاصِبين منها أذلَّةً صاغرين.

(٢) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٦١)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠١).

(٣) مدينةٌ فلسطينية معروفة، وتقع الآن جنوب الأراضي المحتلَّة.

المتقدِّمين لِيُستَدَلَّ به على عالي إسناده، وبالله التوفيق»[١].

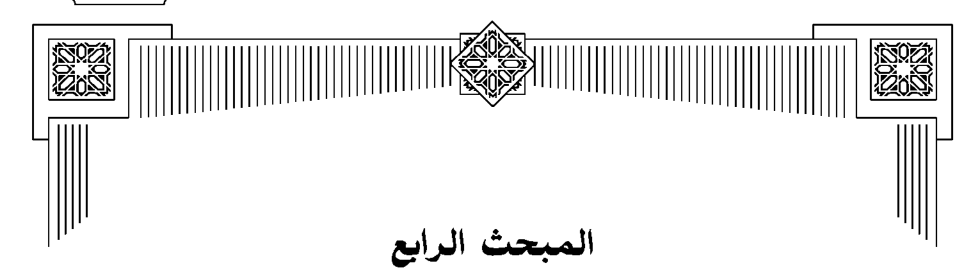
وقال الخطيبُ البغداديُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «رحلَ في طلبِ العلمِ إلى سائرِ محدِّثي الأمصار، وكتبَ بخُراسان، والجبال[٢]، ومدنِ العراق كلِّها، وبالحجاز، والشام، ومصر... ووردَ بغدادَ دفعات»[٣].

---

(١) (شرح صحيح البخاري) للنووي (ص/ ٦)، (تهذيب الأسماء) (١/ ٧١ ـ ٧٢).

(٢) هذا مصطلح كان يُطلق على البلاد الجبلية الواسعة الممتدَّة من سهول العراق والجزيرة في الغرب إلى مفازة فارس المِلْحية الكبرى في الشرق، وكان يُطلق عليه أيام ملوك السلجوقية في المائة السادسة (عراق العجم)؛ تمييزًا له عن عراق العرب، وهو القسم الأسفلُ ممَّا بين النهرين. (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ٢٢٠).

(٣) (تاريخ بغداد) (٢/ ٥).



المبحث الرابع

أشهرُ شيوخ الإمام البخاري

ليس من السَّهل حصرُ شيوخ الإمام البخاري، فرِحلاتُه الكثيرة مكَّنته من الأخذ عن شيوخٍ كثيرين، وقد ألَّفَ بعضُهم في ذكر شيوخه فقط، كما أنّ بعضَهم قسم شيوخَه على الطبقات.

وقد انتهَجَ البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ منهجًا خاصًّا في التلقِّي عن شيوخه، وبيَّن ذلك في قوله: «كتبتُ عن ألف نفرٍ من العلماءِ وزيادة، ولم أكتب إلّا عمَّن قال: الإيمانُ قولٌ وعمل، ولم أكتب عمَّن قال: الإيمانُ قول»[(١)].

وقال عن كيفيَّة التلقِّي: «لم تكن كتابتي كما كتبَ هؤلاء، كنتُ إذا كتبتُ عن رجلٍ سألتُه عن اسمه وكنيتِه ونسبِه، وعِلَّة الحديث إن كان الرجلُ فهِمًا، فإن لم يكن سألتُه أن يُخرِجَ لي أصلَه ونسختَه، وأمَّا الآخرون فلا يُبالون ما يكتبون، ولا كيف يكتبون»[(٢)].

وشيوخُ الإمام البخاريِّ كثيرون، ومما يدلُّ على كثرتهم: أنّ ورَّاقَه محمدَ بنَ أبي حاتم قال: سمعتُه يقول: دخلتُ بلخ، فسألوني أن أُملي عليهم لكلِّ مَن كتبتُ عنه حديثًا، فأمليتُ ألفَ حديثٍ لألفِ رجلٍ ممَّن كتبتُ عنهم.

---

(١) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) للّالكائي (٥/ ٩٥٩)، (تغليق التعليق) (٥/ ٣٨٩).

(٢) (تغليق التعليق) (٥/ ٣٨٩).

وقال ورَّاقُه أيضًا: وسمعتُه قبل موته بشهرٍ يقول: كتبتُ عن ألفٍ وثمانين رجلًا، ليس فيهم إلا صاحبُ حديث، كانوا يقولون: الإيمانُ قولٌ وعمل، يزيدُ وينقص.

وقد قسمَهم الإمامان الذهبيُّ وابنُ حجر على طبقاتٍ خمس:

وهي على ما ذكرَه الثاني[١]:

الطبقة الأولى: مَن حدَّثَه عن التابعين، مثل:

١ ـ محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري (ت٢١٥هـ)، حدَّثَه عن حميد الطويل.

٢ ـ ومكِّي بن إبراهيم بن بشير البلخي (ت٢١٥هـ)، حدَّثَه عن يزيد ابن أبي عبيد.

٣ ـ وأبي عاصم النَّبيل الضحاك بن مخلد البصري (ت٢١٢هـ أو بعدها)، حدَّثَه عن يزيد بن أبي عبيد أيضًا.

٤ ـ وعبيدِ الله بن موسى العبسي الكوفي (ت٢١٣هـ)، حدَّثَه عن إسماعيل بن أبي خالد.

٥ ـ وأبي نعيم الفضل بن دُكَين الكوفي (ت٢١٨هـ)، حدَّثَه عن الأعمش.

٦ ـ وخلَّاد بن يحيى الكوفي، نزيل مكة (ت٢١٣، وقيل ٢١٧هـ)، حدَّثَه عن عيسى بن طهمان.

٧ ـ وعلي بن عيَّاش الألهاني الحمصي (ت٢١٩هـ).

٨ ـ وعصام بن خالد الحمصي (ت٢١٤هـ)، حدَّثاه عن حَرِيز بن عثمان.

---

(١) انظر: (هُدى الساري) (ص/ ٤٧٩).

الطبقة الثانية: مَن كان في عصر هؤلاء، لكن لم يَسمَع من ثقات التابعين، مثل:

١ ـ آدم بن أبي إياس العسقلاني، الخراساني الأصل (ت٢٢١هـ).

٢ ـ وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي (ت٢١٨هـ).

٣ ـ وسعيد بن أبي مريم (وهو سعيد بن الحكم بن سالم بن أبي مريم) المصري (ت٢٢٤هـ).

٤ ـ وأيوب بن سليمان بن بلال القرشي المدني (ت٢٢٤هـ). وأمثالِهم.

الطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه، وهم مَن لم يَلْقَ التابعين، بل أخذَ عن كبارِ تَبَع الأتباع، مثل:

١ ـ سليمان بن حرب الأزدي الواشحي البصري قاضي مكة (ت٢٢٤هـ).

٢ ـ وقتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي البغلاني (ت٢٤٠هـ).

٣ ـ ونُعَيم بن حماد بن معاوية الخزاعي المروزي، نزيل مصر (ت٢٢٨هـ).

٤ ـ وعلي بن المديني (علي بن عبد الله بن جعفر) البصري (ت٢٣٤هـ).

٥ ـ ويحيى بن معين بن عون البغدادي (ت٢٣٣هـ).

٦ ـ وأحمد بن حنبل البغدادي الإمام (ت٢٤١هـ).

٧ ـ وإسحاق بن مَخْلَدٍ ابن راهويه الحنظلي المروزي (ت٢٣٨هـ).

٨، ٩ ـ وأبي بكر عبد الله بن محمد (ت٢٣٥هـ) وعثمان

(ت٢٣٩هـ) ابنَي أبي شيبة الكوفيَّين.

وأمثال هؤلاء، وهذه الطبقةُ قد شاركَه مسلمٌ في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفقاؤُه في الطلب، ومَن سمع قبلَه قليلًا، مثل:

١ ـ محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهْلي النيسابوري (ت٢٥٨هـ).

٢ ـ وأبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت٢٧٧هـ)، وهو من تلاميذِه أيضًا.

٣ ـ ومحمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير البغدادي، المعروف بـ(صاعقة) (ت٢٥٥هـ).

٤ ـ وعبد بن حميد الكشِّي (ت٢٤٩هـ).

٥ ـ وأحمد بن النضر بن عبد الوهاب (بقي إلى سنة بضع وثمانين ومئتين)[١].

وجماعةٍ من نُظَرائهم، وإنما يُخرج عن هؤلاء ما فاتَه عن مشايخه، أو ما لم يَجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قومٌ في عِداد طلبته في السنِّ والإسناد، سمعَ منهم للفائدة، مثل:

١ ـ عبد الله بن حماد الآملي (ت٢٦٩هـ)، وهو تلميذُ البخاريِّ وورَّاقُه.

٢ ـ وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي.

٣ ـ وحسين بن محمد القباني.

وغيرهم، وقد روى عنهم أشياءَ يسيرةً، وعملَ في الروايةِ عنهم بما

(١) قاله الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٥٦٤).

روى عثمانُ بنُ أبي شيبة عن وكيع قال: «لا يكونُ الرجلُ عالِمًا حتى يُحَدِّثَ عمَّن هو فوقَه، وعمَّن هو مثلَه، وعمَّن هو دونه»(١).

وعن البخاريِّ نفسِه أنه قال: «لا يكون المحدِّثُ كاملًا حتى يَكتُب عمَّن هو فوقَه، وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دونه»(٢).

قال الذهبيُّ، بعد ذكر بعض مشايخه:

«**فأعلى شيوخه**: الذين حدَّثوه عن التابعين، وهم: أبو عاصم، والأنصاري، ومكي بن إبراهيم، وعبيدُ الله بن موسى، وأبو المغيرة، ونحوُهم.

وأوساطُ شيوخه: الذين روَوا له عن الأوزاعيِّ، وابنِ أبي ذئب، وشعبة، وشعيبِ بن أبي حمزة، والثوري.

ثم طبقة أخرى دونهم: كأصحابِ مالك، واللَّيْث، وحمادِ بن زيد، وأبي عوانة.

والطبقة الرابعة من شيوخه: مثل أصحاب ابن المبارك، وابن عيينة، وابن وهب، والوليد بن مسلم.

ثم الطبقة الخامسة: وهو محمد بن يحيى الذُّهْلي ـ الذي روى عنه الكثير ويُدَلِّسُه(٣) ـ، ومحمد بن عبد الله المُخَرِّمي، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، وهؤلاء هم من أقرانه»(٤).

هؤلاء بعضُ شيوخِه، وسبقَ ذكرُ بعضِهم عند عرض رِحلاتِه، وذكرُهم بالاستقصاء لا يسعُه هذا المختصر، قال النوويُّ رحمه الله عند ذكرِه لشيوخه:

---

(١) (هُدى الساري) (ص/٤٧٩)، (تغليق التعليق) (٥/ ٣٩٤).
(٢) المصدران السابقان.
(٣) أي: يصفُه بأوصافٍ لا تُعرَفُ عند كثيرٍ من الناس، كأن ينسِبَه إلى جده الأعلى.
(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦).

«هذا البابُ واسعٌ جدًّا لا يمكن استقصاؤه، فأُنَبِّهُ على جماعةٍ من كلِّ إقليمٍ وبلدٍ ليُستَدَلَّ بذلك على اتساع رحلته وكثرة روايتِه وعظم عنايتِه...»[١]، ثم ذكرَ البلدانَ التي رحلَ إليه وبعضَ شيوخه فيها.

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧١).



المبحث الخامس

أشهرُ تلاميذِ الإمام البخاري

الحديثُ عن حصرِ تلاميذِ إمام المحدِّثين من الصعوبةِ بمكان؛ فإذا تذكَّرْنا أنّ كثيرًا من شيوخِه الكبار كانوا يفتخرون بالاستفادةِ منه، بل وبالروايةِ عنه، وأنّ الروايةَ عنه كانت قد بدأت وهو صغيرٌ لم يبلغ مبلغ الرجال، وأنّ نبوغَه المبكِّر جعلَه محطَّ أنظار محدِّثي الأمصار، فلا يدخلُ مدينةً للأخذِ من شيوخها إلَّا والآخذون عنه يُحيطون به، هذا فضلًا عن رِحلاتِ طلَّاب الحديث إليه لروايةِ كتبه التي انتشرت في الآفاق...

إذا استحضرْنا هذه العوامل وغيرَها مما جعلَه مقصدَ طلاب العلم وأوحدَ دهره في وقته: سنعلم أنّ حصر تلاميذِه يكادُ يكون ضربًا من المستحيل، يؤكِّدُ ذلك ما ذكرَه تلميذُه الفربري ـ أحد رواة الصحيح ـ: أنّ تسعين ألفًا من تلاميذِه رووا عنه (صحيحَ البخاري)[(١)].

وقال صالح جزرة: «كان محمدُ بنُ إسماعيل ببغداد، وكنتُ أستملي له، ويجتَمِعُ في مجلسِه أكثرُ من عشرين ألفًا»[(٢)].

وسأكتفي هنا بذكر بعض المشهورين من تلاميذِه، فمنهم:

١ ـ الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ)، وهو من

---

(١) (تاريخ بغداد) (٢/ ٩)، (تغليق التعليق) (٥/ ٤٣٦).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٠).

شيوخِه أيضًا، وهو صاحبُ (السنن) الذي اعتبَرَه بعضُ المحدثين سادس الكتب الستة بدلًا من (سنن ابن ماجه).

٢ ـ الإمام مسلم بن الحجَّاج النيسابوري (ت٢٦١هـ) صاحبُ (الصحيح)، وقد لازَمَ البخاريَّ مدَّة وجوده في نيسابور.

٣ ـ الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٢٧٧هـ)، وهو من أئمة الجرح والتعديل، وممن روى عنه البخاريُّ نفسُه.

٤ ـ الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (ت٢٧٩هـ) صاحبُ (الجامع)، وهو من أخصِّ تلاميذِه الذين لازَموه وأخذوا عنه علمَ العلل.

٥ ـ الحافظ ابن أبي الدنيا (عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا) البغدادي (ت٢٨١هـ)، صاحب المؤلفات الكثيرة.

٦ ـ الإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي البغدادي (ت٢٨٥هـ)، أحدُ مَن وُصِفَ بأنه (شيخ الإسلام)، وصاحبُ كتاب (غريب الحديث).

٧ ـ الحافظ أبو بكر بن أبي عاصم (أحمد بن عمرو بن الضحاك بن أبي عاصم) الشيباني (ت٢٨٧هـ)، صاحب (الآحاد والمثاني).

٨ ـ الإمام صالح بن محمد جزرة (ت٢٩٣هـ).

٩ ـ الإمام محمد بن نصر المروزي (ت٢٩٤هـ) صاحبُ كتاب (تعظيم قدر الصلاة)، وهو من كبار أئمة الحديث والفقه.

١٠ ـ الإمام أحمد بن شعيب بن علي النَّسائي (ت٣٠٣هـ)، صاحبُ (السنن).

١١ ـ الحافظ أبو بشر الدولابي (محمد بن أحمد بن حماد) (ت٣١٠هـ).

١٢ ـ الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١هـ)، صاحب (الصحيح)، والملَقَّب بـ(إمام الأئمة).

١٣ ـ محمد بن يوسف الفربري (ت٣٢٠هـ)، وهو من أواخرِ مَن روى (الصحيحَ) عن البخاري.

هؤلاء بعضُ المشهورين من تلاميذِه، وسيأتي ذكرُ بعضهم عند ذكرِ رُواة (الصحيح) بإذن الله تعالى.



المبحث السادس

مؤلَّفاتُ الإمام البخاري

ترَكَ الإمامُ البخاريُّ للأمة الإسلاميةِ مصَنَّفاتٍ كثيرةً تمتازُ بالجَودة والدقَّة، وهذه المصنَّفاتُ حوَت من بديع علمِه واستنباطاتِه ودقَّتِه ما هو معروفٌ عند العلماء.

أخرجَ الحاكِمُ عن أبي عمرو بن إسماعيل، عن أبي عبد الله محمد بن عليٍّ قال: سمعتُ محمدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ يقول: أقمتُ بالبصرةِ خمسَ سنين ومعي كتبي، أصَنِّفُ وأحُجُّ في كلِّ سنة، وأرجعُ من مكة إلى البصرة، فأنا أرجو أنّ الله ـ تبارك وتعالى ـ يُبارِكُ للمسلمين في هذه المصَنَّفات.

قال أبو عمرو: قال أبو عبد الله: فلقد باركَ الله فيها(١).

وقال أبو أحمد الحاكم: «ولو قلت: إنِّي لم أرَ تصنيفًا يشبهُ تصنيفَه في المبالغةِ والحسن، أو لم أسمع بآدميٍّ يسَرْوِلُ في باب الحديثِ مثلَه: رجوتُ أن أكون صادقًا في قولي»(٢).

ومن مصنَّفاتِه رَحِمَهُ اللهُ(٣):

---

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧٢).

(٢) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٥٤)، (تغليق التعليق) (٥/ ٤٣٦).

(٣) انظر التفصيل في: (هُدى الساري) (ص/ ٤٩١ ـ ٤٩٢)، (تغليق التعليق) (٥/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧)، وكلُّ مَن ذكرتُه من رواة كتبِ البخاريِّ عنه فمن هذين المصدرَين، فلن أكرِّرَ الإحالات مع كل مصدر إلا إذا نقلتُ نصًّا معيَّنًا.

أولًا: الكتب المطبوعة:

١ ـ **(الجامع الصحيح)** المسمَّى (الجامع المسند الصحيح المختصَر من أمور رسول الله ﷺ وسنَنِه وأيَّامِه)، وهو المعروفُ بـ(صحيح البخاري)، وهو أشهرُ كتب البخاريِّ على الإطلاق، وأصحُّ الكتبِ بعد كتاب الله تعالى، وقد رواه عنه جمعٌ غفيرٌ من الرواة، ومن أشهرِهم محمد بن يوسف الفِرَبْري، وسيأتي الحديثُ عنه في الفصل الثاني ـ بإذن الله تعالى ـ.

٢ ـ **(الأدب المفرد)**: جمعَ فيه البخاريُّ جملةً كثيرةً من الأحاديث في الآداب والأخلاق، وقد رواه عنه أبو الخير أحمد بن محمد بن الجليل البزار، وهو مطبوعٌ متداول. وله شرحٌ مختصرٌ للعلامة فضل الله الجيلاني الهندي أسماه (فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد)، وهو مطبوعٌ أيضًا.

٣ ـ **(التاريخ الكبير)**: رواه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس النيسابوري، وأبو الحسن محمد بن سهل بن كردي البصري النسوي، وغيرهما. وقد ألَّف هذا الكتابَ حينما كان في الثامنةَ عَشْرَةَ من عمره، وذلك في الليالي المقمِرَة في المسجد النبوي، وهو الذي قدَّمَه شيخُه الإمام إسحاق بن راهويه إلى الأمير عبد الله بن طاهر الخراساني قائلًا: «ألَا أريكَ سحرًا؟!»[١]، وهو الذي قال عنه ابنُ عقدة: «لو أنّ رجلًا كتبَ ثلاثين ألف حديث لَما استغنى عن تاريخ محمد بن إسماعيل»[٢]. وقد طُبع بالهند قديمًا[٣].

---

(١) (تاريخ بغداد) (٢/ ٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧٥)، (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٤٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠٣).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ٧ ـ ٨)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧٥)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٥).

(٣) وقد تناولَه بالبحث والدراسة كلٌّ من: الدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد في كتابه (تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير)، وهو رسالتُه للدكتوراه، وقد =

٤ ـ **(التاريخ الأوسط)**: ذكرَ فيه مشاهير الصحابة والتابعين وأتباع التابعين وسِنِيْ وَفَيَاتِهم وبعض ما يتعلق بهم، ورتَّبه على السنوات. ورجَّحَ محقِّقُه أنّ اسمَه (كتاب المختصر من تاريخ هجرة رسول الله ﷺ والمهاجرين والأنصار وطبقات التابعين بإحسان، ومَن بعدهم، ووفاتهم، وبعض نسبهم وكناهم، ومَن يُرغب عن حديثه).

رواه عنه عبد الله بن أحمد الخفاف، وزنجويه بن محمد النيسابوري، وقد طُبعَ في أربع مجلدات محقَّقًا في رسالتين علميَّتين (الدكتوراه)، حيث حقق الدكتور تيسير بن سعد أبو حيمد قسمًا، والدكتور يحيى بن عبد الله الثمالي قسمًا.

وقد طُبع قديمًا باسم (التاريخ الصغير)، وهو خطأ[١].

٥ ـ **(خلق أفعال العباد)**: رواه عنه الفربري، ويوسف بن ريحان بن عبد الصمد، وسمَّاه اللالكائيُّ (الرد على القدريَّة)، وسمَّاه ابنُ ناصر الدين الدمشقي: (الرد على الجهمية)، طبع مرارًا باسم (خلق أفعال العباد)، وطبع أخيرًا بتحقيق الشيخ الدكتور فهد بن سليمان الفهيد، باسم (خلق أفعال العباد والرد على الجهميَّةِ وأصحاب التعطيل).

ألَّفَه البخاريُّ بسبب ما وقع من الفتنةِ حول مسألة اللفظ، ورجَّح محقِّقُه أنه ألَّفَه في آخر عمره بعد سنة (٢٥٢هـ)؛ لأنّ الفتنة كانت قد وقعت في شعبان عام (٢٥٢هـ).

= طُبع في ثلاثة مجلدات، والدكتور عادل بن عبد الشكور الزرقي في رسالته المقدَّمة للماجستير: (الأحاديث التي أعلَّها البخاريُّ في تاريخه الكبير، من أول الكتاب إلى نهاية ترجمة سعيد بن عمير الأنصاري)، وعلى الطبعة الهندية ملاحظاتٌ واستدراكاتٌ مهمة سجَّلَها صاحبُ (فهرس مصنَّفات الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) (ص/ ١٠ ـ ٢٦).

(١) انظر التفصيل في الطبعة المحققة (١/ ٥٣، ١١٤ ـ ١٥٦)، (فهرس مصنفات الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) (ص/ ٢٨ ـ ٣٠).

٦ ـ جزء **(رفع اليدين في الصلاة)**: أورد فيه الأحاديث التي تثبتُ رفعَ اليدين في الصلاة، وضعَّف الرواياتِ الدالَّةَ على عدم الرفع. ويبدو من مقدمة الإمامِ البخاريِّ لهذا الكتاب أنه ألَّفَه في أواخرِ حياتِه بعدما انتقلَ إلى بخارى قادِمًا من نيسابور، وذلك بسببِ ما أثارَه بعضُ المقلِّدة المتعصِّبين من الضَّجَّةِ ضدَّه، لعَمَلِه بهذه السنة العظيمة. رواه عنه محمودُ ابنُ إسحاق الخزاعي، وهو مطبوعٌ متداول.

٧ ـ **(الضعفاء الصغير)**: رواه آدمُ بنُ موسى، وهو مطبوع.

٨ ـ جزء **(القراءة خلف الإمام)**: رواه عنه محمودُ بنُ إسحاق الخزاعي، وهو آخرُ مَن حدَّث عنه ببخارى. ويبدو أنه أُلِّفَ متزامِنًا مع تأليفِه لـ(جزء رفع اليدين) في أواخرِ عمره. والكتابُ مطبوعٌ متداول.

٩ ـ **(الكُنى)**: رواه أبو الحسين محمدُ بنُ إبراهيم بن شعيب الغازي، وسمَّاه كثيرون: (الكنى المجرَّدة)، وطبع في آخر كتاب (التاريخ الكبير)، وهو كتابٌ مستقلٌّ عنه، وراويه غير راوي (التاريخ الكبير).

١٠ ـ **(بِرُّ الوالدين)**: رواه عنه محمدُ بنُ دِلُّويه الورَّاق.

ثانيًا: ما لم يُطبع من مصنَّفاتِه:

١ ـ **(التاريخ الصغير)**: وهو تاريخٌ في تراجم الصحابة فقط، وهو لم يُطبع، وما طُبع قديمًا باسم (التاريخ الصغير): فهو الأوسط، كما سبق.

٢ ـ **(أسامي الصحابة)**: قال الحافظُ ابنُ حجر: «ذكرَه أبو القاسم بن منده، وأنه يرويه من طريق ابن فارس، عنه، وقد نقلَ منه أبو القاسم البغويُّ الكبير في معجم الصحابة له، وكذا ابنُ منده في المعرفة»[1]. وسمَّاه البخاريُّ في (التاريخ الكبير)[2]: (كتاب أصحاب النبي ﷺ)،

(١) (هُدى الساري) (ص/٥١٧). (٢) (٢/٦٠).

ولا أستبعدُ أن يكون هو (التاريخ الصغير) نفسه؛ لأنه في تراجم الصحابةِ فقط كما سبق.

٣ ـ **(الأشربة)**: قال الحافظُ ابنُ حجر: «ذكرَه الدارقطنيُّ في المؤتلف والمختلف في ترجمة كَيِّسة»[١].

٤ ـ **(التفسير الكبير)**: ذكرَه ورَّاقُه محمدُ بنُ أبي حاتم[٢]، وقال الحافظ: «ذكره الفربري»[٣].

٥ ـ **(الجامع الكبير)**: قال الحافظ: «ذكرَه ابنُ طاهر»[٤].

٦ ـ **(الضعفاء الكبير)**: له ذكرٌ في بعض كتب الفهارس[٥].

٧ ـ **(العلل)**: قال الحافظ: «ذكرَه أبو القاسم بنُ منده أيضًا، وأنه يرويه عن محمد بن عبد الله بن حمدون، عن أبي محمد عبد الله بن الشرقي، عنه»[٦].

٨ ـ **(الفوائد)**: ذكرَه الإمامُ الترمذيُّ في (جامعه)[٧]، وأشارَ إليه الحافظ[٨].

٩ ـ **(المبسوط)**: رواه عنه مهيب بن سَليم أبو حسان البخاري، فيما ذكرَه الخليليُّ[٩]، وأشارَ إليه الحافظ[١٠].

---

(١) (هُدى الساري) (ص/ ٥١٧)، وانظر: (المؤتلف والمختلف) للدارقطني (٤/ ١٧٥٠، ١٩٧٣).

(٢) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧١).

(٣) (هدى الساري) (ص/ ٥١٧).

(٤) المصدر السابق (ص/ ٥١٧).

(٥) انظر: (الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط) (٢/ الحديث وعلومه ص/ ١٠٥٧ ـ برقم/ ٧).

(٦) (هدى الساري) (ص/ ٥١٧).

(٧) (٥/ ٦٤٥)، كتاب المناقب، باب مناقب طلحة بن عبيد الله (ح/ ٣٧٤٢).

(٨) (هدى الساري) (ص/ ٥١٧).

(٩) (الإرشاد) له (٣/ ٩٧٣).

(١٠) (هدى الساري) (ص/ ٥١٧).

١٠ ـ **(المشيخة)**: قال الإمام الذهبيُّ عن البخاري: «وذُكِرَ أنه سمعَ من ألف نفس، وقد خرَّجَ عنهم مشيخةً وحدَّثَ بها، لم نَرَها»[(١)].

١١ ـ **(المسند الكبير)**: قال الحافظ: «ذكرَه الفربري»[(٢)]، وقال البخاريُّ في ترجمة عبد الله بن أبي بكر الصديق: «بيَّنَّاه في المسند»[(٣)].

١٢ ـ **(الهبة)**: ذكرَه ورَّاقُه محمدُ بنُ أبي حاتم، وذكرَ أنّ فيه أكثر من خمسمائة حديث أو أكثر[(٤)].

١٣ ـ **(الوحدان)**: وهو فيمَن ليس له إلا حديثٌ واحدٌ من الصحابة رضي الله عنهم، ذكرَه كثيرون[(٥)].

١٤ ـ **(كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة)**: أشارَ الإمامُ البخاريُّ إليه في (صحيحه)، حيث قال بعد الحديث (٧٢٧١)[(٦)]: «وقعَ ههُنا «يُغنيكم»، وإنما هو «نعَشَكُم»، يُنظَرُ في أصل كتاب الاعتصام»[(٧)].

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في شرح كلام البخاري: «فيه إشارةٌ إلى أنه صنَّفَ كتاب الاعتصام مفردًا، وكتبَ منه هنا ما يليقُ بشرطه في هذا الكتاب، كما صنعَ في (كتاب الأدب المفرد)».

---

(١) (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٤١).
(٢) (هُدى الساري) (ص/ ٥١٧).
(٣) (التاريخ الكبير) (٥/ ٢).
(٤) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤١٠ ـ ٤١١)، (هدى الساري) (ص/ ٥١٧)، (تغليق التعليق) (٥/ ٤١٨).
(٥) انظر: (معرفة الصحابة) لأبي نعيم الأصبهاني (١/ ٢٨٤)، (تكملة الإكمال) لابن نقطة (٤/ ٩٠)، (هدى الساري) (٥١٧).
(٦) وفيه عن أبي برزة أنه قال: (إن الله يُغنيكم أو نَعَشَكم بالإسلام وبمحمدٍ ﷺ).
(٧) (صحيح البخاري)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة (ح/ ٧٢٧١).



المبحث السابع

مكانتُه، وثناءُ العلماء عليه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

مكانتُه العلمية

الإمامُ البخاريُّ من كبار أئمة الإسلام في الدين عمومًا، وفي الحديثِ والفقه خصوصًا، وقد احتلَّ مرتبةً عاليةً في العلمِ لا تتسنَّى إلا لكبار الأئمة المبرزين في الجمع بين الحديث والفقه، كما أنه كان من أبرز الأئمة الذين اعتنوا عنايةً خاصة بنشر عقيدة أهل السنة والجماعة، ومقاومة الفرق المنحرفة المختلفة، وباختصار: كان الإمامُ البخاريُّ من الأئمة الجامعين، يقولُ أحدُ شيوخِه وأقرانه عبدُ الله بنُ عبدِ الرحمن الدارميُّ: «قد رأيتُ العلماءَ بالحرمين والحجاز والشام والعراق؛ فما رأيتُ فيهم أجمعَ من محمَّد بن إسماعيل»[1].

وسأذكر هنا لمحاتٍ تشير إلى مكانته العلمية:

أولًا: مكانتُه في الحديث:

أمّا مكانتُه في الحديث: فهو المقدَّمُ فيه؛ حفظًا، وجمعًا، وتدوينًا،

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٦).

ونقدًا، وتمحيصًا، ولذلك وُصِفَ بأنه أميرُ المؤمنين في الحديث[١]، وقدَّمَه بعضُ كبار الأئمة على أمثال الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، قال أبو عمرو الخفاف عنه: «وهو أعلمُ بالحديثِ من أحمد وإسحاق وغيرِهما بعشرين درجة»[٢]، بل قال إمامُ الأئمة ابنُ خزيمة: «ما تحتَ أديم السماء أعلمُ بالحديثِ من محمد بن إسماعيل»[٣].

وكتابُه (الصحيح) أدلُّ دليلٍ على كونه أمير المؤمنين في الحديث.

ثانيًا: مكانتُه في علل الحديث:

ومن فروع علم الحديث التي لا يبرز فيها إلا الكُمَّلُ الكبار: علمُ علل الحديث، الذي لم يخُض فيه إلا أئمةٌ كبار معدودون؛ لغموضه، وحاجتِه إلى مزيدٍ من قوة الحفظ، وسعة الرواية والاطلاع، والمعرفة التامَّة بالرواةِ وأحوالِهم ومراتبِهم، وكان الإمامُ البخاريُّ في القمةِ في تلك المقوِّماتِ كلِّها، ولأجل ذلك كان شيوخُه يرونه أهلًا لهذا العلم وهو في طور التلقِّي، ويطلبون منه تمييزَ الغلط في أحاديث بعض الكبار، كما سيأتي بيانُه في أثناء عرض مكانتِه عند شيوخِه، ولذلك قال عنه تلميذُه الإمامُ الترمذي: «لم أرَ أحدًا بالعراق ولا بخراسان في معنى العِلَلِ والتاريخ والأسانيد أعلمَ مِن محمَّد بن إسماعيل»[٤].

وقال له الإمامُ مسلم: «دَعْني أُقَبِّل رجْلَكَ يا أستاذَ الأستاذِين، وسيِّدَ المحدِّثين، وطبيبَ الحديث في عِلَلِه»[٥].

---

(١) انظر: (الخلاصة) للخزرجي (ص/٣٢٧)، (إضاءة البدرين في ترجمة الشيخَين) للعجلوني (ص/١٠).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٨)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٣٢).

(٣) (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٧)، (تاريخ دمشق) (٥٢/ ٤٨٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٣١).

(٤) (تاريخ دمشق) (٥٢/ ٧٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٣٢).

(٥) (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٤٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٣٢).

ثالثًا: مكانتُه في الجرح والتعديل:

أمَّا الجرحُ والتعديل: فهو أحدُ أبرز أئمتِه، وكتابُه (التاريخ الكبير) ليس له نظيرٌ في بابه، وهو مصنَّفٌ في المعتدِلين.

رابعًا: مكانتُه في الفقه:

أمَّا الفقه: فقد بلغَ فيه غايةً في الكمال، واشتَهَر ببراعتِه في الاستدلال، وإمامتِه في الاجتهاد، ودقَّتِه في استنباطِ الأحكامِ من نصوص الكتاب والسنة، حتى قدَّمَه بعضُهم على شيخِه الإمام الفقيه أحمد، قال أبو مصعب الزهري عنه: «أفقه عندنا وأبصرُ من أحمد بن حنبل»[(١)].

وسئل قتيبةُ ـ وهو شيخُه ـ عن طلاق السَّكْران فدخلَ محمدُ بنُ إسماعيل فقال قتيبةُ للسائل: «هذا أحمدُ بنُ حنبل وإسحاقُ بنُ راهويه وعليُّ بنُ المديني قد ساقَهم الله إليك»، وأشارَ إلى البخاريِّ[(٢)].

قال البخاري: كنتُ عند إسحاقَ بنِ راهويه، فسئلَ عمَّن طلَّقَ ناسيًا، فسكتَ طويلًا مفَكِّرًا، فقلتُ أنا: قال النبيُّ ﷺ: «إنَّ الله تجاوزَ عن أمَّتي ما حدَّثَت به أنفسَها ما لم تَعمَل به أو تكلَّم»[(٣)]، وإنما يُرادُ مباشرةُ هؤلاء الثلاث: العمل والقلب، أو الكلام والقلب، وهذا لم يَعتقِد بقلبه. فقال لي إسحاق: «قوَّيتني قوَّاكَ الله»، وأفتى به[(٤)].

وقال عبدُ الله بن محمد بن سعيد بن جعفر: لمَّا ماتَ أحمدُ بنُ حرب النيسابوريُّ ركِبَ إسحاقُ بنُ راهويه ومحمدُ بنُ إسماعيل يُشَيِّعان

---

(١) (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٥١)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٠).
(٢) (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٥١)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤١٨).
(٣) متفق عليه. أخرجه البخاري (ح/ ٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧).
(٤) (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٥٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤١٤).

جنازتَه، وكنتُ أسمعُ أهلَ المعرفةِ يَنظرون ويقولون: محمدٌ أفقهُ من إسحاق[١].

بل ذهبَ بعضُ شيوخِه إلى أبعد من ذلك، فقال شيخُه محمدُ بنُ بشَّار بندار (ت٢٥٢هـ): «هو أفقه خلق الله في زماننا»[٢].

وقال نعيمُ بنُ حمَّاد الخزاعيُّ (ت٢٢٨هـ) ويعقوبُ بنُ إبراهيم الدورَقيُّ (ت٢٥٢هـ): «محمدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ فقيهُ هذه الأمة»[٣].

ولا ريب في ذلك، فالإمامُ البخاريُّ من كبار فقهاء هذه الأمة، وقد أودعَ فقهَه في تراجم صحيحه، ولذلك يُقال: فقه البخاريِّ في تراجم أبوابِه.

وانتهَجَ الإمامُ البخاريُّ في الفقه منهجَ أهلِ الحديثِ في الاهتمام بالاستنباط من الكتاب والسنة، يقينًا منه بكمالهما واستيعابِهما لما يحتاجُ إليه المسلمُ في دينه ودنياه، ولذلك قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا أعلمُ شيئًا يُحتاجُ إليه إلا وهو في الكتاب أو السنة. فقيل له: يمكن معرفةُ ذلك كلِّه؟ قال: نعم»[٤].

ومن هذا البابِ يهتمُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بتصديرِ أبوابِ صحيحِه بالآيات الدالةِ على ما ترجمَ له، ثم يذكر الأحاديثَ الواردةَ فيه، يقول الحافظُ ابنُ حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد رأيتُ الإمامَ أبا عبدِ الله البخاريَّ في جامعه الصحيح قد تصدَّى للاقتباسِ من أنوارهما البهيَّةِ تقريرًا واستنباطًا، وكرَعَ من مَناهِلِهما الرَّوِيَّةِ انتزاعًا وانتِشاطًا، ورُزِق بحسن نيَّتِه السعادةَ فيما جَمعَ حتى أذعنَ

---

(١) (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٥٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤١٨).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٩)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٣).
(٣) (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٢)، (تاريخ دمشق) (٥٢/ ٨٤، ٨٧)، (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٥١).
(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤١٢).

له المخالِفُ والموافق»[١].

خامسًا: مكانتُه في العقيدة:

الإمامُ البخاريُّ أحدُ أئمة أهل الحديث الكبار الذين كان لهم دورٌ خاص ومزيدُ فضل في نشر العقيدة السلفية وتدوينِها والدعوة إليها.

وتميُّزُه في هذا الباب يرجعُ إلى أمورٍ، منها:

١ ـ حرصُه الشديدُ على عدم التلقِّي من أهل البدع المعروفين، وفي ذلك يقول: «كتبتُ عن ألف نفرٍ من العلماءِ وزيادة، ولم أكتب إلّا عمَّن قال: الإيمانُ قولٌ وعمل، ولم أكتب عمَّن قال: الإيمانُ قول»[٢].

وهذا يدل على ما كان عليه هذا الإمامُ من تعظيم لهذه العقيدة. وقد سلك الإمامُ منهجًا دقيقًا في الروايةِ عن أهل البدع، والمسألةُ مدروسةٌ في رسائل علمية[٣].

٢ ـ فهمُه الدقيق لمذهب أهل السنة والجماعة فيما تنازعَ فيه الناس، وخاصةً في المسائل التي قد يقعُ فيها لبس حتى عند المنتسِبين إلى السنة. وأبرزُ مثالٍ لذلك: موقفُه من اللَّفظِ بالقرآن؛ فبينما كان موقفُ الإمام أحمد في المسألة أن يُبَدَّعَ كلُّ مَن قال (لفظي بالقرآن مخلوق) على أيِّ نحوٍ كان؛ كان موقفُ البخاريِّ في ذلك أوضح موقفٍ على الإطلاق، وقد فصلَ في المسألةِ على نحوٍ لا يَبقى فيها أيُّ غموضٍ في ذلك، وألَّفَ في ذلك كتابَه العظيم «خلق أفعال العباد»، بل ضمَّن صحيحَه الجامعَ أبوابًا تجلِّي هذه المسألة.

---

(١) (هُدى الساري) (ص/ ٣).

(٢) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) للّالكائي (٥/ ٩٥٩).

(٣) منها رسالة: «منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح»، تأليف كريمة سوداني، وهو مطبوع.

ولذلك قال الإمامُ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ بعد الحديثِ عمَّا كان بين الذهليِّ وتلميذِه البخاريِّ من الاختلاف: «فالبخاريُّ أعلمُ بهذه المسألةِ وأولى بالصوابِ فيها مِن جميع مَن خالفَه، **وكلامُه فيها أوضحُ وأمتَنُ من كلام أبي عبد الله**؛ فإنّ الإمامَ أحمدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَدَّ الذريعةَ حيث منعَ إطلاقَ لفظ المخلوق نفيًا وإثباتًا على اللَّفظ... وأبو عبد الله البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ ميَّزَ وفصَّلَ وأشبَعَ الكلامَ في ذلك، وفرَّقَ بين ما قامَ بالربِّ وبين ما قامَ بالعبد، وأوقعَ المخلوقَ على تلَفُّظِ العبادِ وأصواتِهم وحركاتِهم وأكسابِهم، ونفَى اسمَ الخلقِ عن الملفوظِ، وهو القرآنُ الذي سمعَه جبريلُ من الله تعالى، وسمعَه محمدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من جبريل، وقد شَفى في هذه المسألةِ في كتاب (خلق أفعال العباد)، وأتى فيها من الفرقانِ والبيانِ بما يُزيلُ الشبهةَ ويُوَضِّحُ الحق، ويُبيِّنُ محلَّه من الإمامةِ والدين، وردَّ على الطائفتَين أحسنَ ردٍّ»[(١)].

٣ ـ تدوينُه مسائلَ العقيدة في كتبه؛ وكان تأليفُه لكتابه (خلق أفعال العباد) من هذا الباب، كما أنه ضمَّنَ كتابَه (الصحيح) كتبًا وأبوابًا دوَّنَ فيها مذهبَ أهل السنة والجماعة في مسائل الإيمان، والتوحيد، والقدر، إضافةً إلى الحثِّ على الاعتصام بالكتاب والسنة في جميع الأبواب.

هذه بعضُ اللمحات السريعة إلى مكانة الإمام البخاريِّ في العلم، وخلاصتُها أنه كان وحيدَ دهره، ورأسًا في علوم الإسلام، لا يُجاريه فيها أحدٌ، ولذلك كان ثناءُ العلماءِ عليه من الكثرة بحيث يصعبُ حصرُه.

---

(١) (مختصر الصواعق المرسلة) (٤/ ١٣٥٠ ـ ١٣٥٣).

المطلب الثاني
ثناءُ العلماء عليه

أولًا: مكانتُه عند شيوخه:

لقد بلغَ البخاريُّ في نبوغه المبكِّرِ مبلغًا يندرُ مثلُه، وبدأ رَحِمَهُ اللَّهُ يُناطحُ كبارَ أئمة عصره وهو دون العشرين من عمره، مما جعلَ كثيرًا من شيوخِه بل نبغاءَ عصره يعترفون بفضله وعلمِه ويذعنون له، بل ويستفيدون منه.

ومما يدلُّ على نبوغه المبكِّر: أنَّ شيخَه محمدَ بن سَلَام البِيكَنْديَّ (ت٢٢٧هـ) كان يقول: «كلَّما دخلَ عليَّ محمدُ بنُ إسماعيل تحيَّرْتُ ولا أزالُ خائفًا منه»، يعني: يَخشى أن يُخطئَ بحضرته.

وقال سليمُ بنُ مجاهد: كنتُ عند محمدِ بن سلام فقال لي: «لو جئتَ قبلُ لرأيتَ صبيًّا يحفظُ سبعين ألفَ حديث»[١].

والجديرُ بالذكر هنا أنّ البيكنديَّ هذا أخذَ عنه البخاريُّ في بخارى، وكان البخاريُّ قد غادرَ بخارى وعمرُه خمس عشرة سنة، ولم يَرَ محمدَ ابنَ سلَام بعد ذلك، مما يعني أنّ هذه المكانة والهيبة للبخاري كانت وهو دون الخامسة عشرة من عمره!

وقال أبو الفضل أحمدُ بنُ سَلَمة النيسابوريُّ: حدَّثني فتحُ بنُ نوح النيسابوريُّ قال: أتيتُ عليَّ بنَ المدينيِّ فرأيتُ محمَّدَ بنَ إسماعيل جالسًا عن يمينه، وكان إذا حدَّثَ التَفَتَ إليه مهابةً له[٢].

وهذا شيخُه سليمانُ بنُ حرب (ت٢٢٤هـ) نظرَ إليه يومًا فقال: «هذا

---

(١) (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٤)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٦٣)، (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٤٤).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ١٨)، (تاريخ دمشق) (٥٢/ ٨٣)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٥٤).

يكون له صيت». وكذا قال أحمدُ بنُ حفص (ت٢١٧هـ) نحوه.

❑ قد بلغَ إعجابُ شيوخه به أنّ عددًا منهم كان يطلبُ منه أن ينتخِبَ حديثَه، ويسألُه عن بعض الأحاديث؛ قال عبد الله بن يوسف التنيسي ـ وهو من كبار شيوخِه ـ للبخاريِّ: «يا أبا عبدِالله، انظُرْ في كتبي وأخبِرْني بما فيها مِن السَّقْط»، فقال البخاريُّ: نعم[1].

وقال ورَّاقُه محمدُ بنُ أبي حاتم: سمعتُ البخاريَّ يقول: «كان إسماعيلُ بن أبي أويس إذا انتخبتُ من كتابه نَسَخَ تلك الأحاديثَ لنفسِه، وقال: هذه الأحاديثُ انتَخَبَها محمدُ بنُ إسماعيل»[2].

وقال البخاريُّ: قال لي محمدُ بنُ سلَام البِيكَنْدِيُّ: «انظُرْ في كتبي فما وجدتَ فيها من خطأٍ فاضْرِبْ عليه»، فقال له بعضُ أصحابه: مَن هذا الفتى؟! فقال: «هذا الذي ليس مثلُه»[3].

ويقول البخاريُّ: كنتُ إذا دخلتُ على سليمان بن حرب يقول: بيِّن لنا غلطَ شعبة[4].

❑ بل كان بعضُ كبار شيوخه يروي عنه، ويَعتزُّ بذلك، قال أبو عبد الله الفربري: رأيتُ عبدَ الله بنَ منير[5] يَكتبُ عن البخاري، وسمعته يقول: «أنا من تلامذته»[6].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤١٩)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٣).
(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ١٩)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٥٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤١٤).
(٣) (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٥٩)، (هدى الساري) (ص/ ٤٨٣).
(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤١٩)، (هدى الساري) (ص/ ٤٨٢).
(٥) قال الحافظُ ابنُ حجر في (الهُدى) (ص/ ٤٨٤) ـ بعد ذكرِه لكلام ابن منير ـ: «قلت: عبدُ الله بن منير من شيوخ البخاري، قد حدَّثَ عنه في الجامع الصحيح، وقال: لم أرَ مثلَه، وكانت وفاتُه سنةَ ماتَ أحمدُ بنُ حنبل».
(٦) (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤١٤).

وكان شيخُه هذا من الزُّهَّاد المعروفين، وقد دعَا للبخاريِّ فيما رواه الإمامُ أبو عيسى الترمذيُّ حيث قال: كان محمدُ بنُ إسماعيل عند عبدِ الله ابن منير فقال له ـ لما قام ـ: «يا أبا عبد الله، جعلكَ الله زينَ هذه الأمة». قال أبو عيسى: فاستجابَ الله تعالى فيه[١].

❑ وكانَ شيوخُ الإمام البخاريِّ يبتهِجون بمقدَمِه عليهم ويَفْتَخِرون به؛ قال حاشدُ بنُ إسماعيل: كنتُ بالبصرةِ فسمعتُ بقُدوم محمدِ بنِ إسماعيل، فلما قدِمَ قال محمدُ بنُ بشَّار: «قدِمَ اليومَ سيِّدُ الفقهاء».

وقال البخاري: لَمَّا دخلتُ البصرةَ صرتُ إلى مجلسِ بُندار، فلَمَّا وقعَ بصرُه عليَّ قال: من أين الفتَى؟ قلت: من أهل بخارى، فقال: كيف تركتَ أبا عبد الله؟ فأمسكتُ. فقالوا له: يرحمكَ الله، هو أبو عبد الله. فقامَ وأخذَ بيدي وعانقَني وقال: «مرحبًا بمن أفتخِرُ به منذ سِنِين»[٢].

❑ وصرَّح عددٌ من شيوخِه بأنه لم يرحل إليه مثلُ البخاري، فهذا قتيبةُ ابنُ سعيد ـ الذي رحلَ إليه طلابُ الحديث من المشرق والمغرب ـ يقول: «لقد رحلَ إليَّ من شرقِ الأرضِ ومن غَرْبِها، فما رحَلَ إليَّ مثلُ محمدِ بن إسماعيل»[٣].

وقال محمدُ بنُ إبراهيم البوشنجي: سمعتُ بُندارًا سنةَ ثمانٍ وعشرين يقول: «ما قَدِمَ علينا مثلُ محمد بن إسماعيل»[٤].

❑ كما أنّ بعضَ شيوخه صرَّح بأنه لم يَرَ مثل تلميذه البخاريِّ أحدًا؛

(١) (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٦)، (تاريخ دمشق) (٥٢/ ٧٩)، (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٤٧).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ١٦، ١٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٨٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٣).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٩)، (البداية والنهاية) (١٤/ ٥٣٠).

(٤) (تاريخ دمشق) (٥٢/ ٨٣)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٥٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢١).

قال قتيبةُ بنُ سعيد (ت٢٤٠هـ): «جالستُ الفقهاءَ والزُّهَّادَ والعُبَّادَ، فما رأيتُ منذ عقلتُ مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعُمرَ في الصحابة»[١].

وقال أحمدُ بن الضوء: سمعتُ أبا بكر بن أبي شيبة ومحمدَ بنَ عبد الله بن نمير يقولان: «ما رأينا مثلَ محمد بن إسماعيل»، وكان أبو بكر بنُ أبي شيبة يسمِّيه «البازل»، يعني الكامل[٢].

وقال الحسينُ بن حريث: «لا أعلم أني رأيتُ مثلَ محمدِ بنِ إسماعيل، كأنه لم يخلق إلَّا للحديث»[٣].

❑ وكان كثيرٌ من شيوخه يستفيدون منه، بل نرى أمثالَ قتيبة بن سعيد ويحيى بن معين يحضرُ عنده ويستفيدُ منه، كما أنّ أمثال ابن المديني وابن راهويه كانوا يسألونه عن بعض الشيوخ والرُّواة؛ فقد قال أبو عمرو الكِرماني: حكَيْتُ لمهْيَار بالبصرة عن قتيبة بنِ سعيد أنه قال: لقد رحلَ إليَّ من شرقِ الأرضِ ومن غَرْبِها، فما رحَلَ إليَّ مثلُ محمدِ بن إسماعيل. فقال مهيار: صدقَ قتيبة، أنا رأيتُه مع يحيى بن معين وهما جميعًا يختلفان إلى محمدِ بن إسماعيل، فرأيتُ يحيى منقادًا له في المعرفة[٤].

وقال البخاريُّ: كان عليُّ بنُ المديني يسألني عن شيوخ خراسان، فكنتُ أذكر له محمدَ بنَ سلَام فلا يَعرفُه، إلى أن قال لي يومًا: «يا أبا عبدِ الله، كلُّ مَن أثنيتَ عليه: فهو عندنا الرِّضا»[٥].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٣١)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٢).

(٢) (تاريخ الإسلام) للذهبي (٦/ ١٥٢)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٤).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٢)، (هدى الساري) (ص/ ٤٨٤).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٩)، (هدى الساري) (ص/ ٤٨٣).

(٥) (تاريخ بغداد) (٢/ ١٧)، (تاريخ دمشق) (٥٢/ ٧٦)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٥١).

وقال أبو بكر المدينيُّ: كُنَّا يومًا بنيسابور عند إسحاق بن راهويه ومحمدُ بنُ إسماعيل حاضرٌ في المجلس، فمرَّ إسحاقُ بحديثٍ من أحاديث النبيِّ ﷺ، وكان دون صاحب النبيِّ ﷺ عطاءٌ الكيخارانيُّ، فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله، أيش كيخاران؟ قال: قريةٌ باليمن كان معاويةُ ابنُ أبي سفيان بعثَ هذا الرجلَ من أصحاب النبيِّ ﷺ إلى اليمن، فسمعَ منه عطاءٌ حديثَين. فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله، كأنكَ قد شهدتَ القوم![١].

وقال حاشد: رأيتُ عمرَو بنَ زرارة ومحمدَ بنَ رافع عند محمد بن إسماعيل وهما يَسألانِه عن عِلَلِ الحديث، فلمَّا قامَا قالَا لِمَن حضر المجلس: لا تُخْدَعوا عن أبي عبد الله، فإنه أفقَهُ مِنَّا وأعلمُ وأبصَر.

قال حاشد: وكنَّا يومًا عند إسحاق بن راهويه وعمرِو بن زرارة وهو يَستملي على أبي عبد الله، وأصحابُ الحديث يَكتبون عنه، وإسحاقُ يقول: «هو أبصرُ مني». وكان أبو عبد الله إذ ذاك شابًّا[٢].

❑ بل نرى أنّ أمثال الحُمَيْديِّ يُحَكِّمُه بينه وبين آخر اختلفَ معه، وعمرُ البخاري إذ ذاك ثمان عشرة سنة؛ يقول البخاريُّ: «دخلتُ على الحميديِّ وأنا ابنُ ثمان عشرة سنة، فإذا بينَه وبين آخرَ اختلافٌ في حديثٍ، فلمّا بَصُرَ بي قال: «جاء مَن يَفصِلُ بيننا»، فعرَضَا عليَّ الخصومةَ فقضَيْتُ للحميديِّ، وكان الحقُّ معه»[٣].

❑ وكان كثيرٌ من كبار شيوخه يقدِّمُه على نفسِه، قال إبراهيمُ بنُ محمد بن سلام: «كان الرتوتُ[٤] من أصحاب الحديث؛ مثل سعيدِ بن

(١) (تاريخ بغداد) (٢/ ٨). (٢) المصدر السابق (٢/ ٢٧).
(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٠١)، (هُدى الساري) (٤٨٣).
(٤) قال الحافظُ في (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٢): «الرُّتوتُ ـ بالراء المهملةِ والتاءِ المثناة فوق، وبعد الواوِ مثناةٌ أخرى ـ: هم الرؤساء، قاله ابنُ الأعرابي وغيرُه».

أبي مريم، وحجاج بن منهال، وإسماعيل بن أبي أويس، والحميديِّ، ونعيم بن حماد، والعدنيِّ ـ يعني محمدَ بنَ يحيى بن أبي عمر ـ، والخلَّال ـ يعني الحسينَ بن علي الحلوانيَّ ـ، ومحمدِ بن ميمون ـ هو الخياط ـ، وإبراهيمَ بنِ المنذر، وأبي كريب محمدِ بنِ العلاء، وأبي سعيد عبدِ الله بن سعيد الأشج، وإبراهيمَ بنِ موسى ـ هو الفراء ـ وأمثالِهم يَقضون لمحمَّد بن إسماعيل على أنفسهم في النظر والمعرفة»[١].

ثانيًا: ثناءُ شيوخه عليه:

أمَّا ثناءُ شيوخه عليه فكثيرٌ، وقد سبقَ ذكرُ بعضِه، وأكتفي هنا ببعضِه، فمن ثنائهم عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال حاشِدُ بنُ إسماعيل (ت٢٦١هـ): قال لي أبو مُصعب أحمدُ بنُ أبي بكر الزهري[٢]: «محمدُ بنُ إسماعيل أفقهُ عندنا وأبصَرُ بالحديثِ من أحمدَ بنِ حنبل». فقال له رجلٌ من جُلَسائه: جاوَزْتَ الحدَّ! فقال له أبو مصعب: لو أدركتَ مالكًا ونظرتَ إلى وَجْهِه[٣] ووَجْهِ محمدِ بنِ إسماعيل لقُلْتَ كلاهما واحدٌ في الحديثِ والفقه[٤].

وقال قتيبة بنُ سعيد: «لو كان محمدُ بنُ إسماعيل في الصحابة: لكان آيةً»[٥].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٥)، (تحفة الإخباري بترجمة البخاري) لابن ناصر الدين الدمشقي (ص/ ٢٠١ ـ ٢٠٢)، (هُدى الساري) (٤٨٢).

(٢) هو الفقيه المدني المعروف، أحد رواة موطأ الإمام مالك، توفي سنة (٢٤٢هـ) وقد نيَّف على التسعين.

(٣) قال الحافظُ ابنُ حجر في (الهُدى) (ص/ ٤٨٢): «عبَّرَ بقوله (ونظرتَ إلى وجهه) عن التأمُّلِ في معارِفِه».

(٤) (تاريخ بغداد) (٢/ ١٩)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٥٥)، (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٥١).

(٥) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٣١)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٢).

وقال الإمام أحمدُ بنُ حنبل ـ فيما رواه ابنُه عبدُ الله عنه ـ: «ما أخرجت خراسانُ مثلَ محمد بن إسماعيل»[١].

ولما سأله ابنُه عبدُ الله عن الحفاظ قال: «شُبَّانٌ من خراسان»، فعدَّه فيهم فبدأ به[٢].

وقال حاشدُ بنُ إسماعيل: رأيتُ إسحاقَ بن راهويه جالسًا على المنبر والبخاريُّ جالسٌ معه وإسحاقُ يحدِّثُ، فمرَّ بحديثٍ فأنكرَه محمدٌ ـ وهو البخاريُّ ـ فرجعَ إسحاقُ إلى قوله وقال: «يا معشرَ أصحابِ الحديث، انظُروا إلى هذا الشابِّ واكتبوا عنه؛ فإنَّه لو كان في زَمَن الحسنِ بنِ أبي الحسن البصريِّ لاحتاج إليه، لمعرفته بالحديثِ وفقهِه»[٣].

وقال البخاريُّ: ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلَّا عند عليِّ بنِ المدينيِّ، وربما كنتُ أُغرِبُ عليه. قال حامدُ بنُ أحمد: فذُكِرَ هذا الكلامُ لعليِّ بنِ المدينيِّ فقال لي: «دَعْ قولَه، هو ما رأى مثلَ نفسِه»[٤].

وقال البخاري: ذاكرَني أصحابُ عمرِو بنِ عليٍّ الفلَّاس بحديثٍ، فقلت: لا أعرفُه، فسُرُّوا بذلك، وصاروا إلى عمرِو بن عليٍّ فقالوا له: ذاكَرْنا محمدَ بنَ إسماعيل بحديثٍ فلم يَعرِفْه! فقال عمرُو بنُ علي: «حديثٌ لا يَعرفُه محمدُ بنُ إسماعيل ليسَ بحديثٍ»[٥].

---

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٨١)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢١)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٢).

(٢) (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٣).

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢١)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٣).

(٤) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٨٢)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٠)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٣).

(٥) (تاريخ بغداد) (٢/ ١٨)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٨٣)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٥٤)، (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٥١).

وقال الفلَّاسُ أيضًا: «صديقي أبو عبد الله محمدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ ليس بخراسان مثله»[(١)].

وقال رجاءُ بن رجاء الحافظُ: «فضلُ محمدِ بنِ إسماعيل على العلماء كَفَضْل الرِّجالِ على النِّساء»[(٢)].

وقال أيضًا: «هو آيةٌ من آياتِ الله تَمشي على ظَهر الأرض»[(٣)].

وقال شيخُه عبدُ الله بن محمد المُسنَديُّ (ت٢٢٩هـ): «محمدُ بنُ إسماعيل إمامٌ، فمَن لم يَجعله إمامًا فاتَّهِمْه»[(٤)].

وقال عليُّ بنُ حُجر (ت٢٤٤هـ): «أخرجَت خراسانُ ثلاثةً: البخاريَّ...»، فبدأ به، قال: وهو أبصَرُهم وأعلمُهم بالحديث، وأفقَهُهم. قال: ولا أعلمُ أحدًا مثلَه[(٥)].

وقال أحمد بنُ إسحاق السرماري: «مَن أرادَ أن ينظر إلى فقيهٍ بحقِّه وصِدْقه: فليَنظُرْ إلى محمَّد بن إسماعيل»[(٦)].

هذا بعضُ ما أثنى به شيوخُ البخاريِّ عليه، وهو يوضِّح مدى علوِّ مكانة الإمام البخاريِّ عند شيوخه الكبار، فإذا كان الأمرُ كذلك عند شيوخِه: فما بالُكَ بأقرانه، فضلًا عن تلاميذِه ومَن بعدهم؟!

ثالثًا: ثناءُ أقرانه ومعاصريه:

قال الإمامُ أبو حاتم الرازيُّ: «لم تُخرِج خراسانُ قطُّ أحفظَ من

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٩)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٣).
(٢) (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٣).
(٣) المصدر السابق (ص/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤).
(٤) (تاريخ دمشق) (٥٢/ ٦٨)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٤).
(٥) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢١)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٤).
(٦) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤١٧)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٤).

محمَّد بن إسماعيل، ولا قَدِمَ منها إلى العراق أعلمُ منه»[١].

وقال الحسينُ بنُ محمد المعروف بعبيدِ العِجلِ: «ما رأيتُ مثلَ محمد ابن إسماعيل، ومسلمٌ حافظٌ، ولكنه لم يبلغ مبلغَ محمَّد بن إسماعيل»[٢].

قال عبيدٌ العِجلُ: «ورأيتُ أبا زرعةَ وأبا حاتم يَستَمعان إليه، وكان أمَّةً من الأمم، دَيِّنًا فاضلًا، يُحسِن كلَّ شيء، وكان أعلمَ من محمد بنِ يحيى الذُّهليِّ بكذا وكذا»[٣].

وقال عبدُ الله بنُ عبدِ الرحمن الدارميُّ: «قد رأيتُ العلماءَ بالحرمين والحجاز والشام والعراق؛ فما رأيتُ فيهم أجمعَ من محمَّد بن إسماعيل».

وقال أيضًا: «هو أعلمُنا، وأفقهُنا، وأكثرُنا طلبًا»[٤].

وسئل الدارميُّ عن حديثٍ وقيل له: إن البخاريَّ صحَّحه، فقال: «محمدُ بنُ إسماعيل أبصرُ مني، وهو أكْيَسُ خلقِ الله، عقلَ عن اللهِ ما أمرَ به ونهى عنه من كتابِه وعلى لسان نبيِّه، إذا قرأ محمدٌ القرآنَ شغلَ قلبَه وبصرَه وسمعَه، وتفكَّرَ في أمثاله، وعرَفَ حلالَه مِن حرامه»[٥].

وقال أبو الطيب حاتمُ بنُ منصور: «كان محمدُ بنُ إسماعيل آيةً من آيات الله في بصَرِه ونَفاذِه في العلم»[٦].

وقال أبو سهل محمودُ بنُ النضر الفقيه: «دخلتُ البصرةَ والشَّامَ

---

(١) (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٣)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٦٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٣٣).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٣٦)، (هدى الساري) (ص/ ٤٨٤).
(٣) المصدران السابقان.
(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٦)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٤).
(٥) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٦)، (هدى الساري) (ص/ ٤٨٥).
(٦) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٧)، (هدى الساري) (ص/ ٤٨٥).

والحجازَ والكوفةَ، ورأيتُ علماءَها، فكلَّما جرَى ذكرُ محمدِ بن إسماعيل فَضَّلُوه على أنفسهم»[١].

وقال أبو سهل أيضًا: «سمعتُ أكثرَ من ثلاثين عالمًا من علماء مِصر يقولون: حاجتُنا في الدُّنيا: النظرُ إلى محمَّد بن إسماعيل»[٢].

وقال إمامُ الأئمة ابنُ خزيمة: «ما تحتَ أدِيم السَّماءِ أعلمُ بالحديثِ من محمَّد بنِ إسماعيل»، وفي رواية البيهقي: «أحفظ لحديثِ رسولِ الله ﷺ ولا أعرف به من محمد بن إسماعيل البخاري»[٣].

وقال أبو عيسى الترمذيُّ: «لم أرَ أحدًا بالعراق ولا بخراسان في معنى العِلَلِ والتاريخ ومعرفةِ الأسانيد أعلمَ مِن محمَّد بن إسماعيل»[٤].

وقال له الإمامُ مسلم: «دَعْني حتى أقبِّل رجْلَيكَ يا أستاذَ الأستاذِين، وسيِّدَ المحدِّثين، وطبيبَ الحديث في عِلَلِه».

وقال أيضًا: «لا يُبغِضُكَ إلا حاسد، وأشهدُ أنه ليس في الدنيا مثلُك»[٥].

وقال أبو عمرو الخفَّاف: «حدَّثَنا التقيُّ النَّقِيُّ، العالِمُ الذي لم أرَ مثلَه، محمدُ بنُ إسماعيل». قال: «وهو أعلمُ بالحديثِ من أحمدَ وإسحاق وغيرِهما بعشرين درجة، ومن قال فيه شيئًا فعلَيه مِنِّي ألفُ لعنة»[٦].

---

(١) (تاريخ بغداد) (٢/ ١٩)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٧)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٥).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٢٢)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٥).
(٣) (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٦٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٣١).
(٤) (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٣٢).
(٥) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٦٨ ـ ٧٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٣٧).
(٦) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧٨)، (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٤٣٥).

وقال سليم بن مجاهد: «ما رأيتُ منذ ستِّين سنة أحدًا أفقَهَ ولا أورَعَ من محمد بن إسماعيل»[١].

وقال موسى بن هارون الحمَّال الحافظ البغداديُّ: «لو أنَّ أهلَ الإسلام اجتمعوا على أن يُصيبوا آخرَ مثلَ محمد بن إسماعيل لَمَا قَدروا عليه»[٢].

هذا بعضُ ما أثنى به معاصروه عليه، وأقوالُهم واضحةٌ في أنه لم يكن أحدٌ من معاصريه يُنافِسُه في إمامة الحديث، فإذا كان كثيرٌ من شيوخه يرون أنه لم يكن له مثيلٌ في علم الحديث: فمن باب أولى أن يكون هذا هو موقفَ معاصريه.

أمَّا ثناءُ المتأخرين عليه فلا يكادُ ينحصِرُ، وقد لا يسعه هذا المختصَر، ولذلك أطوي صفحةَ ثناء الناس على الإمام البخاريِّ بما قاله الحافظُ ابنُ حجر ـ بعد أن ذكرَ ثناءَ شيوخه ومعاصريه عليه ـ:

«ولو فتحتُ باب ثناء الأئمة عليه ممَّن تأخَّر عن عَصرِه: لَفَنِيَ القِرطاسُ، ونَفِدَت الأنفاس، فذاكَ بَحْرٌ لا ساحِلَ له... وبعد ما تقدَّمَ مِن ثناءِ كِبارِ مشايخه عليه: لا يحتَاجُ إلى حكايةِ مَن تأخَّر؛ لأنَّ أولئك إنما أثْنَوا بما شاهَدوا، ووصَفوا ما عَلِموا، بخلاف مَن بعدَهم؛ فإنَّ ثناءَهم ووَصْفَهم مَبْنِيٌّ على الاعتمادِ على ما نُقِلَ إليهم، وبَينَ المَقامَين فرقٌ ظاهرٌ، وليس العِيانُ كالخبر»[٣].

وقد أحسن مَن قال[٤]:

عَلَا عن المدح حتى ما يُزانُ به   كأنما المدحُ من مقدارِه يضَعُ

---

(١) (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٥).
(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ٢٢)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٥).
(٣) (هُدى الساري) للحافظ ابن حجر (ص/ ٤٨٥).
(٤) انظر: (طبقات الشافعية الكبرى) (٢/ ٢١٢).

له الكتابُ الذي يتلو «الكتابَ» هدًى ... هذي السِّيادةُ طودًا ليس ينصدِعُ

الجامعُ المانِعُ الدينَ القويمَ وسنَّـ ... ـةَ الشريعةِ أن تغتالَها البدَعُ

قاصي المراتبِ داني الفضلِ تحسبُه ... كالشمسِ يبدو سَناها حين يرتفِعُ

ذلَّت رِقابُ جماهيرِ الأنامِ له ... فكلُّهم وهْو عالٍ فيهمُ خضعُوا

لا تَسمعَنَّ حديثَ الحاسدين له ... فإنّ ذلك موضوعٌ ومنقطِعُ

وقُل لمن رامَ يحكيه: اصطبارَكَ لا ... تعجَلْ فإنّ الذي تبغيه مُمتَنِعُ

وهَبْكَ تأتي بما يَحكي شكالتَه ... أليس يحكي مُحَيَّا الجامعِ البِيَعُ

الباب الثاني

منهجُ الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ
في صحيحه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بصحيح الإمام البخاري.

الفصل الثاني: منهج الإمام البخاري في صحيحه.

الفصل الأول

التعريف بصحيح الإمام البخاري

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: التعريفُ بصحيح الإمام البخاري.

المبحث الثاني: رواة صحيح الإمام البخاري

المبحث الثالث: عَددُ ما في الصَّحيح من الأحاديث، وعدد الأحاديث التي صُنِّفَ منها.

المبحث الرابع: مكانةُ صحيح الإمام البخاري وثناء العلماء عليه، وتلَقِّيهم له بالقبول.

المبحث الخامس: عناية العلماء وجهودُهم على «صحيح الإمام البخاري».

المبحث السادس: أشهر شروح «صحيح الإمام البخاري».

المبحث السابع: طبعاتُ «صحيح الإمام البخاري».



المبحث الأول

التعريفُ بصحيح الإمام البخاري

أولًا: اسمُه:

اشتَهَر بين الناس قديمًا وحديثا تسميةُ هذا الكتاب الذي ألَّفه الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في الحديث النبويِّ بـ«صحيح البخاري»، وقد سمّوه بهذا من باب الاختصار.

أمَّا اسمُه عند البخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فهو: «الجامعُ الصَّحيح»، كما ذكرَ ذلك في الباعثِ له على تأليفه، وذكرَ الحافظُ ابنُ حجر أنه سمَّاه «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامِه»[(١)].

وذكر ابنُ خير والحافظُ ابنُ الصَّلاح أنه سمَّاه: «الجامِعُ المسند الصَّحيحُ المختصَرُ من أمور رسولِ الله ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه»[(٢)]، وهذا هو الموافقُ للمخطوطات.

وقد سمَّاه «جامعًا»؛ لأنه جمعَ فيه الحديث، والعقائد، والفقه، والسيرة، والرقاق، وغيرَها.

و(الجوامع) صنفٌ من أصناف المصنَّفات الحديثية، التي جمعَها أصحابُها ورتَّبوها على الأبواب، قد شملت أبوابُها جميعَ أبواب الدين؛

(١) (هُدى الساري) (ص/٨).
(٢) (فهرست ابن خير) (ص/٩٤)، (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/٢٤ ـ ٢٥).

من الإيمان، والطهارة، وأبواب العبادات، والمعاملات، والأنكحة، والتاريخ، والسير، والمناقب، والتفسير، والآداب، والمواعظ، وأخبار يوم القيامة، وأخبار الفتن والملاحم، وغير ذلك[١].

و(صحيحُ الإمام البخاري) من هذا الصنف، قد حوى جميعَ أبواب الدين.

وسمَّاه «مسندًا»؛ لأنه أوردَ فيه الأحاديثَ مسندةً إلى النبيِّ ﷺ، أمَّا ما أوردَ فيه عن الصحابة والتابعين ومَن بعدهم، وكذلك من المعلَّقات: فإنما هو بالتبع.

وسَمَّاه «صحيحًا»؛ لأنه أوردَ فيه ما صحَّ عنده.

وسمَّاه «مختصَرًا»؛ لأنه خرَّجَه من ستِّمائة ألف حديث، واختصرَه منها[٢].

ثانيًا: السببُ الباعثُ له على تصنيفه[٣]:

قد تكون البواعثُ الداعيةُ إلى تأليف البخاريِّ صحيحَه عديدةً، ولكن الأسباب التي أشار إليها البخاريُّ نفسُه أو تُفهَم من صنيعِه ثلاثةٌ، وهي:

أحدُها: أنّ الإمامَ البخاريَّ اطَّلعَ على كتب الحديث التي أُلِّفَت قبله، فوجدَها قد خلطت الأحاديثَ الصحيحةَ بالضعيفة، فأرادَ أن يجمعَ الأحاديثَ الصحيحةَ فقط، فألَّفَ هذا الكتابَ العظيم. روى الإسماعيليُّ

---

(١) انظر: (الرسالة المستطرفة) للكتاني (ص/ ٤٢)، (أصول التخريج ودراسة الأسانيد) للطحان (ص/ ٩٦).

(٢) (قمر الأقمار الطالع من مشارق الأنوار) للشيخ عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي (ص/ ٩).

(٣) انظر: (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقن (٢/ ٢٨ ـ ٢٩)، (هُدى الساري) (ص/ ٦ ـ ٧).

عنه قال: «لم أخرج في هذا الكتاب إلَّا صَحيحًا، وما تركتُ من الصحيح أكثر».

الثاني: قال الحافظ: وقوَّى عزمَه على ذلك ما سمعَه من أستاذه أميرِ المؤمنين في الحديثِ والفِقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه ـ وساقَ سندَه إلى إبراهيم بن معقل النسفيِّ أنه قال: قال أبو عبد الله محمدُ بنُ إسماعيل البخاري: كُنَّا عند إسحاقَ بنِ راهويه فقال: «لو جمعتُم كتابًا مختصرًا لِصَحيح سنةِ رسولِ الله ﷺ». قال البخاريُّ: فوقعَ ذلك في قلبي، فأخذتُ في جمعِ (الجامع الصحيح)[1].

الثالث: ومن الأسباب التي دفعتْه إلى تأليف صحيحه: رُؤيا رأى فيها النبيَّ ﷺ والبخاريُّ يذبُّ عنه ﷺ بمروحةٍ في يده. قال البخاري: «رأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام وأنا بين يديه أذُبُّ عنه بمروَحَةٍ في يدي، فسألتُ بعضَ المعَبِّرين في ذلك؟ فقال لي: أنتَ تذبُّ الكذبَ عن النبيِّ ﷺ، فهو الذي حملَني على إخراج (الجامع الصَّحيح)».

ثالثًا: مدى عنايتِه في تأليفه:

ولم يألُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ جهدًا في العنايةِ بهذا المؤلَّفِ العظيم، ويتَّضحُ مدى هذه العناية ممَّا نقله العلماءُ عنه؛ فقد نقلَ الفِرَبْريُّ عنه أنه قال: «ما وضعتُ في كتابي (الصَّحيح) حديثًا إلَّا اغتَسلتُ قبلَ ذلك وصلَّيْتُ ركعتين»[2].

ونقلَ عمرُ بنُ محمد البحيري عن البخاريِّ أنه قال: «ما أدخلتُ فيه ـ يعني (الجامع الصحيح) ـ حديثًا إلَّا بعد ما استخرتُ الله تعالى، وصلَّيتُ

(١) انظر: (تاريخ بغداد) (٢/ ٨)، (التعديل والتجريح) للباجي (١/ ٣٠٩)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧٢).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ٩)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧١ ـ ٧٢).

ركعتين وتيَقَّنتُ صحتَه»[١].

ونقل عنه عبدُ الرحمن بن رساين البخاريُّ أنه قال: «صنَّفتُ كتابي الصَّحيحَ لِستَّ عشرةَ سنة، خرَّجتُه من ستِّمائة ألفِ حديثٍ، وجعلتُه حجةً فيما بيني وبين الله تعالى»[٢].

وذكرَ عدةٌ من المشايخ أنّه «حوَّلَ محمدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ تراجِمَ جامعِه بين قبر النبيِّ ﷺ ومنبَرِه[٣]، وكان يصلِّي لكل ترجمةٍ ركعتَين»[٤].

رابعًا: موضوع الجامع الصحيح:

تبيَّن من عرض الباعث على تأليف صحيح البخاري: أنَّ موضوعَه هو الأحاديثُ الصَّحيحةُ الثابتةُ عن رسولِ الله ﷺ، فهي التي وجَّهَ عنايتَه إليها، وجعلَ كتابَه مشتملًا عليها، ويدلُّ على ذلك أمورٌ، منها:

---

(١) (تغليق التعليق) (٥/ ٤٢١)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٩).

(٢) (تاريخ بغداد) (٢/ ١٤)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧٢)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩).

(٣) قبرُ النبيِّ ﷺ في بيته، وما بين بيتِه ومِنبَرِه قال عنه النبيُّ ﷺ: «ما بين بيتي ومِنبَري روضةٌ من رِياض الجَنَّة، ومِنبَري على حوضي»، أخرجه البخاري (٦٥٨٨)، ومسلم (١٣٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فالموضعُ الذي كان يَجلسُ فيه الإمامُ البخاريُّ: هو الذي يُسَمَّى الآن (رياضَ الجَنَّة)، وله هذه الميزة التي وردَت في الحديث السابق. وليس جلوسُ الإمام البخاريِّ هناك لأجل تعلُّقِه بقبر النبيِّ ﷺ، كما قد يُفهم مما ذكرَه الشيخُ محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله في كتابه (الأبواب والتراجِم لصحيح البخاري) (١/ ٦)، حيث قال: «وأمَّا تراجِمُ صحيح البخاريِّ: فأودعَ فيها الإمامُ البخاريُّ من الأسرارِ والمعاني ما حَيَّرَت به الأفكار، وأدهَشَت العقولَ والأبصار، وإنما بلغت هذه المرتبةَ وفازَت بهذه الحظوةِ بسببٍ عظيم أوجبَ عظَمَها: أنّ الإمامَ البخاريَّ حَوَّلَ تراجِمَ جامعِه ـ يعني: بَيَّضَها ـ بين قبر النبيِّ ﷺ ومنبَرِه، وكان يصلِّي لكل ترجمةٍ ركعتَين»، وكما قد يَفهَم منه أيضًا مَن يَستغيثُ بالنبيِّ ﷺ، ويتعلَّقُ بالقبورِ والأضرِحة، فهذا يُنافي توحيدَ الله تعالى وإفرادَه بالعبادة.

(٤) (تاريخ بغداد) (٢/ ٩)، (التعديل والتجريح) للباجي (١/ ٣١٠)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧١).

١ ـ تسميتُه لكتابِه: «الجامع المسند الصَّحيح المختَصَر من أمورِ رسولِ الله ﷺ وسننِه وأيامِه».

٢ ـ تصريحُه بذلك في نصوصٍ كثيرةٍ سبقَ ذكرُ بعضِها عند بيان السَّببِ الباعثِ له على تأليفه، وفي التنويه بمَدى عِنايَته في تأليفه، ومن ذلك ـ غير ما تقدَّم ـ: ما نقلَه الإسْماعيليُّ عنه أنه قال: «لم أخرج هذا الكتابَ إلا صَحيحًا، وما تركت من الصحيح أكثر». وروَى إبراهيمُ بنُ معقل عنه أنه قال: «ما أدْخَلْتُ في كتابي (الجامع) إلَّا ما صَحَّ، وتركتُ من الصِّحاحِ لحال الطول»[١].

خامسًا: محتوياتُ الجامع الصحيح[٢]:

كان الغرضُ الأساسيُّ لتصنيف (الجامع الصحيح) أمرين:

الأمر الأول: انتخابُ جملةٍ من الأحاديث الصحيحةِ في الفقه والعقائد والسيرة والرقاقِ وغيرِها مما اشتملَ عليه الجامع، حتى يكون نبعًا صافيًا للسنة النبوية، يستقي منه الناسُ في سائر الأعصار والأمصار. فتحرَّى في اختيار الأحاديث التي يودِعُها صحيحَه أشدَّ التحرِّي، واحتاطَ في ذلك بما لا مزيد عليه عنده، وتمَّ له هذا الأمرُ على غاية الدقَّة ومنتَهى الجهد البشري، وبذلك حازَ شرف أن يكون كتابُه أصحَّ الكتب بعد كتاب الله ﷻ.

الأمر الثاني: استنْباطُ المسائل الفقهية، واستخراجُ النكات الحُكْمية، ولهذا الغرض قسَّمَ صحيحَه إلى كتب، وقسم كلَّ كتابٍ إلى أبواب،

(١) (الكامل) (١/ ١٣١)، (أسامي مَن روى عنهم محمدُ بنُ إسماعيل البخاري) (ص/ ٦٨) ـ كلاهما لابن عدي ـ (التعديل والتجريح) (١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧٣).

(٢) انظر: (سيرة الإمام البخاري) (ص/ ١٧٠)، (الإمام البخاري وصحيحه الجامع) (ص/ ٨٥)، (الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح) للشيخ عبد المحسن العباد (ص/ ٢٢).

وترجمَ للأحاديث تراجم، ولم يكتَفِ بترجمةٍ واحدةٍ لكل حديث، بل يذكرُ أحيانًا للحديثِ الواحدِ عدةَ تراجم؛ إمَّا بتقطيعِه، والترجمةِ لكل معنًى يتضمَّنُه الحديث، وإمَّا بذكر رواياتِ الحديثِ الواحدِ المختلفة، والترجمة لكلِّ روايةٍ بما يُناسِبُها.

ولاهتمامِه بهذا الغرض: ذكرَ الآياتِ القرآنية أحيانًا في التراجم؛ لتقويةِ ما يذهب إليه وما يترجِمُ له، ودعاه ذلك أيضًا إلى الاستئناسِ بأحاديثَ ليست على شرطِه، فيذكرُها في الترجمةِ محذوفة الأسانيدِ معلَّقةً، متَّبِعًا في ذلك منهجًا دقيقًا سيأتي ذكرُه عند الحديثِ عن المعلَّقات، كما أنّ البخاريَّ يستأنسُ أيضًا في تراجمِه بالموقوفات والمقطوعاتِ والآثارِ عن السلف، اهتمامًا منه بهذا الغرض الثاني.

فـ«صحيحُ البخاريِّ» كما أنه يَشتمِلُ على الأحاديثِ الصَّحيحةِ التي هي موضوعُ الكتاب: فهو يَشتَمِلُ أيضًا على ما في تراجِمِ أبوابه مِن التَّعليقاتِ، والاستِنباطِ، وذِكرِ أقوالِ السَّلَفِ، وغير ذلك مما ليس داخلًا في موضوع كتابه.

قال الحافظُ ابنُ حجر ـ بعد الإشارةِ إلى موضوع الكتاب ـ: «ثمَّ رأى ألَّا يُخلِيَه مِن الفوائدِ الفِقْهيَّةِ والنُّكَتِ الحُكْميَّة، فاستخرَجَ بفَهمِه مِن المتونِ معانيَ كثيرةً فَرَّقَها في أبوابِ الكتابِ بحسَبِ تناسُبِها، واعتَنى فيه بآياتِ الأحكام، فانتزَعَ منها الدلالاتِ البديعَة، وسلكَ في الإشارةِ إلى تفسيرِها السُّبلَ الوسيعة»(١).

وبذلكَ جمعَ الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (الجامعِ الصَّحِيح) بين الرِّوايةِ والدِّراية، بين حِفظِ سنةِ رسولِ الله ﷺ وفَهْمِها. قال ابنُ المنيِّر في حديثِه عن تراجم البخاري: «وكأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحرَّجَ أن يُصَنِّفَ في الفقهِ

(١) (هُدى الساري) (ص/٨).

على نعتِ التصانيفِ المشحونةِ بالوقائع التي عسى كثيرٌ منها لم يقع، فيدخلَ في حيِّز المتكلِّف الذي هُدِّدَ بأنه لا يُعانُ على الصواب...

فهذا ـ والله أعلم ـ سِرُّ كون البخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ساقَ الفقهَ في التراجمِ سياقةَ المخلِّصِ للسُّنَن المحضةِ عن المُزاحِم، المستثيرِ لفوائد الأحاديثِ من مكامنِها، المستَبينِ من إشاراتِ ظواهرِها مغازيَ بواطنها. فجمعَ كتابُه العِلْمَين والخيرَين الجَمَّيْن، فحازَ كتابُه من السنةِ جلالتَها، ومن المسائل الفقهيَّةِ سلالتَها، وهذا غوصٌ ساعدَه عليه التوفيق، ومذهبٌ في التحقيقِ دقيق»[1].

يقصدُ ابنُ المنيِّر أنّ البخاريَّ قد حقَّقَ هدَفَين نبيلَين في كتابه على أكمل وجه:

أولهما: جمعُ الأحاديث وتمييزُها عمَّا يُزاحمُها من الاستنباطات والآراء الفقهية، وبذلك صارَ كتابُه مصدرًا مهمًّا من مصادر الحديثِ النّبويِّ الشريف.

والثاني: الاستنباطات الفقهيَّة من الأحاديث، مع عدم خلطها بتلك الأحاديث، بل إيرادها في التراجم خاصة، وبذلك صارَ كتابُه من أهمِّ مصادر كتب الفقه. وما ذكرَه ابنُ المنير قويٌّ ودقيق.

والخلاصة: أنّ البخاريَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أرادَ أن يكون كتابُه جامعًا بين الحديثِ والفقه، فلم يكن غرضُه رواية الحديث فقط بدون فقه؛ لأنه لا معنى للحديثِ بدون فقهه، كما أنه أرادَ أن يبيِّنَ أنه لا وزن للفقه إلا ما كان مبنيًّا على الأدلة الصحيحة، فصارَ كتابُه جامعًا للحديثِ والفقه.

---

(١) (المتواري على تراجم أبواب البخاري) لابن المنير (ص/٣٨ ـ ٣٩).

سادسًا: مكان تصنيفه:

نُقِلَ عن الإمام البخاريِّ أنه قال: «صنَّفتُ كتابي في المسجد الحرام، وما أدخلتُ فيه حديثًا حتى استخرتُ الله تعالى وصلَّيتُ ركعتين وتيَقَّنتُ صحَّتَه»(١).

وهذا يدلُّ على أنه ألَّفَه في مكة، وروي أنه ألَّفَه في بخارى، وقيل غير ذلك، وقد جمعَ ذلك النوويُّ والحافظُ ابنُ حجر وغيرُهما، قال النوويُّ رَحِمَهُ اللهُ: «ورُوينا عن عبدِ القدُّوس بن همامٍ قال: سمعتُ عدةً من المشايخ يقولون: حوَّلَ البخاريُّ تراجمَ جامعِه بين قبرِ النبيِّ ﷺ ومنبَرِه، وكان يُصلِّي لكلِّ ترجمةٍ ركعتين، وقال آخرون، منهم أبو الفضل محمدُ ابنُ طاهر المقدسي: صنَّفَه ببخارى، وقيل: بمكة، وقيل: بالبصرة، وكلُّ هذا صحيحٌ، ومعناه: أنه كان يصَنِّفُ فيه في كلِّ بلدةٍ من هذه البلدان؛ فإنه بقي في تصنيفه ستَّ عشرةَ سنةً كما سبق»(٢).

وقال الحافظُ ابنُ حجر بعد ذكرِ قولِ البخاريِّ أنه ألَّفَ صحيحَه في المسجد الحرام: «قلت: الجمعُ بين هذا وبين ما تقدَّمَ أنه كان يُصنِّفُه في البلاد: أنه ابتدأ تصنيفَه وترتيبَه وأبوابَه في المسجد الحرام، ثم كان يُخرج الأحاديثَ بعد ذلك في بلده وغيرِها، ويدلُّ عليه قولُه: إنه أقامَ فيه ستَّ عشرةَ سنة؛ فإنه لم يُجاوِرْ بمكة هذه المدة كلَّها...»(٣).

وقد يكون صنَّفَه طوال الرحلة، ثم اختارَ أن يكون التنقيحُ والمراجعةُ النهائيَّةُ في الحرمين الشريفَين؛ لِما لهما من المكانةِ في الإسلام، والله تعالى أعلم.

---

(١) (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٩).

(٢) انظر: مقدمة النووي لشرحه لصحيح البخاري، وانظر: (ما تمسُّ إليه حاجة القاري لصحيح البخاري) للنووي (ص/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦).

(٣) (هدى الساري) (ص/ ٤٨٩).



المبحث الثاني

رواةُ صحيحِ الإمام البخاري

ذكرَ الفِرَبريُّ أنّ الذين تحمَّلوا الصحيحَ عن الإمام البخاريِّ يبلغون تسعين ألفًا أو يزيدون[1]، ولذلك تعدَّدت رواياتُ الصحيح، كما تعدَّدَ رُواتُه، ولكن اشتَهَرَت من تلك الروايات روايةُ الفربريِّ (ت٣٢٠هـ) خاصةً، وذلك لإتقانِها، ولكون صاحبِها آخر الرواة سماعًا عن الإمام البخاري، ولكون روايتِه هي التي اتصلت بالسماع في جميع الأقطار.

وعن الفِرَبْريِّ انتشرَ الرواةُ في الأمصار والأقطار، وعلى رأسهم: الحَمُّوِيّ، والمستَمْلي، والكُشْمِيْهَني.

وقد روى عنهم الكثيرون أيضًا، وأشهرُ مَن روى صحيحَ البخاريِّ عن أولئك الثلاثةِ هو أبو ذرٍّ الهَرَويُّ، فروايتُه أشهَرُ رواياتِ الصحيح وأتقنُها وأضبطُها، وعنها يقولُ الحافظُ ابنُ حجر إنها أتقنُ الروايات؛ لضبطه لها، وتمييزِه لاختلاف سياقِها[2].

وقد ذكرَ الحافظُ ابنُ حجر وغيرُه[3] أنّ روايةَ صحيحِ البخاريِّ اتصلت لنا عن البخاريِّ من طرقٍ أربعة، وهي:

---

(١) انظر: (تاريخ بغداد) (٢/ ٩)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧٤)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٩١).

(٢) (فتح الباري) (١/ ٧).

(٣) انظر: (فتح الباري) (١/ ٥ ـ ٧)، (إرشاد الساري) (١/ ٥٦ ـ ٥٧).

١ ـ طريق أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفِرَبْري[١] (٢٣١ ـ ٣٢٠هـ)، وكان سماعُه للصحيح مرتَين: مرةً بفِرَبْر سنة (٢٤٨هـ)، ومرةً ببُخَارَى سنة (٢٥٢هـ).

٢ ـ طريق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النَّسَفي (ت٢٩٤هـ)، وكان من الحفَّاظ، وله تصانيف. وكان فاتَه من الصحيح أوراقٌ رواها بالإجازةِ عن البخاري.

٣ ـ طريق حماد بن شاكر النَّسَوي، قال الحافظ: «وأظنه مات في حدود التسعين، وله فيه فوتٌ أيضًا»[٢].

٤ ـ طريق أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة البَزْدَوي (ت٣٢٩هـ)، وهو آخرُ مَن حدَّثَ عن البخاريِّ بصحيحه.

وقد انفردَت روايةُ الفِرَبْريِّ من بين الروايات الأربعة المذكورة بكونها هي الوحيدة التي اتصلت بالسماع، أما الروايات الثلاثة الأخرى فبالإجازة، قال الحافظُ ابنُ حجر بعد ذكرِه لهذه الروايات: «والروايةُ التي اتَّصلت بالسماع في هذه الأعصارِ وما قبلها هي روايةُ محمد بن يوسف بن مطر بن صالح الفربري»[٣].

وقال ابنُ رُشَيد: «والطريقُ المعروف اليوم إلى البخاريِّ في مشارقِ الأرضِ ومغاربِها باتِّصال السماع: طريقُ الفربري، وعلى روايتِه اعتمدَ الناسُ لكمالها وقربِها وشهرةِ رجالِها... ثم تواترَ الكتابُ من الفِرَبري...»[٤].

---

(١) نسبة إلى مدينة «فِرَبْر»، وهي مدينةٌ إلى الجنوبِ من مدينة بخارى، تبعد نحو فرسخ من ضفة جيحون الشمالية، بإزاء مدينة «آمل»، في جمهورية أوزبكستان.

(٢) (فتح الباري) (١/ ٥).

(٣) (فتح الباري) (١/ ٤٩١ ـ ٤٩٢).

(٤) (إفادة النَّصيح في التعريفِ بسند الجامع الصَّحيح) لابن رشيد السبتي (ص/١٨ ـ ١٩).

وقد بيَّنَ الحافظُ ابنُ حجر أنَّ له زياداتٍ قليلةً على صحيح البخاري[١].

أما روايةُ الفِرَبْري:

فأشهرُ مَن روى عنه صحيحَ البخاري واتصلت عنه الرواية تسعةٌ من الحفاظ، وهم[٢]:

١ ـ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمُّويه الحَمُّويِيُّ السَّرَخْسي (٢٩٣ ـ ٣٨١هـ). وقد رحلَ إلى الفِرَبْرِيِّ سنة (٣١٤هـ)، وسمعَ منه فيها، وقيل في السنة التي تليها، وقيل في التي تليها (٣١٦هـ). رواه عنه أبو ذر الهَرويُّ (ت٤٣٥هـ)، وأبو الحسن عبدُ الرحمن بن محمد بن المظَفَّر الدَّاودي (ت٤٦٧هـ).

٢ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستَمْلي البَلْخي (ت٣٧٦هـ). وقد سمع من الفربريِّ في سنة (٣١٤هـ). وروى عنه أبو ذر الهروي (٤٣٥هـ)، وعبدُ الرحمن بن عبد الله الهمداني (ت٤١١هـ).

٣ ـ أبو الهيثم محمد بن مكي بن محمد بن زُرَاع[٣] الكُشْمِيهَني[٤] المروزي (٣٨٩هـ). وقد ذكرَ أنه سمع من الفربريِّ في ربيع الأول من سنة (٣٢٠هـ). وكانت الرحلةُ إليه في سماع الصحيح، وهو آخرُ مَن حدَّثَ

---

(١) (فتح الباري) (١/ ٢٤٦)، بعد شرحه لحديث (١٠٠) من صحيح البخاري.

(٢) (إفادة النَّصيح) (ص/ ٢١ ـ ٢٣)، (فهرست ابن خير) (ص/ ٩٤)، (هُدى الساري) (ص/ ٥ ـ ٦).

(٣) هكذا ـ بتخفيف الراء ـ ضبطَه ابنُ رشيد، وبعضُهم ضبطَه بتشديد الراء، انظر: (إفادة النصيح) (ص/ ٣٦ ـ هامش).

(٤) (الكُشْمِيهَني) نسبة إلى قرية (كُشْمِيهَن)، وهي قريةٌ على مرحلةٍ من مدينة (مرو) في طريق بخارى. انظر: (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ٤٤٢).

بمرو، وبقي بعده أبو علي الكُشاني[١]. ورواه عنه أبو ذر الهروي، وأبو سهل محمدُ بنُ أحمد الحفصي (ت٤٦٦هـ)، وكَرِيمَةُ بنتُ أحمد المروزية (ت٤٦٣هـ).

٤ ـ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن (ت٣٥٣هـ)، وعنه: عبدُ الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أسد الجهني (ت٣٩٥هـ).

٥ ـ الفقيه أبو زيد محمد بن أحمد المروزي (ت٣٧١هـ)، وعنه: الحافظُ أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، والحافظُ أبو محمد عبدُ الله بنُ إبراهيم الأصيلي (ت٣٩٢هـ)، والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي (ت٤٠٣هـ).

٦ ـ أبو أحمد محمد بن محمد الجرجاني (ت٣٧٣، أو٣٧٤هـ)، وعنه: أبو نعيم (ت٤٣٠هـ)، والقابسي (ت٤٠٣هـ).

٧ ـ أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأَخْسِيكَثِي[٢]. رواه عنه إسماعيلُ بن إسحاق بن إسماعيل الصفار الزاهد.

٨ ـ أبو علي محمد بن عمر بن شَبُّوْيه، وعنه: سعيدُ بنُ أحمد بن محمد الصوفي العَيَّار (ت٤٥٧هـ)، وعبدُ الرحمن بن عبد الله الهمداني (ت٤١١هـ).

٩ ـ أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشاني[٣] (ت٣٩١هـ)، وهو آخرُ مَن حدَّثَ بالصحيحِ عن الفِرَبْري، وعنه: أبو

---

(١) (إفادة النَّصيح) (ص/٣٨).

(٢) نسبة إلى مدينة «أَخْسِيكَث»، وكانت مركز إقليم «فرغانة»، تقع على ضفة نهر سيحون الشمالية، أقصى الجنوب الشرقيِّ من «أوزْبكستان»، بالقرب من الحدودِ مع «قرغيزستان»، وهي اليوم خرائب وأطلال.

(٣) نسبة إلى مدينة «الكُشانية» أو «الكُشاني»، وكانت أعمر مدن الصغد، تقع إلى الشمال من مدينة «سمرقند» بـ(١٤) فرسخًا، وموقعُها اليوم في وسط جنوب «أوزبكستان».

العباس جعفرُ بنُ محمد المستغفري (ت٤٣٢هـ).

وأشهرُ هؤلاء التسعةِ هم الثلاثة الأولون، وأشهرُ مَن روى عنهم هو أبو ذر عبدُ بنُ أحمد الهَرَوي ثم المكي (٣٥٥ ـ ٤٣٥هـ)[١]، سمعَه من السرخسيِّ بمدينة «هراة» سنة (٣٧٣هـ)، ومن المستَمليِّ بـ«بَلخ» سنة (٣٧٤هـ)، ومن الكُشميهَنيِّ بـ«كُشْمِيْهَن» سنة (٣٨٩هـ).

وروايةُ أبي ذر هي المعروفةُ في الشرق والغرب، قال ابنُ رُشَيد: «حدَّثَ عن أبي ذر مَن لا يُحيطُ به الحصر، ومن أشهر الطرق المشرقِيَّةِ عنه في صحيح البخاري: روايةُ ابنِه أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، عنه.

وسمعَه عليه من الأندلسيِّين العددُ الكثير، ومن أشهر الطرق المعروفةِ اليومَ بالمغرب التي اعتمدَها الرواةُ: روايةُ القاضي أبي الوليد الباجي عنه، وأبي العباس العذري، وأبي عبد الله ابن شريح المقري، وأبي عبد الله ابن منظور القيسي»[٢].

ومن طريق أبي مكتوم روى الحافظُ ابنُ حجر روايةَ أبي ذر[٣].

وإذا كانت الرواياتُ قد تشعَّبت وانتشَرَت في العالم الإسلامي: فمعتَمَدُ المغاربة روايةُ ابن سعادة، وهو أبو عمران موسى بن سعادة (ت٥٢٢هـ)، أخذَها ابنُ سعادة عن الإمام الصَّدَفيِّ[٤]، عن أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ)، عن أبي ذر الهروي.

---

(١) هو من تلاميذ الدارقطنيِّ والباقلاني ـ وعلى يديه تَمشْعَرَ وتمذهبَ بمذهب المالكية ـ، وهو من شيوخ القاضي أبي الوليد الباجي، ولد في مدينة «هراة» التي ينتسبُ إليها، وجاورَ بمكّة، وصنَّفَ التصانيف، قال الخطيب: كان ثقةً ضابطًا ديِّنًا. انظر: (تاريخ بغداد) (١١/ ١٤١)، (سير أعلام النبلاء) (١٧/ ٥٥٤).

(٢) (إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح) لابن رشيد (ص/ ٤٤ ـ ٤٥).

(٣) (هُدى الساري) (ص/ ٦).

(٤) هو أبو علي حسين بن محمد بن فِيْرُّه بن حَيُّون بن سُكَّرَة الصدفي الأندلسي =

بينما اشتَهَرَت في الشرق روايةُ أبي الوقت[١]، عن الداودي[٢]، عن الحمُّوِيِّ، عن الفربري، عن البخاري[٣].

ورواها عن أبي الوقت كثيرون، واشتهرت روايةُ الزَّبيديِّ[٤] عنه،

= السَّرَقُسْطي، المعروف بابن سُكَّرة، من تلاميذ الباجي، إمام عصره ووحيدُ دهره، ومن أشهر رُواة صحيح البخاريِّ عن الباجي. ترجمته في: (الصلة) (١/ ١٤٤ ـ ١٤٦)، (الديباج المذهب) (١/ ٣٣٠ ـ ٣٣٢)، (السير) (١٩/ ٣٧٦).
(قال ابن فرحون: «وفِيْرُّه: اسم عجمي بلغة أعاجم الأندلس، ومعناه الحديد، وهو بكسر الفاء، وسكون الياء المثناة من تحت، وتشديد الراء المهملة وضمها، وحَيُّون: بحاء مهملة مفتوحة، بعدها ياء مثناة من تحت مشددة مضمومة، وهو اسم مصغر من يحيى» اهـ. وربما كتبوها فيارة).
وقد نسخَ الصدفيُّ صحيحَ البخاريِّ بخطِّ يده، ونسختُه من أشهر النُّسَخ دقَّةً وضبطًا، وتناوبَها جِلَّةٌ من العلماء. قال عنها السخاوي: «هذا الأصلُ هو الذي ظفرَ به شيخُنا ابنُ حجر العسقلاني، وبنى عليه شرحَه (الفتح)، واعتمد عليه»
وذكرَ الشيخ عبدُ الحي الكتَّاني أنّ هذه النسخة ـ التي بخطِّ الصدفي ـ توجد اليوم بـ(جَغْبُوب) بليبيا، بخزانة الزاوية السنوسية، بصحراء طرابلس. انظر: (فهرس الفهارس) (٢/ ١١٢). وقد نشرَ الدكتور عبد الهادي التازي بحثًا عن هذه النسخة بعنوان (مخطوطة وحيدة في العالم: صحيح البخاري بخط الحافظ الصدفي)، وذكرَ فيه أنَّ المخطوطَ قد نُقِلَ إلى محلِّ إقامة الملك الإدريسي ابن المهدي بمدينة طبرق، وذلك بطلبٍ وإلحاحٍ من الملك المذكور.

(١) هو عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إبراهيم بن إسحاق السجزي الهروي (٤٥٨ ـ ٥٥٣هـ)، كان اسمُه محمدًا فسمَّاه الإمامُ عبدُ الله الأنصاري الهروي عبدَ الأول، وكنَّاه بأبي الوقت، ولد بهراة، وتوفي ببغداد، وكان سماعُه للصحيح سنة (٤٦٥هـ) مع والده، وهو في السابعةِ من عمره. ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (٢٠/ ٣٠٣)، (تذكرة الحفاظ) (٤/ ١٣١٥).

(٢) هو أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي البوشَنْجي (ت٣٧٤ ـ ٤٦٧هـ)، وبوشنج مدينةٌ إلى الغرب من مدينة هراة، كان سماعُه للصحيح من الحمُّوي سنة (٣٨١هـ). ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٨/ ٢٢٢).

(٣) (ما تمسُّ إليه حاجة القاري لصحيح البخاري) للنووي ـ ضمن مجلة السنة النبوية الصادرة من جمعية الإمام البخاري بالمغرب، العدد الرابع ـ (ص/ ٤٩٣)، وبهذه الطريق رواه ابنُ الأثير في (جامع الأصول) كما ذكرَ في مقدمته (١/ ١١٧).

(٤) هو أبو عبد الله الحسين بن أبي بكر المبارك بن محمد الزَّبيدي (٥٤٥ ـ ٦٣١هـ)، =

واشتهرت روايةُ اليُونينيِّ عن الزَّبيدِيِّ[١]، وهو أبو الحسن علي بن محمد ابن أحمد اليونيني (٦٢١ ـ ٧٠١هـ).

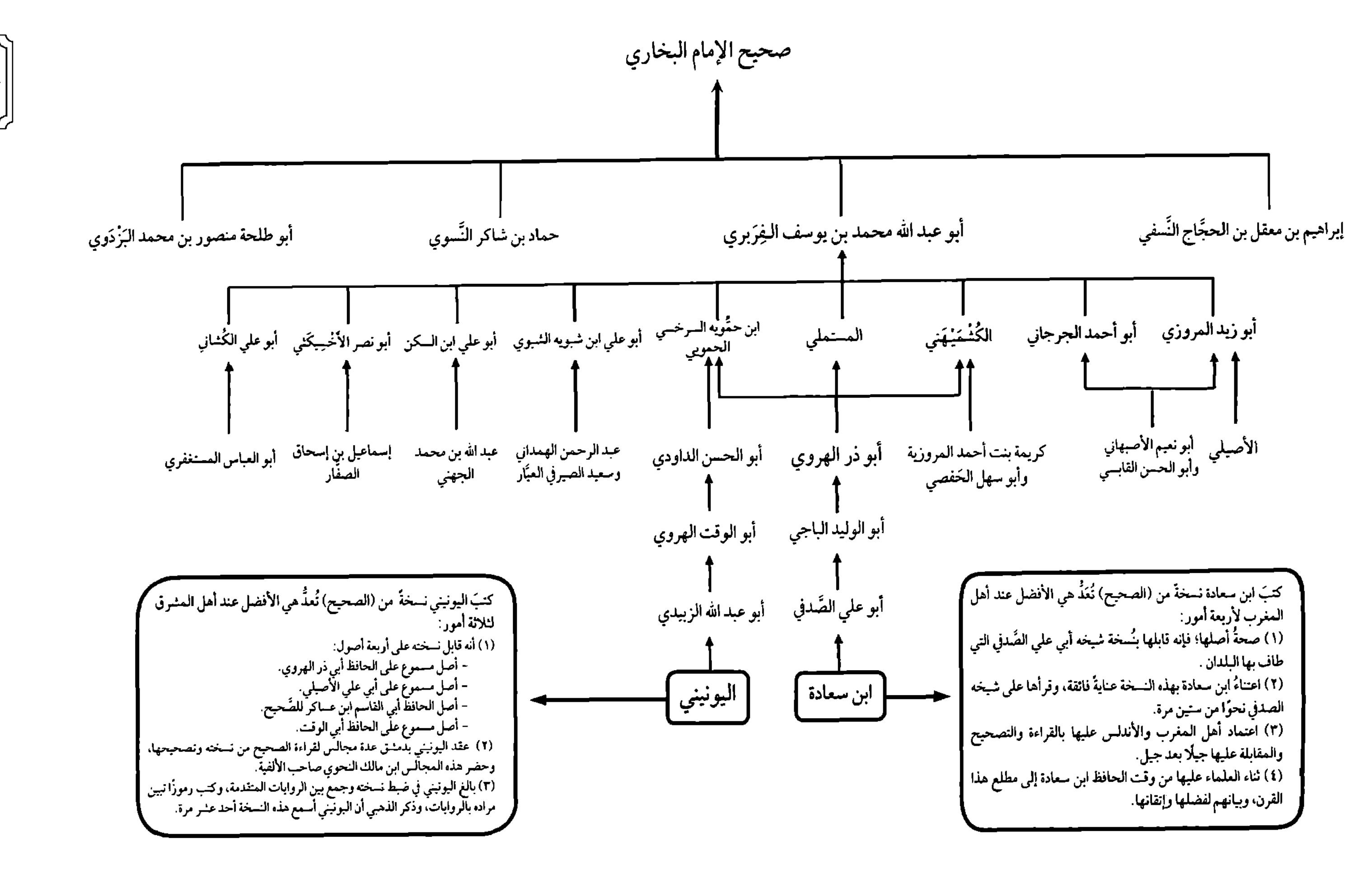
وكان اليونينيُّ قد قرأ الصحيحَ على محمد بن عبد الله بن مالك الجَيّاني النحوي صاحب الألفية في النحو، وقد تحدَّث عن نسخةِ اليونينيِّ القسطلانيُّ في مقدمة شرحِه لصحيح البخاري[٢]، وسيأتي الحديثُ عنها في مبحث طبعات صحيح البخاريِّ ـ إن شاء الله تعالى ـ.

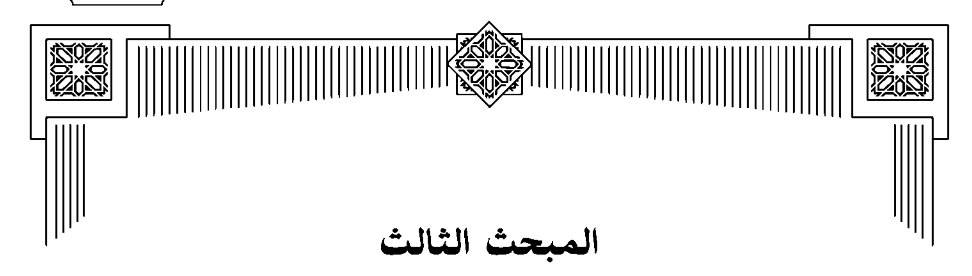
ونسخةُ أبي عليٍّ الصَّدَفي وتلميذِه ابنِ سعادة، وكذلك نسخةُ اليونِينِيِّ: أشهرُ النسخِ المتوفِّرَةِ لصحيح البخاريِّ الآن.

= والزَّبيديُّ نسبة إلى بلدة زَبيد في اليمن، وكان سماعُه للصحيح من أبي الوقت سنة (٥٥٣هـ)، قدم إلى دمشق سنة (٦٠٣هـ)، وأسمعَ بها صحيح البخاري وغيرَه، وألحقَ الأحفادَ بالأجداد. ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (٢٢/ ٣٥٧).

(١) انظر: (مدرسة الإمام البخاريِّ في المغرب) للدكتور يوسف الكتاني (١/ ٥٥).

(٢) انظر: (إرشاد الساري) للقسطلاني (١/ ٥٦ ـ ٥٧).


صحيح الإمام البخاري
إبراهيم بن معقل بن الحجَّاج النَّسفي
أبو عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبري
حماد بن شاكر النَّسوي
أبو طلحة منصور بن محمد البَزْدَوي
أبو زيد المروزي
أبو أحمد الجرجاني
الكُشْمِيْهَني
المستملي
ابن حمُّويه السرخسي الحموي
أبو علي ابن شبويه الشبوي
أبو علي ابن السكن
أبو نصر الأَخْسِيكَثي
أبو علي الكُشاني
الأصيلي
أبو نعيم الأصبهاني وأبو الحسن القابسي
كريمة بنت أحمد المروزية وأبو سهل الحَفصي
أبو ذر الهروي
أبو الحسن الداودي
عبد الرحمن الهمداني وسعيد الصيرفي العيَّار
عبد الله بن محمد الجهني
إسماعيل بن إسحاق الصفَّار
أبو العباس المستغفري
أبو الوليد الباجي
أبو الوقت الهروي
أبو علي الصَّدفي
أبو عبد الله الزبيدي
ابن سعادة
اليونيني
كتبَ ابن سعادة نسخةً من (الصحيح) تُعَدُّ هي الأفضل عند أهل المغرب لأربعة أمور:
(١) صحةُ أصلها؛ فإنه قابلها بنُسخة شيخه أبي علي الصَّدفي التي طاف بها البلدان.
(٢) اعتناءُ ابن سعادة بهذه النسخة عنايةً فائقة، وقرأها على شيخه الصدفي نحوًا من ستين مرة.
(٣) اعتماد أهل المغرب والأندلس عليها بالقراءة والتصحيح والمقابلة عليها جيلًا بعد جيل.
(٤) ثناء العلماء عليها من وقت الحافظ ابن سعادة إلى مطلع هذا القرن، وبيانهم لفضلها وإتقانها.
كتبَ اليونيني نسخةً من (الصحيح) تُعدُّ هي الأفضل عند أهل المشرق لثلاثة أمور:
(١) أنه قابل نسخته على أربعة أصول:
- أصل مسموع على الحافظ أبي ذر الهروي.
- أصل مسموع على أبي علي الأصيلي.
- أصل الحافظ أبي القاسم ابن عساكر للصَّحيح.
- أصل مسموع على الحافظ أبي الوقت.
(٢) عقد اليونيني بدمشق عدة مجالس لقراءة الصحيح من نسخته وتصحيحها، وحضر هذه المجالس ابن مالك النحوي صاحب الألفية.
(٣) بالغ اليونيني في ضبط نسخته وجمع بين الروايات المتقدمة، وكتب رموزًا تبين مراده بالروايات، وذكر الذهبي أن اليونيني أسمع هذه النسخة أحد عشر مرة.



المبحث الثالث

عَددُ أحاديث صحيح البخاري
وعددُ الأحاديث التي صُنِّفَ منها

أولًا: عددُ أحاديث صحيح البخاري:

حرَّرَ الحافظُ أبو الفضل بنُ طاهر عددَ الأحاديث في صحيح البخاريِّ إجمالًا وتفصيلًا، ونقلَه النوويُّ وابنُ الملقِّن وغيرُهما[١]، وقد نقلَه أيضًا الحافظُ ابنُ حجر[٢]، ولكن انتقدَ هذا التحرير، وحرَّر عددَ الأحاديث المرفوعة والمعلَّقة تفصيلًا وإجمالًا تحريرًا لا مزيدَ عليه، وإليك خلاصةَ ما انتهى إليه في ذلك على سبيل الإجمال:

١ ـ عددُ الأحاديث المرفوعةِ الموصولة، بما فيها المكررة: (٧٣٩٧) حديثًا.

٢ ـ عدَدُ الأحاديث المرفوعة المعلَّقة، بما فيها المكررة: (١٣٤١) حديثًا.

٣ ـ عددُ ما فيه مِن المتابعَات والتنبيه على اختلاف الروايات:

---

(١) انظر: (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٢٠)، (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (١/ ٧٥)، (ما تمسُّ إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري) للنووي (ص/٤٩٧ ـ ٤٩٩) ـ ضمن مجلة السنة المغربية ـ، (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقن (٢/ ٣٣ ـ ٤٢).

(٢) انظر: (هُدى الساري) (ص/ ٤٦٥ ـ ٤٦٩).

(٣٤٤) حديثًا.

٤ ـ عددُ ما فيه من الموصول والمعلَّق والمتابعات المرفوعة بالمكررة: (٩٠٨٢) حديثًا.

٥ ـ عددُ الأحاديث المرفوعة الموصولة، بدون تكرار: (٢٦٠٢) حديثًا.

٦ ـ عدد الأحاديث المعلَّقة، بدون تكرار: (١٥٩) حديث.

٧ ـ عدد الأحاديث المرفوعة، موصولةً أو معلقةً، بدون تكرار: (٢٧٦١) حديثًا.

وهذه الأعدادُ إنما هي في المرفوع خاصةً، دون ما في الكتابِ من الموقوفاتِ على الصحابة، والمقطوعاتِ عن التابعين ومَن بعدهم.

وبعد ذكرِ الحافظِ ابنِ حجر لعدد أحاديث صحيح البخاريِّ إجمالًا وتفصيلًا قال: «فجميعُ ما في الكتابِ على هذا بالمكَرَّرِ **تسعةُ آلافٍ واثنان وثمانون** حديثًا، وهذه العدَّة خارجٌ عن الموقوفات على الصحابةِ والمقطوعاتِ عن التابعين فمَن بعدهم، وقد استوعَبتُ وَصْلَ جميع ذلك في كتاب (تغليق التعليق)، وهذا الذي حرَّرتُه مِن عدَّةِ ما في صحيح البخاري تحريرٌ بالغٌ فتحَ الله به، لا أعلم مَن تقدَّمَني إليه، وأنا مُقِرٌّ بعدم العصمةِ من السهو والخطأ، والله المستَعان»[(١)].

رحمَ الله الحافظَ ابنَ حجر وغفرَ له على خدمتِه للسنة النبويةِ عمومًا، ولهذا الكتاب خصوصًا، وجزاه ـ وجميعَ مَن خدمَ السنة ـ خير الجزاء.

هذا، وعددُ أحاديث صحيح البخاريِّ حسبَ ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي هو: **(٧٥٦٣)**، والاختلافُ في عدِّه وعدِّ الحافظِ ابن

(١) (هُدى الساري) (ص/ ٤٦٩).

حجر قد يرجعُ إلى أمرين:

الأول: اختلافُ النسخ تقديمًا وتأخيرًا وتبويبًا وحجمًا.

الثاني: اختلافُ طريقة العَدِّ، فربما عدَّ بعضُهم الحديثَين والثلاثة حديثًا واحدًا، والله تعالى أعلم.

ثانيًا: عدَدُ الأحاديث التي انتخبَ منها صحيحَه:

نُقلَ عن الإمام البخاريِّ أنه قال: «صنَّفتُ كتابي الصَّحيحَ لِستَّ عشرةَ سنة، خرَّجتُه من ستِّمائة ألفِ حديثٍ، وجعلتُه حجةً فيما بيني وبين الله تعالى»[(١)].

وهذا يدلُّ على أنّ هذه المجموعة التي أودعَها في صحيحه تمثِّلُ جزءًا يسيرًا مما جمعَه من الأحاديث، وسببُ ذلك أنه لم يودِع صحيحَه حديثًا إلّا بعد التأكُّدِ من صحتِه، كما سبق في قوله: «ما أدخلتُ فيه ـ يعني (الجامع الصحيح) ـ حديثًا إلَّا بعد ما استخرتُ الله تعالى، وصلَّيتُ ركعتين وتيَقَّنتُ صحتَه»[(٢)].

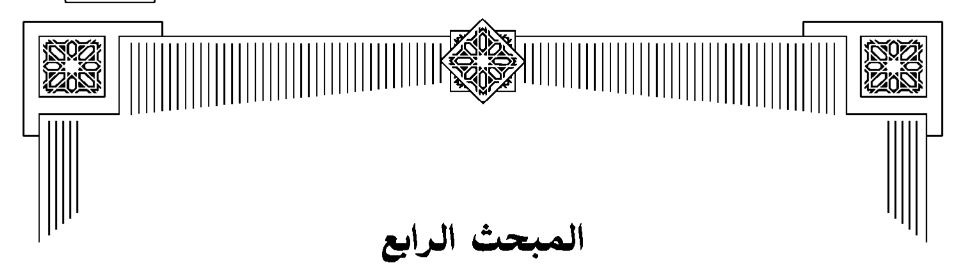
بل إنه لم يودِع فيه كلَّ الأحاديث الصحيحة، بل انتخبَ منها هذه المجموعة، وتركَ الكثير من الأحاديث الصحيحة مخافة الطول، يقول البخاري: «لم أخرج هذا الكتابَ إلا صَحيحًا، وما تركت من الصحيح أكثر». وروَى إبراهيمُ بنُ معقل عنه أنه قال: «ما أدْخَلْتُ في كتابي (الجامع) إلَّا ما صَحَّ، وتركتُ من الصِّحاح لحال الطول»[(٣)].

---

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧٢)، (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٤٩).

(٢) (تغليق التعليق) (٥/ ٤٢١)، (هُدى الساري) (ص/ ٤٨٩).

(٣) (الكامل) لابن عدي (١/ ١٣١)، (تاريخ بغداد) (٢/ ٩)، (التعديل والتجريح) (١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠).



المبحث الرابع

مكانةُ صحيح الإمام البخاريّ
وثناء العلماء عليه، وتلَقِّيهم له بالقبول

يُعَدُّ صحيح الإمام البخاري أصحَّ كتابٍ بعد القرآن على الإطلاق، وهو ـ كما قال الإمامُ الذهبيُّ ـ: «أجلُّ كتب الإسلام، وأفضلُها بعد كتاب الله تعالى»[1].

وقد أثنى عليه العلماءُ بما هو أهلُه، ومما قالوا في الثناء عليه:

قال الحافظُ عبدُ الغني المقدسيُّ (ت٦٠٠هـ) في كتابه الكمال ـ وتبعَه المزيُّ ـ: «الإمام أبو عبد الله الجعفي مولاهم البخاري صاحب (الصَّحيح)، إمامُ هذا الشأن، والمقتدى به فيه، والمعوَّل على كتابه بين أهل الإسلام»[2].

وقال أبو عمرو ابن الصلاح في علوم الحديث ـ بعد ذكرِه أنّ أولَ مَن صنَّفَ في الصَّحيح البخاريُّ ثم مسلم ـ: «وكتاباهما أصحُّ الكتبِ بعد كتاب الله العزيز»، ثم قال: «ثمَّ إنَّ كتابَ البخاريِّ أصحُّ الكتابَين، وأكثرُهما فوائد»[3].

وقال النووي (ت٦٧٦هـ): «اتَّفقَ العلماءُ ـ رحمهم الله ـ على أنَّ

---

(١) (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٤٢).

(٢) (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٤٣١).

(٣) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ١٨).

أصحَّ الكتبِ بعد القرآنِ العزيز: الصَّحيحان؛ البخاري ومسلم، وتلَقَّتْهما الأمةُ بالقبول، وكتابُ البخاريِّ أصحُّهما وأكثرُهما فوائدَ ومعارفَ ظاهرة وغامضة، وقد صحَّ أنَّ مسلمًا كان ممن يَستفيد مِن البخاريِّ ويَعترِفُ بأنه ليس له نظيرٌ في علم الحديث»[١].

وقال الذهبيُّ (ت٧٤٨هـ) في ترجمة البخاري: «وأمَّا جامعُه الصحيح: فأجلُّ كتب الإسلام، وأفضلُها بعد كتاب الله تعالى»[٢].

وقال ابنُ السبكي (ت٧٧١هـ): «وأمَّا كتابُه (الجامع الصَّحيح) فأجَلُّ كتبِ الإسلامِ وأفضلُها بعد كتابِ الله...»[٣].

وقال عنه الحافظُ ابن كثير (ت٧٧٤هـ): «وكتابُه (الصحيح) أجمعَ على قبوله وصحَّةِ ما فيه أهلُ الإسلام»[٤].

وقال الحافظُ ابنُ الملقِّن (ت٨٠٤هـ) في مقدمة شرحه (التوضيح): «فهذه نُبَذ مهمة.. على صحيح الإمامِ أمير المؤمنين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.. الذي هو أصَحُّ الكتب بعد القرآن، وأجلُّها، وأعظمُها، وأعمُّها نفعًا بعد الفرقان»[٥].

وقال الحافظُ ابنُ حجر (ت٨٥٢هـ) في مقدمة (الفتح): «وقد رأيتُ الإمامَ أبا عبد الله البخاريَّ في جامعِه الصَّحيح قد تصدَّى للاقْتِباسِ مِن أنوارِهما البَهِيَّة ـ يعني الكتابَ والسنَّة ـ تقريرًا واستِنْباطًا، وكَرَع من مناهِلِهما الرَّوِيَّةِ انتزاعًا وانتِشاطًا، ورُزِقَ بحُسن نيَّتِه السَّعادةَ فيما جمَعَ

(١) (مقدمة النووي لشرحه لصحيح مسلم) (ص/ ١٤).
(٢) (تاريخ الإسلام) (٦/ ١٤٢).
(٣) (طبقات الشافعية الكبرى) له (٢/ ٢١٥).
(٤) (البداية والنهاية) له (١٤/ ٥٢٧) ـ بتصرف يسير ـ.
(٥) (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) له (١/ ٩).

حتى أذْعَنَ له المخالِفُ والموافِق، وتلَقَّى كلامَه في الصَّحيحِ بالتَّسْليمِ المُطاوِعُ والمفَارِق...»[١].

وقال الإمام الشوكانيُّ في مَطلَع كتابه (قطر الولي على حديث الولي) ـ وهو حديث «مَن عادَى لي ولَيًّا فقد آذنتُه بالحرب»[٢] ـ قال: «ولا حاجةَ لنا في الكلامِ على رجالِ إسناده؛ فقد أجمعَ أهلُ هذا الشأن أنَّ أحاديثَ الصَّحيحين أو أحدهما كلَّها مِن المعلوم صدقُه المتلَقَّى بالقبول، المجمَع على ثبوتِه، وعند هذه الإجماعات تَندَفِعُ كلُّ شبهة، ويزولُ كلُّ تَشكيك، وقد دفعَ أكابرُ الأئمةِ مَن تعرَّضَ للكلام على شيءٍ ممّا فيهما، وردُّوه أبلغَ ردٍّ، وبَيَّنوا صحتَه أكملَ بيان، فالكلامُ على إسناده بعد هذا لا يأتي بفائدةٍ يُعتَدُّ بها، فكلُّ رُواتِه قد جاوَزوا القنطرة، وارتفعَ عنهم القيلُ والقال، وصارُوا أكبرَ مِن أن يُتَكَلَّم فيهم بكلام، أو يَتناولَهم طعنُ طاعن، أو توهينُ موهِن»[٣].

وقال أبو عامر الفضلُ بن إسماعيل الجرجانيُّ الأديب فيه[٤]:

صحيحُ البخاريِّ لو أنصَفوهُ ... لَمَا خُطَّ إلَّا بماءِ الذَّهَبْ[٥]

---

(١) (هُدى الساري مقدمة فتح الباري) (ص/ ٣).

(٢) وهو حديث أبي هريرة ﷺ، أخرجه البخاريُّ في (صحيحه) (ح/ ٦٥٠٢).

(٣) (قطر الولي على حديث الولي) (ص/ ٢٣٠ ـ ٢٣١).

(٤) انظر: (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري) للقسطلاني (١/ ٤٣ ـ ٤٤).

(٥) وقال الشيخ محمد بن عبد الحق العقيلي المكي معارضًا لهذه القصيدة ـ كما في (إتحاف القاري بمعرفة جهود العلماء على صحيح البخاري) لمحمد عصام عرار الحسيني (ص/ ١٣) ـ:

صحيحُ البخاريِّ لو أنصفوا ... لَمَا خُطَّ إلَّا بماء البَصَرْ
وما ذاكَ إلَّا لضبطِ الأصول ... وعدْلِ الرواةِ بنقلِ الخبر
وفيه علومُ الورَى حجة ... تضمَّنَها قولُ خير البشر
وقد فاقَ فضلًا على غيرِه ... فأضحى إمامًا لكتب الأثر

هو الفَرقُ بينَ الهُدى والعَمَى
هو السدُّ دون العَنا والعَطَبْ

أسانيدُ مثلُ نجوم السَّماءِ
أمامَ متونٍ كمثل الشُّهُبْ

به قامَ ميزانُ دِينِ النبيِّ
ودَانَ له العُجْمُ بعد العَرَبْ

حجابٌ مِن النارِ لا شكَّ فيهِ
يُمَيِّزُ بينَ الرِّضَا والغضب

وخيرُ رفيقٍ إلى المصْطفى
ونورٌ مبينٌ لكَشْفِ الرِّيَب

فيا عالِمًا أجمعَ العالمونَ
على فضلِ رتبتِه في الرُّتَب

سبقْتَ الأئمةَ فيما جمعْتَ
وفُزْتَ على رغْمهم بالقَصَب

نَفَيْتَ السَقيمَ من الغافلينَ
ومَن كان مُتَّهَمًا بالكذب

وأثبَتَّ مَن عَدَّلَتْهُ الرُّواةُ
وصَحَّتْ روايتُه في الكُتُب

وأبْرَزْتَ في حسْنِ ترتيبِهِ
وتَبْويبِه عجَبًا لِلْعَجب

فأعطاكَ ربُّكَ ما تَشْتَهِيهِ
وأجزَلَ حظَّكَ فيما يَهَبْ

هذه أمثلةٌ لكلامِ العلماء في صَحيح البخاريِّ، وبيان علوِّ درجتِه وتلقِّي الأمة له ولصحيح الإمامِ مسلمٍ بالقبول.



المبحث الخامس

عنايةُ العلماء وجهودُهم على (صحيح الإمام البخاري)

مما يبيِّنُ عظمة هذا الكتاب: اهتمامُ العلماء به، وقبولُه عند علماء الأمة، عدا أهلِ البدع والضلالات، وما زال العلماءُ يخدمونه منذ ألَّفه مصنِّفُه إلى يومنا هذا، وإلى ما شاء الله تعالى، وكم من مصنفاتٍ اندثَرَت، فلم يبقَ لها أثر، ولا لأصحابها خبر، وكم من مصنَّفاتٍ محبوسةٍ في مكتباتِ المخطوطاتِ لم تَرَ النور، ولم ينتفع بها طلَّابُ العلم في سائر البقاع والعصور.

وقد تنوَّعَت جهودُ العلماء حول هذا الكتاب؛ فمِن العلماءِ مَن ألَّفَ له شروحًا جامعة، ومنهم مَن جمعوا رجالَه، وآخرون بحثُوا في أبوابه الفقهيَّةِ وتراجِمه، وبعضُهم شرَحَ غريبَه، إلى غير ذلك من أنواع الجهود التي حامت حول هذا الكتاب العظيم، ومن المؤكَّد أنه لا يُنافِسُه في ذلك أي كتابٍ من الكتب الدينية بعد كتاب الله ﷻ.

وقد قام الدكتور محمد عصام عرار الحسيني بجمع ما تيسَّرَ له من الشروح والتعليقات على صحيح البخاري فبلغ ما ذكرَه (٣٧٥) مؤلَّفًا، وذلك في كتابه «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري»، وذكر الباحثُ خالد الرباط ـ في مقدِّمته لكتاب التوضيح شرح الجامع الصحيح ـ: أنَّ الدكتورَ الحسينيَّ لم يستوعِب كلَّ ما كُتِب حول البخاري، ثم ذكرَ بعضَها، وهي (١٤٣) عنوانًا كلها حول صحيح

البخاري، وأنه بصدد جمعها كلها في كتاب مستقل[١].

وسأذكرُ هنا بعضَ ما كُتِبَ حوله، مقتصِرًا في ذلك على الأهمِّ والأشهر:

أولًا: الشروح الجامعة:

شُرِحَ هذا الكتاب بشروح كثيرةٍ جدًّا سيأتي ذكرُها في المبحث السادس.

ثانيًا: شرح الغريب:

١ ـ «شرح القزاز»: للعلَّامة أبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القيرواني القزاز (ت٤١٢هـ)، وسمَّاه بعضُهم «تفسير غريب البخاري»[٢].

٢ ـ «شرح غريب الجامع الصحيح»: للحافظ محمد بن أحمد بن محمد بن خيثمة الجياني الأندلسي (ت٥٤٠هـ).

٣ ـ «الإفصاح عن معاني الصِّحاح»: للوزير أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني الحنبلي (ت٥٦٠هـ)، وهو شرحٌ لكتاب «الجمع بين الصحيحين» للحميدي.

٤ ـ «شرح غريب البخاري»: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله اليفرني الفاسي المغربي المشهور بالمكناسي (ت٩٠٧هـ، وقيل: ٩١٨هـ)، وهو مخطوط.

وجميعُها ـ سوى الثالث ـ غير مطبوعة.

---

(١) انظر: (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) (١/ ١٠١ ـ ١٩٤).

(٢) انظر: (الجواهر والدرر) للسخاوي (٢/ ٧١٢)، (مقدمة اللامع الدراري).

ثالثًا: الكتب الخاصَّة بتراجم أبوابه، والدراسات المتعلقة بفقهه من خلال التراجم[١]:

أ. الكتب الخاصة بتراجم أبوابه:

١ ـ «تراجم أبواب صحيح البخاري»: للإمام ابن حزم الظاهري. ولا يُعرف عنه، وبعضُهم ذكرَ أنه شرحٌ مختصَرٌ للصحيح، ولكن ذكرَ الذهبيُّ أنه خاصٌّ بتراجم أبوابه[٢].

٢ ـ «المتواري على تراجم أبواب البخاري»: للقاضي العلامة ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور الإسكندراني المعروف بابن المنيِّر (ت٦٨٣هـ)، وهو كتابٌ نفيس، وقد نقلَ الحافظُ ابنُ حجر معظمَ هذا الكتاب، إن لم يكن كلَّه، وهو مطبوع.

٣ ـ «ترجمان التراجم في إبداء تراجم البخاري»: للإمام محمد بن عمر بن محمد السَّبْتي، المعروف بابن رُشَيد (ت٧١١هـ).

٤ ـ «مناسبات تراجم البخاري»: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، وهو تلخيصٌ لكتاب ابن المنيِّر.

٥ ـ «تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح»: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ).

٦ ـ «شرح تراجم صحيح البخاري»: للشَّاه ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦هـ).

---

(١) انظر: (سيرة الإمام البخاري) للمباركفوري (ص/١٧٢)، مقدمة محقق (المتواري) الشيخ صلاح الدين مقبول (ص/١٢ ـ ١٤).

(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٨/٢٠٩).

ب. الدراسات المتعلقة بفقهه من خلال التراجم[1]:

١ ـ «الإيمان من صحيح البخاري: دراسة وشرح»: للباحثة منيرة حمود العرموش، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين بجامعة أم القرى.

٢ ـ «فقه البخاري في الوضوء والغسل مقارنةً بفقه أشهر المحدِّثين»: للدكتور نور حسن قاروت، وهي رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة بجامعة أم القرى.

٣ ـ «فقه البخاري في الحج والصيام من صحيحه: بحث ومقارنة»: للدكتور نزار عبد الكريم سلطان، رسالة دكتوراه قدمت لكلية الشريعة بجامعة أم القرى.

٤ ـ «فقه البخاري في الدِّيات من خلال تراجمه»: للباحث نصر سلمان، رسالة ماجستير قدمت لمعهد أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر بالجزائر.

رابعًا: الكتب المتعلقة بمشكِلات صحيح البخاري:

١ ـ «الأجوبة عن المسائل المستَغرَبة من كتاب البخاري»: للإمام ابن عبد البر ـ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ـ النَّمَري الأندلسي (ت٤٦٣هـ)، وهو شرحٌ وتعليقات لطيفة على بعض أحاديث الصحيح، وهو مطبوع في مجلد.

٢ ـ «شرح مشكل البخاري»: للحافظ أبي عبد الله محمد بن سعيد ابن يحيى الدبيثي، ثم الواسطي الشافعي (٦٣٧هـ)، وهو غير مطبوع.

٣ ـ «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكِلاتِ الجامع الصحيح»:

(١) (منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح) (ص/ ٢٠).

للعلامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني النحوي (ت٦٧٢هـ)، صاحب «الألفيَّة» في النحو والصرف، وهو مطبوع في جزءٍ واحد.

٤ ـ «العقد الغالي في حَلِّ إشكال صحيح البخاري»: لأحمد بن أحمد بن أحمد بن الحسين الكردي الأصل، الهكاري (ت٧٦٣هـ)، وهو مخطوط.

٥ ـ «تسهيل منهل القاري في تفسير مشكل البخاري»: لناصر الدين محمد بن محمد بن يوسف المنزلي الشافعي، سبط سويدان، المعروف بابن سويدان (ت٨٥٢هـ). وهو مخطوط.

هذا إضافةً إلى الكتب المؤلَّفة حول مشكِلات الصحيحين كليهما[١].

خامسًا: المختصرات:

١ ـ «النصيح اختصار الصحيح»: للمهَلَّب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبد الله الأسدي الأندلسي (ت٤٣٥هـ).

٢ ـ «إرشاد الساري إلى اختصار صحيح البخاري»: لأبي القاسم علي ابن الحسن بن محمد بن عبيد الله اليزدي (ت٤٨٨هـ)، وهو مخطوط.

٣ ـ «اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه» للإمام جمال الدين أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي (ت٦٥٦هـ)، في خمسة مجلدات، بتحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، طبعته إدارة الثقافة الإسلامية بوزارة الأوقاف في الكويت سنة (١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م).

٤ ـ «جمع النهاية في بدء الخير والغاية»: للشيخ أبي محمد عبد الله ابن سعد الأزدي الأندلسي، المعروف بابن أبي جمرة (ت٦٩٥هـ)، وهو

---

(١) انظر ذكرها في: (الإمام البخاري وجامعه الصحيح) للدكتور علي جمعة (ص/١٠٢).

مطبوعٌ مع شرح المؤلِّف «بهجة النفوس»، وقد شُرِحَ هذا المختصر بشروحٍ عديدة.

٥ ـ «التجريد الصَّريح لأحاديث الجامع الصحيح»: لزين الدين أبي العباس أحمد بن محمد الزَّبيدي (ت٨٩٣هـ)، وهو مطبوعٌ مرارًا.

٦ ـ «الكوكب الساري في اختصار البخاري»: لأبي علي محمد بن عيسى بن عبد الله بن حرزون (ت٩٦٠هـ)، وهو مخطوط.

٧ ـ «مختصر صحيح الإمام البخاري»: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

سادسًا: المستخرَجات على صحيح البخاري[1]:

١ ـ «المستخرج على الصحيح»: للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم ابن إسماعيل الإسماعيلي (ت٣٧١هـ).

٢ ـ «المسند الصحيح على كتاب البخاري»: للحافظ أبي أحمد محمد بن أحمد بن حسن الغِطْرِيفي الجرجاني (ت٣٧٧هـ).

٣ ـ «الصحيح المخرَّج على صحيح البخاري»: للحافظ أبي عبد الله محمد بن العباس بن أحمد، المعروف بابن أبي ذُهْل، الضبي الهَرَوي (ت٣٧٨هـ).

٤ ـ «المستخرج على صحيح البخاري» للحافظ أبي بكر أحمد بن موسى بن مَرْدويه الأصبهاني (ت٤١٠هـ)، قال الذهبي عنه: «يعلو في كثيرٍ من أحاديث الكتاب حتى كأنه لقي البخاري»[2].

٥ ـ «المستخرج على البخاري»: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله

(١) انظر: مقدمة الدكتور أنيس بن أحمد الأندونوسي لكتاب (مختصر الأحكام) (١/١٠٩ ـ ١١١).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٧/ ٣١٠).

ابن أحمد الأصفهاني (ت٤٣٠هـ)، وهو مطبوع.

بالإضافةِ إلى المستخرَجاتِ على الصحيحَين.

سابعًا: الرجال ورُواة الصحيح:

أ. الرجال:

١ ـ «أسامي مَن روى عنهم محمدُ بنُ إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح»: للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ). وهو مطبوع.

٢ ـ «أسامي مشايخ الإمام البخاري»: للإمام محمد بن إسحاق بن منده الأصفهاني (ت٣٩٥هـ)، وهو مطبوع.

٣ ـ «أسماء رجال صحيح البخاري»: لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسيني الكلاباذي (ت٣٨٩هـ). وهو مطبوع.

٤ ـ «التعديل والتجريح لِمَن خرَّج عنه البخاريُّ في الجامع الصحيح»: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ). وهو مطبوع.

٥ ـ «أسامي شيوخ البخاري»: لأبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني (ت٦٥٠هـ). وهو مخطوط.

٦ ـ «غاية المرام في رجال البخاري إلى سيد الأنام»: لمحمد بن داود بن محمد البازلي (ت٩٢٥هـ). وهو مخطوط.

٧ ـ «الإفهام لِمَا في البخاريِّ من الإبهام»: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البُلقيني (ت٨٢٤هـ)، يحتوي على بيان الأسماء المبهَمة الواردة في صحيح البخاري. وقد طُبع في مجلد، طبَعَتْه وقفيَّةُ المزيني، باعتناء الشيخ نور الدين طالب.

ب. كتب حول رُواة صحيح البخاري:

١ ـ «إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح»: للعلَّامة محب الدين أبي عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رُشيد السبتي (ت٧٢١هـ). وهو مطبوع.

٢ ـ «صحيح البخاري وأسانيده»: للعلّامة أبي محمد عبد الله بن سالم البصري (ت١١٣٤هـ).

٣ ـ «أسامي رُواة صحيح البخاري»: للشيخ حسن بن حسن صوفي زاده (ت١٢٧٩هـ)، وهو مطبوع.

٤ ـ «بلغة القانع في طرق الصحيح الجامع»: للحافظ شمس الدين ابن طولون الدمشقي.

ثامنًا: وصل المعلَّقات:

أَلَّف الحافظُ ابنُ حجر في ذلك كتابًا جامعًا أسماه «تغليق التعليق»، ووصلَ فيه المعلَّقات التي رُويت في الصحيح، إمَّا بإسناده، أو نقلًا من أحد الكتب المسنَدة، وقد طبع في خمسة مجلدات.

تاسعًا: ترتيب صحيح البخاري:

كتبَ الدكتور علي إبراهيم عجين بحثًا بعنوان: «التناسب في صحيح الإمام البخاري: دراسة تأصيلية»، وهو بحثٌ مقدَّمٌ لجامعة آل البيت، منشور على الشبكة العنكبوتية، في (١٧) صفحة.

عاشرًا: كتب أخرى حول البخاريِّ وصحيحِه:

١ ـ «شمائل البخاري»: لورَّاق الإمام البخاري أبي جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري. وهو أهمُّ المصادر المتعلقة بالبخاري. ولا يُعرف عنه شيء إلى الآن.

٢ ـ «ترجمة البخاري»: لهبة الله بن جعفر المصري (ت٦٠٨هـ)، وهو مخطوط.

٣ ـ «مناقب البخاري»: للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ)، ذكرَه الذهبيُّ نفسُه قائلًا: «قد أفردتُ مناقبَ هذا الإمام في جزءٍ ضخم فيها العجب»[١].

٤ ـ «تحفة الإخباري بترجمة البخاري»: للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، طُبع بتحقيق الشيخ محمد بن ناصر العجمي.

٥ ـ «هداية الساري لسيرة البخاري»: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وهو مطبوع.

٦ ـ «عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع»: للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، وهو مطبوع.

٧ ـ «بداية القاري في ختم صحيح البخاري»: للشيخ ناصر الدين محمد بن سالم بن علي الطبلاوي الشافعي (ت٩٦٦هـ)، وهو مخطوط.

٨ ـ «الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري»: لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢هـ)، وهو مطبوع.

٩ ـ «نفحة المسك الداري لقارئ صحيح البخاري»: للشيخ أبي الفيض حمدون بن عبد الرحمن بن الحاج السلمي الفاسي (ت١٢٣٢هـ).

حادي عشر: دراسات معاصرة حول الصحيح الجامع ومؤلِّفه:

١ ـ «حياة البخاري»: للعلّامة الشيخ جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ).

٢ ـ «سيرة الإمام البخاري» للعلّامة الشيخ عبد السلام المباركفوري

---

(١) (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٥٥٦).

(ت١٣٤٢هـ). طبع في إدارة البحوث بالجامعة السلفية بالهند في مجلد، ثم طبع في مجلدين بعناية الدكتور عبد العليم البستوي.

٣ ـ «عادات الإمام البخاري في صحيحه» للعلَّامة عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي المكي (ت١٣٩٢هـ)، وقد طُبع بتحقيق فضيلة الشيخ محمد بن ناصر العجمي، وهو مستلٌّ من كتاب «قمر الأقمار الطالع من مشارق الأنوار» للشيخ نفسِه.

٤ ـ «الإمام البخاري وصحيحُه»: للدكتور عبد الغني عبد الخالق. طبع في دار المنارة، جدة.

٥ ـ «الإمام البخاري وصحيحُه الجامع»: للشيخ أحمد فريد. طبع في دار العقيدة، الإسكندرية.

٦ ـ «الإمام البخاري»: للشيخ تقي الدين الندوي. طبع بدار القلم بدمشق.

٧ ـ «الإمام البخاري محدِّثًا وفقيهًا»: للشيخ الحسيني هاشم. طُبع بالمكتبة العصرية ببيروت.

٨ ـ «البخاري والجامع الصحيح»: لحسين عيسى عبد الظاهر. طُبع في بيروت، بالمكتبة العصرية.

٩ ـ «الإمام البخاري: حياته ومنهجُه في صحيحه»: لعلي أبي بكر. من مطبوعات التمدن الإسلامي بدمشق، سنة (١٣٧٩هـ).

١٠ ـ «الإمام البخاري: فقيه المحدِّثين ومحدِّث الفقهاء»: للدكتور نزار الحمداني. طبع في دار الأنبار، ببغداد.

١١ ـ «الإمام البخاري وجامعه الصحيح نظرات وتحقيقات في السيرة والمنهج»: للدكتور خلدون الأحدب، طبع دار الأمة (٢٠١٥م).

١٢ ـ «الإمام البخاري وجامعه الصحيح»: للدكتور علي جمعة، طبعته الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٣ ـ «منهجُ الإمام البخاري في الروايةِ عن المبتدعة من خلال الجامع الصحيح»: للباحثة كريمة سوداني، وهو رسالة علمية.

١٤ ـ «منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلِها من خلال الجامع الصحيح»: للباحث أبي بكر كافي، رسالة ماجستير مقدَّمة لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر.

١٥ ـ «مدرسة الإمام البخاري في المغرب»: للدكتور يوسف الكتاني. وهو مطبوع في مجلدين.

١٦ ـ «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري»: للدكتور محمد عصام عرار الحسيني.

١٧ ـ العدد الرابع من «مجلة السنة النبوية»، الصادرة من جمعية الإمام البخاري في المغرب. وفيها بحوثٌ كثيرةٌ جيدة.

١٨ ـ «الإمام البخاري وصحيحه»: لشيخنا العلامة عبد المحسن العباد البدر.

١٩ ـ بحوث المؤتمر الذي أقامته مبرة الآل والأصحاب بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت حول البخاريِّ وصحيحه، بعنوان «ملتقى أعلام الإسلام، الإمام البخاري نموذجًا»، بتاريخ ١٠ـ ١١ من شهر جمادى الآخرة سنة ١٤٣٣هـ، الموافق ١ ـ ٢/ ٥/ ٢٠١٢م، وطبعت في مجلدين.

وأحسن هذه الكتب وأجمعُها هو «سيرة الإمام البخاري» للعلَّامة المباركفوري، والله تعالى أعلم.

هذه بعضُ ما كُتِبَ حول هذا الكتاب العظيم، وما تركتُه أكثر، وما زالت المؤلَّفاتُ حول البخاريِّ وصحيحِه تتوالى في كل العصور.



المبحث السادس

شروحُ «صحيح الإمام البخاري»[١]

هذا المبحثُ مكَمِّلٌ للمبحث السابق؛ إذ شروحُ صحيح الإمام البخاري من مظاهر عناية الأمة بهذا الكتاب العظيم وجزءٌ منه، وإنما أفردت ذكرَها لإبرازها.

وشروحُ صحيح البخاري كثيرةٌ جدًّا كما سبق، وهي متنوِّعةٌ في الكَمِّ والكيف، وكثيرٌ منها بغير اللغة العربية، وسأقتصرُ هنا على الشروح العربية، وعلى أبرزها:

أ. الشروح المطبوعة:

١ ـ «أعلام الحديث»: للإمام العلامة أبي سليمان حَمْدِ بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البُستي الخطَّابي (ت٣٨٨هـ). وهو أولُ شرحٍ مطبوعٍ للجامع الصحيح، وهو شرحٌ مختصرٌ يهتمُّ بالجوانب اللغويَّةِ وضبطِ الألفاظ.

٢ ـ «شرح ابن بطَّال»: للعلامة أبي الحسن علي بن خلف بن بطال البكري القرطبي ثم البلنسي، ويُعرف بابن اللَّحَّام (ت٤٤٩هـ)، وهو

---

(١) انظر: (إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري)، لمحمد عصام الحسيني، (جامع الشروح والحواشي) لعبد الله محمد الحبشي (١/ ٣٩٦ ـ ٤٣٨)، (الشروح المغربية لصحيح البخاري) للدكتور يوسف الكتاني (ص/ ٣٧٣ ـ ٣٨٤) ـ ضمن مجلة السنة الصادرة من جمعية الإمام البخاري ـ.

مطبوع في (١١) مجلدًا. وقد عُني فيه ابنُ بطال بالفقه، قال حاجي خليفة: «غالبُه فقه الإمام مالك من غير تعرُّضٍ لموضوع الكتاب غالبًا»[(١)]. وهو كثيرُ النقل جدًّا عن شرح المهلَّب، وهو شيخُه.

٣ ـ «شرح صحيح البخاري»: للإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، وهو ناقصٌ لم يكمله، وهو مطبوع في مجلدين.

٤ ـ «بهجة النفوس وتحلِّيها بمعرفة ما لَها وما عليها»: لأبي محمد عبد الله بن أبي جمرة (ت٦٩٩هـ)، وقد شرحَ فيه مختصرَه لصحيح البخاري الموسوم «جمع النهاية في بَدْءِ الخير والغاية»، وقد أكثرَ النقلَ عنه الحافظُ في الفتح، وشيخُه ابنُ الملقّن، وغيرُهما، وهو مطبوع في أربعة أجزاء في مجلدين.

٥ ـ «الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البخاري»: ألفه شمسُ الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني ثم البغدادي (ت٧٨٦هـ)، قال عنه الحافظ: «وهو مفيدٌ، على أوهامٍ فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذ إلا من الصحف...»[(٢)].

٦ ـ «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: للعلامة أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، وهو من الشروح البديعة النفيسة، يتميَّزُ بميزاتٍ عديدة في الشرح، وخاصة فيما يتعلقُ بالجانب التربوي والعقَدي، غير أنه لم يكتمل، قال ابنُ عبد الهادي: «وشرحَ قطعةً من البخاريِّ إلى كتاب الجنائز، وهو من عجائب الدهر، ولو كمل كان من العجائب»[(٣)]. ولم يلتزم الإمامُ ابنُ رجب شرحَ جميع الأحاديث، بل يتركُ أحيانًا أبوابًا وينتقلُ إلى ما بعدها، وهذا قليل.

(١) (كشف الظنون) (١/ ٥٤٦).
(٢) (الدرر الكامنة) (٤/ ٣١٠).
(٣) (الجوهر المنضد) (ص/ ٥٠).

٧ ـ «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»: للعلّامة سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، المعروف بابن الملقِّن (ت٨٠٤هـ)، وهو من أهمِّ وأحسن شروح صحيح البخاري، وأصلٌ لكثيرٍ من الشروح التالية، كشرح تلميذِه الحافظ ابن حجر وغيرِه، وقد طبع حديثًا في (٣٢) مجلدًا محقَّقًا مخدومًا باعتناء وزارة الأوقاف القطرية.

٨ ـ «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح»: للعلّامة بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، التركي أصلًا والمصري مولدًا (ت٧٩٤هـ).

٩ ـ «مصابيح الجامع»: للقاضي بدرِ الدين أبي عبدِ الله محمدِ بن أبي بكر بن عمر الإسكندراني المالكي الدَّماميني (٧٦٣ ـ ٨٢٧هـ)، طُبع في دار النوادر سنة (١٤٣١هـ)، الطبعة الثانية، باعتناء الشيخ نور الدين طالب. وهو يُركِّزُ على شرح الغريب، وبيانِ الإعرابِ، وتوضيحِ مبهَمات الإسناد. وهو أشبهُ بالحواشي والتعليقات.

١٠ ـ «اللَّامع الصَّبيح بشرح الجامع الصَّحيح»: لأبي عبد الله محمد ابن موسى بن عبد الدائم النُّعيمي العسقلاني الأصل، البِرْماوي، ثم القاهري (ت٨٣١هـ)، طبعته دارُ النوادر ودار الرقيم، سنة (١٤٣٣هـ)، في (١٨) مجلدًا مع الفهارس، وحقَّقته لجنةٌ من المحقِّقين.

١١ ـ «فتح الباري بشرح صَحيح البخاري»: للحافظ العلَّامة أحمد بن علي بن محمد بن محمد الكناني العسقلاني المصري، المعروف بابن حجر (ت٨٥٢هـ). وهذا الشرح أشهرُ شروح صحيح البخاري على الإطلاق، وأعرف من أن يُعرَّف، قال حاجي خليفة: «وشهرتُه وانفرادُه بما يشتملُ عليه من الفوائد الحديثيَّةِ والنكات الأدبية والفوائد الفقهيَّة تُغني عن وصفِه، وصدقَ مَن قال: ما أوفى البخاريَّ إلّا العسقلانيُّ»[1].

(١) (كشف الظنون) (١/ ٥٤١).

ولَمَّا طُلِبَ من مجتهد اليمن العلَّامة الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) أن يَشرحَ (الصحيحَ) قال: لا هجرةَ بعد الفتح [١].

وقد قدَّمَه بمقدمةٍ نفيسةٍ أسماها «هُدَى الساري» [٢]، ذكرَ فيها كلَّ ما يتعلق بالكتابِ ومؤلِّفِه، وهي في مجلد، وللحافظِ كتبٌ أخرى حول الصحيح [٣].

١٢- «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»: للعلَّامة بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى الحلبي ثم القاهري، الحنفي، المعروف بالعيني (ت٨٥٥هـ)، وهو من الشروح المعروفة المتداولة، وهو نفيس وفيه دربة على معرفة الرجال وأماكن وجود الحديث.

١٣- «الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري»: لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل بن عثمان الشهرزوري الهمداني التبريزي الكوراني، ثم القاهري، الشافعي، ثم الحنفي (ت٨٩٣هـ)، طبع في دار إحياء التراث العربي ببيروت، في (١١) مجلدًا.

١٤- «التوشيح شرح الجامع الصحيح»: للعلَّامة عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، وطبع في (١٠) مجلدات.

١٥- «منحة الباري بشرح صحيح البخاري» [أو: «تحفة الباري بشرح صحيح البخاري»]: للعلَّامة زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (٨٢٦ - ٩٢٦هـ)، وهو من تلاميذ الحافظ ابن حجر، والكتابُ مطبوعٌ في (١٠) مجلدات، وهو أشبه بالشرح اللغوي، يهتمُّ في الغالب

(١) (فهرس الفهارس) للكتاني (١/ ٣٢٢ - ٣٢٣)، (حياة البخاري) للشيخ القاسمي (ص/ ٤٧).

(٢) ترجح لدى كثير من الباحثين أن ضبط الاسم هكذا، بعد أن عثر على نسخة خطية كتب عنوانها بخط الحافظ ابن حجر، وضبط العنوان (هُدَى الساري) بضم الهاء وفتح الدال. وهذا الذي اعتمدته في هذه الطبعة الثالثة لهذا المدخل.

(٣) انظر: (التوضيح لشرح الجامع الصحيح - مقدمة المحققين) (١/ ١٥٣ - ١٥٦).

بضبط الألفاظ، مع الإشارة إلى اختلافها في نسخ الصحيح.

١٦ ـ «إرشاد الساري على صحيح البخاري»: للعلَّامة أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلّاني الأصل، المصري، الشافعي، المعروف بالقسطلاني (ت٩٢٣هـ)، وهو من تلاميذ السخاويّ وزكريا الأنصاري. وهذا الشرحُ من الشروح النفيسة الجامعة لصحيح البخاري، وبعضُهم ذكر أنه أجمع الشروح وأحسنُها، ومن أهمِّ ميزاتِه أنه جعلَ النسخةَ اليونِينِيَّةَ عمدتَه في تحقيق الكتابِ وضبطِه حرفًا حرفًا وكلمةً كلمة، كما ستأتي الإشارةُ إليها في مبحث طبعات الكتاب.

١٧ ـ «شرح صحيح البخاري»: للمحدِّث محمدِ بن عمر بن أحمد، شمسِ الدين السَّفِيري الحلبيِّ الشافعي (ت٩٥٦هـ)، طبعَتْه دارُ النوادر ودارُ الرقيم، سنة (١٤٣٢هـ)، في (٥) مجلدات، وحقَّقتْه لجنةٌ مختصَّةٌ من المحقِّقين بإشراف الشيخ نورِ الدين طالب. والكتابُ ليس شرحًا للجامعِ كلِّه، بل شرحَ فيه (٩٥) حديثًا من أحاديثه، وذلك في ثمانين مجلسًا. ويهتمُّ المؤلِّفُ بإبراز الرَّقائق والمواعظِ التي تشتملُ عليها الأحاديث.

١٨ ـ «الضياء الساري على صحيح البخاري»: للعلَّامة عبد الله بن سالم بن محمد بن سالم البصري الأصل، المكي (ت١١٣٤هـ)، وهو من الشروح المتميّزة، ذكرَ الوجيه الأهدل «أن شرحَه على الصحيح عزَّ أن يُلفى له مثال... ومن مناقبه: تصحيحُه للكتب الستة، ومن أعظمِها صحيحُ البخاري، الذي وجد فيه ما في اليونينية وزيادة، أخذ في تصحيحه وكتابتِه نحوًا من عشرين سنة». وقد توفي البصريُّ قبل أن يكمِّلَه، وكمَّله كنون، وقد طُبع قديمًا (سنة ١٣٦٧هـ) بفاس مع التكملة.

١٩ ـ «النور الساري من فيض صحيح البخاري»: للشيخ حسن العدوي الحمزاوي (ت١٣٠٣هـ)، وطبع قديمًا بمصر على هامش

الصحيح في (١٠) مجلدات.

٢٠ ـ «عون الباري لحلِّ أدلة البخاري»: للعلَّامة صديق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، وهو مطبوع في خمسة مجلدات، وهو شرح لمختصر البخاري للزبيدي.

٢١ ـ «الفجر الساطع على الصحيح الجامع»: لأبي عبد الله محمد الفضيل الإدريسي الشبيهي الزرهوني (ت١٣١٨هـ)، طبَعته مكتبة الرشد سنة (١٤٣٠هـ) في (١٧) مجلدًا مع الفهارس، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح الزنيفي، وقد أفردَ محقِّقُه مجلدًا لمقدِّمتِه سمَّاها: (شذى الروائع مقدمة الفجر الساطع)، ذكرَ فيها أنَّ مؤلِّفَه يهتمُّ بإبداء المناسبةِ بين الترجمةِ والحديث، وبتوضيح المبهَماتِ من الأسماء، وهو شرحٌ متوسط. قال عنه الكتاني: «أنفسُ وأعلى ما كتبَه المتأخرون من المالكية على الصحيح مطلقًا... وقد استدركَ في شرحِه المذكورِ على الصحيح وانتقدَ أمورًا على الحافظ ابن حجر، وُفِّقَ لها وغفَلَ عنها مَن قبله من الحفاظ، مما يُعلَم منه أنّ الفتح بيد الله، وبالجملةِ فالرجلُ من مفاخرِ المتأخرين، وممَّن يَبتَهِجُ به صَفُّ شيوخنا»[1].

٢٢ ـ «فيض الباري على صحيح البخاري»: للشيخ محمد أنور شاه الهندي الكشميري (ت١٣٥٢هـ).

ب. الشروح غير المطبوعة:

الشروح التي لم تطبع إلى الآن أكثر من الشروح التي طُبِعَت، وفيما يلي ذكر بعض هذه الشروح:

١ ـ «الكوكب النهاري في شرح صحيح البخاري»: لأبي علي الحسن

(١) (فهرس الفهارس) (٢/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).

ابن محمد بن حسين بن الحسن الحسيني العلوي البغدادي (ت٣٥٨هـ)، وهو مخطوط.

٢ ـ «النصيحة في شرح البخاري»: لأبي جعفر أحمد بن نصر الأزدي الداودي المالكي (ت٤٠٢هـ)، نقلَ عنه كثيرٌ من الشُّرَّاح المتأخرين، ولا يُعرف عنه شيءٌ.

٣ ـ «شرح المهَلَّب»: للمهَلَّب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبد الله الأسدي الأندلسي (ت٤٣٥هـ)، ولا يُعرف عنه شيء، ويبدو أنه شرحٌ ثمين، يتجلَّى ذلك من كثرة نقول شُرَّاح الصحيح الذين لحقوه، كابن بطال، والحافظ ابن حجر، وشيخِه ابن الملقن، وغيرهم.

٤ ـ «شرح ابن المُرابط»: للقاضي أبي عبد الله محمد بن خلف بن سعيد بن وهب الأندلسي (ت٤٨٥هـ)، وهو من الشروح التي نقلَ عنها الحافظُ في (الفتح) والعينيُّ في (العمدة) وغيرُهما.

٥ ـ «شرح التَّيمي»: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني (٥٠٠ ـ ٥٢٦هـ)، كان من النُّبَغاء، وأبوه هو الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، الملَقَّب بـ«قوام السنة»، وقد فجعَ به والدُه وعمرُه ستٌّ وعشرون سنة، ومات قبل أن يكمِّلَ شرحَ البخاري ـ وكذلك شرحَ صحيح مسلم ـ ثم أكملهما أبوه.

٦ ـ «الاحتواء على غاية المطلب والمراد في شرح ما اشتملَ عليه مصَنَّفُ البخاريِّ من علم المتن بعد التعريفِ برجال الإسناد»: لأبي القاسم أحمد بن محمد بن عمر التيمي المربي، المعروف بابن ورد (ت٥٤٠هـ)، وهو من الشروح الكبيرة.

٧ ـ «المخبر ـ وقيل: المنجد ـ الفصيح في شرح البخاري الصحيح»:

للعلامة أبي محمد عبد الواحد بن التين السفاقسي (ت٦١١هـ)، وقد اهتمَّ في شرحه بالجوانب اللغوية والنحوية وضبطِ الكلمات والأسماء، وقد أكثرَ ابنُ الملقِّن من النقل عنه، وكذلك العينيُّ والشبيهيُّ وغيرُهم.

٨ ـ «البدر المنير الساري في الكلام على البخاري»: للحافظ قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي ثم المصري (ت٧٣٥هـ)، وهو مخطوط.

٩ ـ «التلويح في شرح الجامع الصحيح»: للعلامة مغلطاي بن قليج ابن عبد الله البكجري الحنفي (ت٧٦٢هـ)، وهو من الشروح المعروفة، ذكر الحافظُ وغيرُه أنه في نحو عشرين مجلدة[١]، نقلَ عنه ابنُ الملقِّن كثيرًا، وكذلك العينيُّ في (العمدة)، وكذلك الحافظُ في (الفتح)، ولكنَّ أكثرَ نقولاتِه عنه تعقبات عليه.

١٠ ـ «شرح صحيح البخاري»: للحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ)، ذكرَه ابنُ كثير في مواضع من التفسير وكذلك في (البداية والنهاية).

١١ ـ «شرح الكازروني»: لمحمد بن محمد ـ المدعو سعيد ـ بن مسعود النيسابوري ثم الكازروني الشافعي (ت٨٠٢هـ)، وذكر السخاويُّ أنه استمدَّ في هذا الشرح من ثلاثمائة شرح عليه فيما قيل[٢].

١٢ ـ «التلويح إلى معرفة الجامع الصحيح»: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن موسى الكُفَيري العجلوني ثم الدمشقي (ت٨٣١هـ) ذكر السخاويُّ أنه استمدَّ فيه من البدر الزركشي والكرماني وابن الملقن، وأنه زاد فيه أشياءَ مفيدة[٣].

---

(١) انظر: (الدرر الكامنة) (٤/ ٩٦٣)، (لحظ الألحاظ) لابن فهد (ص/ ٣٦٦).
(٢) انظر: (الضوء اللامع) (٤/ ٣٦٢).
(٣) (الضوء اللامع) للسخاوي (٣/ ٤٢٩).

١٣ ـ «الفيض الجاري شرح صحيح البخاري»: للعلامة إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني (ت١١٦٢هـ)، وصل فيه إلى كتاب المغازي، باب مرجع النبيِّ ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم، حديث (٤١١٧)، أثنى عليه المرادي وقال: ولو كمل هذا الشرح لكان من نتائج الدهر[١].

وأحسنُ هذه الشروح من حيث الجملة ـ كما أسلفت ـ هو «فتح الباري» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، «فقد أودعَ في كتابه العظيم (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) مع مقدمتِه ما فيه العجب، فكما أنّ مؤلِّفَه رَحِمَهُ اللَّهُ أحسنَ في انتقائه وجمعِه غاية الإحسان: فقد أحسنَ الحافظُ ابنُ حجر في خدمتِه والعنايةِ به تمام الإحسان، وإنّ نسبتَه إلى غيره من الشروح كنسبةِ صحيح البخاريِّ إلى غيرِه من المصنَّفات»[٢].

تنبيه

من الموضوعات التي أَوْلاها الإمامُ البخاريُّ في صحيحِه موضوعُ التوحيد، فقد أودعَ في آخر صحيحِه كتابًا أسماه «كتاب التوحيد»، وهو في بعض النسخ: «كتاب التوحيد والرد على الجهميَّة»، وقد افتتحَه بـ«باب ما جاءَ في دعاء النبيِّ ﷺ أمتَه إلى توحيد الله تباركَ وتعالى»، وقصدُه به بيانُ أنّ النبيَّ ﷺ قد أوضحَ ما يجب على المسلم أن يعتقدَه في حقِّ الله تعالى نفيًا وإثباتًا، وأوضحَ ما يجب لله على عباده من توحيد القصد والنيَّة؛ لأنّ «توحيد الله» يعمُّ أنواعَ التوحيد، فلم يترك الأمرَ مشتبِهًا، بل بيَّنَه، فيجب أن يتبَعَ بيانُه في ذلك، فلا يُصارُ إلى رأي

(١) (سلك الدرر) (١/ ٢٥٩).

(٢) (الإمام البخاري وصحيحُه) لشيخنا العلامة عبد المحسن بن حمد العباد (ص/ ٣٦).

متكلِّمٍ أو عقلِ متفَلْسفٍ أو قولِ مؤوِّل.

ثم أوردَ فيه أبوابًا كثيرة لإثبات الأسماء والصفات عمومًا، كما أنه خصَّ بعضَ الصفات بأبوابٍ خاصة، ومن أبرزها صفةُ الكلام؛ فعقدَ أبوابًا لإثبات هذه الصفة، ولإثبات أن كلامَ الله سبحانه بمشيئتِه وإرادته، وأنّ كلامَه تعالى بحرفٍ وصوت، وأنه يُسمَعُ منه، تسمعُه الملائكةُ، وبعضُ مَن شاء من عباده، كما أنه ستسمعُه الملائكةُ يوم القيامة[1].

---

(١) وفيما يلي ذكرٌ لأهم هذه الأبواب، مع بيان مراد البخاريِّ منها؛ لِما فيها من الفوائد العظيمة:

• باب قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف: ١٠٩]، وذكرَ آيات أخرى بهذا المعنى، وقد عقدَه ـ وبعض الأبواب قبله ـ للرد على القائلين بخلق القرآن.

• «باب في المشيئة والإرادة»، وقد عقدَه إشارةً منه إلى أنّ كلامَه تعالى بمشيئتِه وإرادته، وأنه إذا شاءَ أن يتكلم تكلم.

• باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥].

وقد عقدَه لبيان أنّ لله كلامًا يتكلمُ به، ويقولُه بصوته، وأنه يُسمع منه، وأنّ قولَه صفةٌ له تعالى، لا يكون مخلوقًا. واستدلَّ الإمامُ البخاريُّ بالآيتَين على أنّ كلامَه تعالى بصوت، وأنه يُسمعُ منه، والشاهدُ لذلك في الآية قولُه تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾، وقولُه تعالى: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾، فإنّ الإذنَ يكون بالقولِ المسموع، الذي يسمعُه المأذونُ له على الأقل.

• «باب كلام الرب مع جبريل، ونداء الله الملائكة»، وترجمةُ الباب واضحة في بيان مراده، وقد أرادَ به تنويعَ الأدلة، وأنّ الله يتكلم متى شاء، ويكلمُ مَن شاء من ملائكته في أي وقت أراد، وقد ذكرَ فيه ثلاثة أحاديث.

• باب قول الله تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ﴾ [سورة النساء: ١٦٦]، وقد عقدَه لبيان أنّ القرآنَ من علم الله تعالى، وصفةٌ له، فليس مخلوقًا.

• باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الفتح: ١٥]، وذكرَ في الباب سبعةَ عشرَ حديثًا كلها صريحة في نسبة القول إلى الله تعالى، والقولُ هو الكلام، كما أنها صريحةٌ في أنه تعالى يكلمُ مَن شاء متى شاء، ومما أرادَ البخاريُّ إثباتَه في هذا =

ومن المعلوم أنّ أغلبَ مَن شرحَ هذا الكتابَ العظيم هم ممن تأثروا بعلم الكلام بنسبٍ متفاوِتة[١]، وبما أنهم يخالفون ما عليه أهلُ السنة

= الباب: أنّ كلامَه تعالى لا ينحصرُ في كتبه المنـزلة.

• «باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرِهم»، يريد البخاريُّ به أنّ كلامَه تعالى لا انقطاع له، ولا نهاية له، بل متعلق بمشيئتِه، متى شاءَ تكلم، فكما أنه تعالى تكلم في الأزل وبعده كلما أراد، فهو يتكلم في المستقبل وفي الحال حسب إرادتِه.

• باب ما جاءَ في قوله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [سورة النساء: ١٦٤]، عقدَه ليبين أنّ كلامَه تعالى حقيقة، وأنه يكون خاصًا وعامًّا، ولهذا أعقبَه بالباب التالي:

• باب كلام الرب مع أهل الجنة، والترجمة واضحة في المراد.

• ثم ذكرَ مسألة خلق أفعال العباد، والفرق بين فعل الله وفعل العبد، ووجوب عدم مشابهة الرب في ذلك مع غيره، ولهذا أعقب ذلك بالباب التالي:

• باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [سورة البقرة: ٢٢].

ثم عقدَ أكثر من خمسة عشر بابًا في بيان الفرق بين فعل العبد وما هو صفة لله، مثل القراءة والمقروء، وغير ذلك، وقد فصّلَ في ذلك أكثر لِمَا ابتلي في هذه المسألة بما هو معروف.

(١) وهذا حالُ بعضِ مَن ترجمَ للإمام البخاريِّ أيضًا، فممن ألَّفَ حوله الدكتورُ عبدُ الغني عبد الخالق، انظر تخليطَه في المسألة في كتابه (الإمام البخاري وصحيحه) (ص/ ١٦٢)، وانظر: (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي (٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣١)، (الفوائد الدَّراري في ترجمة الإمام البخاري) للعجلوني (ص/ ٣٨ ـ ٣٩).

ومن أغرب ما قرأتُه حول البخاريِّ: قولُ الأخيرِ موضِّحًا موقفَ الإمام البخاريِّ في مسألة اللَّفظ: «ومرادُه بالقرآن هنا ـ أي: في قولِه: القرآنُ كلامُ الله غير مخلوق ـ: كلامُ الله النفسي، الذي هو صفةٌ له قديمة، فلا تَخالُفَ بينه وبين ما نُقِلَ عنه أيضًا: إنّ القرآنَ مخلوق؛ لأنه أرادَ به المنَزَّلَ على نبيِّنا ﷺ، فتدبَّرْ!».

قلت: هكذا يكون قلبُ الموازين من أوسع أبوابها! فتوضيحُ العجلونيِّ هنا أبعد ما يكون عن موقف البخاريِّ؛ ويكفيه بطلانًا أنّ البخاريَّ عقدَ أبوابًا عدَّةً للردِّ على نظرية الكلام النفسي!

كما أنّ دعوى العجلونيِّ أنّ البخاريَّ نُقِلَ عنه أنه قال: (القرآنُ مخلوق)، ثم محاولتَه الجمعَ بين القولَين المزعومَين للبخاري: كلُّه بعيدٌ عن الصواب؛ لأنّ البخاريَّ إذا كان يُكذِّبُ مَن يَنسِبُ إليه القولَ بـ(لفظي بالقرآن مخلوق)، وذلك لاحتمالِ أن يُرادَ باللَّفظِ الملفوظ؛ فهل يُعقَل أن يقول (القرآن مخلوق)؟!!

ثم إنَّ البخاريَّ ردَّ في كتاب التوحيد على مَن يذهبُ إلى الرأي الذي يذهبُ إليه العجلونيُّ، فكيفَ يصرِّحُ به ثم يردُّ عليه في صحيحه؟!!

والجماعة من إثبات هذه الصفةِ كما وردَت بها النصوصُ من الكتاب والسنة وإثبات الحرف والصوت: تجدهم يؤولون الأحاديثَ الواردةَ فيها، ويردُّونها إما بالتحريف الذي يسمونه تأويلًا، أو بدعوى الإجماع على خلافها[١]، ولا يُبرِزون مقصدَ البخاريِّ من عَقْدِ تلك الأبواب، بل قد يُقرِّرون عكسَ ما يريدُه الإمامُ البخاريُّ تمامًا[٢].

ولأجل هذه الأسبابِ كلِّها قام شيخُنا العلامة عبدُ الله بنُ محمد الغنيمان ـ حفظه الله ـ بشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، وهو مطبوع في مجلدين.

فكما أنّ شرحَ صحيح البخاريِّ على الوجه الذي يريدُه البخاريُّ كان دينًا على الأمة، وأنّ الحافظَ ابنَ حجر قد وفَّى هذا الدين[٣]؛ كذلك كان شرحُ كتاب التوحيد منه دَيْنًا على أهل السنة والجماعة، وقد وفَّاه شيخُنا العلامةُ عبدُ الله الغنيمان بشرحِه المذكور، فجزاه الله خير الجزاء.

وقد طُبع أخيرًا شرحٌ مباركٌ آخر لكتاب التوحيد من صحيح الإمام البخاري، وهو شرحُ الإمامِ العلامةِ الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ، وهذا من فضل الله تعالى على طُلَّاب العلم، ولله الحمد.

---

(١) كما ذكرَ الحافظُ رَحِمَهُ اللهُ عن ابن بطال في قوله ﷺ: «لا شخصَ أغير من الله» قال: «أجمعت الأمةُ على أنّ الله تعالى لا يجوز أن يوصَفَ بأنه شخصٌ!!».
ولسائلٍ أن يتساءلَ هنا: هل الإمامُ البخاريُّ ـ صاحبُ الصحيح ـ داخلٌ في «الأمة» أم لا؟ وإذا كانت الأمةُ أجمعت على هذا؛ فهل كان هذا يخفى على الإمام البخاري؟ أم أنّ فئةَ المتكلمين يمثلون جميع الأمة؟!

(٢) ذكره الشيخ الغنيمان في شرحه ـ الذي نوَّهتُ به بعد قليل ـ في مواضع.

(٣) قال المؤرخ ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) في (مقدمته) (ص/ ٣٤٤): «لقد سمعت كثيرًا من شيوخنا ـ رحمهم الله ـ يقولون: شرح كتاب البخاري دَيْنٌ على الأمة».
قال السخاوي في (التبر المسبوك في ذيل السلوك) (ص/ ١٣٢) في ترجمة الحافظ ابن حجر عن (فتح الباري): «ولو وقف عليه ابن خلدون القائل: (بأن شرح البخاري إلى الآن دين على هذه الأمة) لقرَّت عينُه بالوفاء والاستيفاء».

وفي نهاية هذا المبحث أكرِّر أنه لم يُعنَ علماءُ الإسلام بكتابٍ ـ بعد القرآن ـ كما عُنُوا بصحيح البخاري، وأنَّ اهتمامَ المسلمين بصَحِيح البخاري قد بدأ مقارِنًا له في الميلاد، ولم تَفْتُرْ عنايتُهم به منذ أن أخرجَه للناسِ إلى هذا الزمان.

رحمَ الله الإمامَ البخاريَّ وأجزلَ له المثوبة، وأعلى درجتَه في علِّيِّين.



المبحث السابع

طبعاتُ «صحيح الإمام البخاري»

كان صحيحُ البخاريِّ من أوائل الكتب التي طُبعَت بعد وجود المطابع في الشرق، بل وفي الغرب أيضًا، وفيما يلي ذكرُ بعض أهمِّ الطبعات القديمة، مع الإشارة بشيءٍ من التفصيل إلى الطبعة الأميرية.

أولًا: بعض الطبعات القديمة:

أ. في الهند:

طُبعَ سنة (١٢٦٩هـ) في (بومباي) في (٨) أجزاء في مجلد واحد.

وطُبع سنة (١٢٧٠هـ) في (دهلي) في جزأين.

ب. في مطبعة بولاق:

طبعَ سنة (١٢٨٠هـ) في ثلاثة أجزاء.

وفي سنة (١٢٨٦هـ) في أربعة أجزاء، مضبوطة بقلم محمد بك المكاوي.

وفي سنة (١٢٩٦هـ) في ثمانية أجزاء.

ج. بقية طبعات مصر:

طبع في سنة (١٢٧٩هـ) ـ الطبعة الحجرية ـ بهامشها (النور الساري من فيض صحيح البخاري)، وهو شرح الشيخ حسن العدوي الحمزاوي.

وفي سنة (١٢٩٩هـ) و(١٣٠٩هـ) طبع في أربعة أجزاء، وبهامش

النسخة حاشية السندي.

وفي (١٢٩٩، ١٣٠٠هـ) طبع بمطبعة محمد مصطفى، في أربعة أجزاء وبهامشه حاشية السندي وتقريراتٌ من شرحي القسطلّاني وزكريا الأنصاري.

وفي سنة (١٣٠٦هـ) و(١٣٠٩هـ) طبع في المطبعة الميمنية في أربعة أجزاء.

د. في تركيا:

طبع في سنة (١٣٢٥هـ) في ثمانية أجزاء، بالمطبعة العامرةِ مشكولًا، معتَمَدًا على النسخة التي اعتمدَها القسطلاني.

هـ. في أوربا:

طبع في (ليدن) باعتناء المستشرق كرهل من سنة (١٨٦٢م) إلى سنة (١٨٦٨م)، في ثلاثة أجزاء.

ثانيًا: الطبعة الأميرية:

في سنة (١٣١١هـ) أصدرَ السلطانُ عبدُ الحميد الثاني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٩١٨م) أمرَه بطبع صحيح البخاريِّ، على أن يُعتَمَدَ في تصحيحِه على النسخة اليُونِينِيَّةِ، وعلى نُسَخٍ أخرى عُرِفَت بالصحةِ والضبط.

فبُدِئ بطبعِ صحيحِ البخاريِّ بـ«بُولَاق» في تلك السنة نفسِها (١٣١١هـ)، وأتَمَّت طبعَه في أوائل الرَّبيعَين سنة (١٣١٣هـ) في تسعة أجزاء بالشكل الكامل، وبهامشه تقييداتٌ بفروق تلك النسخ.

وقد قام بتصحيحِها الشيخ محمد بن علي المكاوي مع كبار مصَحِّحي المطبعة الأميريَّة.

وبعد الفراغ من طبع هذه النسخةِ أصدرَ السلطانُ عبدُ الحميد أمرَه

إلى مشيخة الأزهر بأن يتولّى قراءةَ المطبوعِ بعد تصحيحه في المطبعةِ جَمْعٌ من أكابرِ علماء الأزهر الأعلام... وكان شيخُ الأزهر إذ ذاك الشيخ حسونة النواوي رَحِمَهُ اللهُ فجمعَ ستةَ عشر عالمًا من جهابذة علماء العصرِ وفحولِهم، وقابلوا المطبوعَ على النسخة اليونينية، وقرؤوها في عدة مجالس، وقيَّدوا ـ في جدولٍ منظَّم ـ ما عثَروا عليه من التصحيفِ والغلط، وطُبع هذا الجدولُ وأُلحِقَ بالنُّسَخ.

وقد جاءَ في تقرير الشيخ حسونة ما نصُّه: «وعلى ذلك جمعنا أيضًا ما يمكن جمعُه من نُسَخ هذا الصحيح القديمة، من المكاتب العامةِ والخاصة، ممَّا عُني به المقدِّمون ضبطًا وتصحيحًا، وبَدَأنا مع حضراتِهم في العملِ بغايةِ الجِدِّ والاجتهاد، حتى تَمَّت قراءتُه ومقابلتُه في مدةٍ يسيرةٍ من الزمان، مع بَذْلِ ما في الاستطاعةِ من العنايةِ بضبْطِ الحروفِ وشَكْلِها، وتَحَرِّي أسماء الرواة وضبطِها وأوجه الروايات».

وهذا يدلُّ على أنّ الطبعة الأميريَّةَ لم يُقتَصَرْ في إخراجها على النسخة اليونينية، بل قوبِلَت أيضًا على نُسَخٍ خطيةٍ أخرى.

وقد فاتَهم بعضُ أشياء تافهة عثَرَ عليها من بعدُ الشيخُ محمدُ المكاوي في قراءاتٍ خاصةٍ به مستقلة، فقيَّدَها وبيَّن أغاليطَ كلِّ جزءٍ على حدة، ثم هذَّبَ مستدركَه ونقَّحَه، وطُبِعَت منه نسخٌ زهاء نسخ الكتابِ المطبوعة.

يقول الدكتور عبد الغني عبد الخالق ـ بعد الحديثِ عن هذه الاستدراكات ـ: «ولم نقِفْ على المطبوعِ من هذا المستدرَك، بل وقفنا على صورةٍ شمسيَّة أُخِذَت عن النسخةِ الخطيَّةِ المحفوظةِ بدار الكتب المصرية برقم (١٥٣٢/ حديث)، وتحت عنوان «جدول الخطأ والصواب»، فوجدناه مشتَمِلًا على (٢٨٩) مأخذًا أكثرُها مكَرَّر، ومعظمُها ـ إن لم يكن كلُّها ـ راجعٌ إلى بعضِ اختلافاتٍ في الشكل أو في الرَّسم الذي توبعَ فيه رسمُ المصحف، أو في تسهيل بعض الهَمَزات أو قطعِها

ووصلِها، أو في بعضِ أسماءٍ اختُلِف في ضبطها أو صرفها، أو في بعض أرقامِ صفحاتِ المطبوعة، مما لا يخلو كتابٌ أصلًا منه»[١].

والنسخةُ اليُونِينِيَّةُ أعظمُ أصلٍ يُوثَقُ به في نَسْخِ صحيح البخاري، وهي المعوَّلُ عليها عند المتأخرين في جميع رواياتِه، وهي التي جعلَها العلَّامةُ القسطلاني عمدتَه في تحقيق الكتاب وضبطِه، كما سبقَ ذكرُه في مبحث الشروح.

وسببُ تميُّزِ النسخةِ اليونينيَّة أنّ الحافظَ شرفَ الدين علي بن محمد اليونينيَّ (ت٧٠١هـ) قام بمقابلتِها على أربعةِ أصولٍ هي في غايةٍ من الإتقان، وهي:

١ ـ أصلٌ مسموعٌ على الحافظ أبي ذرٍّ الهَرَوي (ت٤٣٤هـ).

٢ ـ وأصلٌ مسموعٌ على أبي محمد الأصيلي (ت٣٩٢هـ).

٣ ـ وأصلُ الحافظ مؤرِّخِ الشام أبي القاسم ابن عساكر (ت٥٧١هـ).

٤ ـ وأصلٌ مسموعٌ على أبي الوقت السجزي (ت٥٥٣هـ).

مع حضور أصلَي سماعَي الحافظ أبي محمد المقدسي.

وقد عقدَ الحافظُ اليونينيُّ مجالسَ بدمشق لإسماع صحيح البخاريِّ بحضرةِ الإمام ابن مالك ـ صاحب الألفيَّةِ في النحو ـ وبحضرة جماعةٍ من الفضلاء، وجمعَ منه أصولًا معتَمَدة، وقرأ اليونينيُّ عليهم صحيحَ البخاري في واحدٍ وسبعين مجلسًا، مع المقابلةِ والتصحيح، وكان اليونينيُّ في هذه المجالس شيخًا قارئًا مُسْمِعًا، وكان ابنُ مالك ـ وهو أكبرُ منه بأكثر من عشرين سنة ـ تلميذًا سامعًا راويًا، هذا من جهة الروايةِ والسماع، على عادة العلماءِ السابقين الصالحين في التلَقِّي عن الشيوخ

---

(١) (الإمام البخاري وصحيحُه) (ص/٢٤٦).

الثقات الأثبات، وإن كان السامعُ أكبرَ من الشيخ. ومن جهةٍ أخرى كان اليونينيُّ في هذه المجالسِ نفسِها تلميذًا مستفيدًا من ابن مالك فيما يتعلَّقُ بضبطِ ألفاظِ الكتابِ من جهةِ العربيَّةِ والتوجيه والتصحيح.

وقد بالغَ الحافظُ اليونينيُّ رَحِمَهُ اللهُ في ضبطِ ألفاظِ الصحيحِ، جامعًا فيه بين الرواياتِ المتقدمة، وراقِمًا عليه ما يَدلُّ على مراده، ولذلك عَوَّلَ الناسُ عليه في روايات الجامع الصحيح؛ لمزيد اعتنائه وضبطِه، ومقابلتِه على الأصول المذكورة، وكثرةِ ممارسَتِه، حتى إنه ـ كما قال الإمامُ الذهبيُّ ـ : قابلَه في سنةٍ واحدةٍ وأسمعَه إحدى عشرة مرة.

وقد أخرجَ الأستاذ الدكتور محمد زهير بن ناصر الناصر الطبعةَ الأميريَّة بمزيدٍ من العنايةِ بها، وإضافة خدماتٍ أخرى ازدانت بها هذه النسخة، وطُبِعَت في (دار طوق النجاة) ببيروت، وتوزِّعُها (دار المنهاج) في جدَّة.

ثالثًا: الطبعات الحديثة:

من الصعب حصرُ الطبعات الحديثةِ لصحيح الإمام البخاري، فطبعاتُه كثيرةٌ جدًّا، وفيها الغثُّ ـ وهو الغالب ـ والسمين، ومن أفضل تلك الطبعات:

١ ـ **طبعة مؤسسة الرسالة ناشرون**: وهي في مجلدين، خرَّج أحاديثَها وعلَّق عليها: عز الدين ضلي، وعماد الطيار، وياسر حسن، وقد ذكروا من ميزاتها أنها مقابَلةٌ على النسخة السلطانية، ومذيَّلة بأرقام طرق الحديث، ومخرَّجة من صحيح مسلم، ومسند أحمد، مع وصل المعلَّقات والمتابعات، مع شرح الغريب.

٢ ـ **طبعة الرسالة العالمية**: وهي في خمس مجلدات مع الفهارس، أشرف على تحقيقها الشيخان: شعيب الأرنؤوط رَحِمَهُ اللهُ، وعادل مرشد،

وشاركَ في التحقيق عددٌ من الباحثين، وذكروا أنهم اعتمدوا في إخراجها على أصلين، هما: النسخة اليونينية المطبوعة، ونسخة البقاعي.

٣ ـ **طبعة دار البشائر**: بحاشية الشيخ أحمد علي السهارنفوري (ت١٢٩٧هـ)، مع المقارنة بعشر نسخٍ معتمَدةٍ من الجامع الصحيح، منها: نسخةُ الإمام الصَّغاني (ت٦٥٠هـ)، طُبعت في (١٥) مجلدًا سنة (١٤٣٢هـ) بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي.

٤ ـ **طبعة جمعية المكنز الإسلامي**: وهذه الطبعة ضمن السلسلة التي ذكرت الجمعيةُ أنها بصدد طباعةِ الكتبِ السبعة محققةً مراجَعةً على المخطوطات المعتمدة[١]، وذكروا أنهم أثبتوا بعضَ هوامش النُّسخة السلطانية في أصل هذه النسخة، لا سيما إذا وُجِدَت في أصل نسخة الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٥ ـ **طبعة دار الفاريابي للمطبوعات العربية**: اعتنى بها وخدَمَها الشيخ أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، وهي في ثلاثة مجلدات، وقد ذكرَ من ميزات طبعتِه:

١ ـ أنه ذكرَ في بدايتها مقدمةَ الحافظ اليونيني، التي بيَّنَ فيها رموزَه، وبيَّنَ النسخَ التي اعتمدَ عليها.

٢ ـ ذكرُ إسنادِ الكتاب إلى الإمام البخاري.

٣ ـ إثباتُ ما جاء في آخر النسخة من ذكرِ اسمِ الناسخ، وتاريخ نسخِها، والنسخة التي اعتمدَ عليها.

واعتمدَ في طبعتِه على أصلين:

---

(١) يقول الدكتور عبد الكريم عبيد: ولكنني في الواقع لم أجد ذكرًا لأي مخطوط اعتُمد عليه فعليًّا في التحقيق. انظر: (روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) (ص/ ٢٧).

الأول: النسخة التي كتبها المؤرخُ الكبيرُ شهابُ الدين أحمدُ بنُ عبدِ الوهاب بن محمد بن عبد الدائم النُّوَيْري (٦٧٧ ـ ٧٣٣هـ).

والثاني: النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية، وهي النسخة السلطانية.

وقد قدَّم الشيخُ لطبعتِه بمقدمةٍ ضافيةٍ ضمَّنها نقدًا لبعض الطبعات المعروفة، منها: الطبعات الثلاثة التي ذكرتُها في بداية الطبعات الحديثة.

٦ ـ طبعة مركز البحوث وتقنية المعلومات (دار التأصيل): وهي في عشر مجلدات مع الفهارس، وقد ذكروا أنهم أصدروا (الصحيحَ) على أوثقِ وأدقِّ رواياتِه، وهي روايةُ أبي ذرٍّ الهَرَوي، وأنهم قاموا بتتبُّع أهمِّ النسخ الخطية لتلك الرواية، وحصلوا على سبعِ نُسخٍ منها متفاوتةٍ في الوثاقة والإتقان، كما أنهم اعتمدوا على النسخة السلطانية، وأجروا بعضَ التعديلات الفنية عليها.

وقد قدَّموا لطبعتِهم بمقدمةٍ نافعةٍ عن المؤلف والكتاب، وذكروا تفاصيلَ عن طبعتهم، ولم يقتصروا على الضبط، بل خدموا الكتاب من نواحٍ متعددة. وهي أفضل طبعةٍ وقفت عليها إلى الآن من حيث الجملة، وهذا المختصر لا يسع التفصيل في مثل هذه الأمور.

الفصل الثاني
منهج الإمام البخاري
في صحيحه

وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: منهج الإمام البخاري في تراجم الكُتب والأبواب.

المبحث الثاني: شرط الإمام البخاري في «صحيحه».

المبحث الثالث: التكرار في «صحيح الإمام البخاري».

المبحث الرابع: المفاضلة بين الصحيحين.

المبحث الخامس: المعلَّقات في «صحيح الإمام البخاري».



المبحث الأول

منهجُ الإمامِ البخاريِّ في تراجم الكُتُبِ والأبواب

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

منهجُ الإمامِ البخاريِّ في تراجم الأبواب

من المميِّزات المهمَّة التي انفردَ بها صحيحُ البخاري: تراجمُ أبوابه التي أودَعَها البخاريُّ عظيمَ فقهه، وفهمَه الثاقبَ للأحاديث، واستنباطه الدقيق منها، وقد أشادَ بها العلماءُ قديمًا وحديثًا، ووصفَها الحافظُ ابنُ حجر بكونها حيّرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار[١]، وبكونها بعيدة المنال، منيعة المثال، انفرد بتدقيقه فيها عن نظرائه، واشتَهَر بتحقيقه لها عن قُرَنائه[٢].

ومما يدلُّ على اهتمامِه البالغ بهذه التراجم: طولُ مدَّةِ التصنيف، وكثرةُ إعادةِ النظر فيها، وأنه حوَّلَها في المسجد النبوي، وفي الروضة الشريفة. قال ابنُ عدي: «سمعتُ عبدَ القدُّوس بن همام يقول: سمعتُ عدةً من المشايخ يقولون: حوَّلَ محمدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ تراجِمَ جامعِه بين قبر النبيِّ ﷺ ومنبَرِه، وكان يصلِّي لكل ترجمةٍ ركعتَين»[٣].

---

(١) (هُدى الساري) (ص/١٣).

(٢) المصدر السابق (ص/٣).

(٣) (تاريخ بغداد) (٢/٩)، (التعديل والتجريح لما أخرجَ له البخاريُّ في الجامع الصحيح) =

وقد اعتنى شُرَّاحُ صحيح البخاريِّ بها كثيرًا، كما أنّ بعضَ العلماء قد ألَّفوا فيها تآليفَ مستقلَّةً تقدَّمَ ذكرُها عند الحديث عن عناية العلماء بصحيح البخاري.

وممن فصَّلَ القولَ فيها هو الحافظُ ابنُ حجر، وقد ذكرَ في مقدمة الفتح أنَّ تراجِمَه على قسمَين[1]:

القسم الأول: التراجمُ الظاهرة:

وهي ما يكون منها دالًّا بالمطابقةِ لما يُورِدُه من الأحاديثِ تحتها، وذكرَ أنّ فائدَتَها هي الإعلامُ بما وردَ في ذلك الباب، من غير اعتبارٍ لمقدار تلك الفائدة، كأنه يقول: هذا البابُ الذي فيه كيت وكيت، أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلانيِّ مثلًا.

القسم الثاني: التراجِم الخفيَّة:

وهي التي تحتاجُ إلى إعمال الفكرِ للوصول إلى وجه المناسَبةِ بين الترجمةِ والحديث الذي أوردَه تحته، وقد ذكرَ كثيرٌ من العلماء أساليبَ البخاريِّ وأغراضَه فيها[2]، وفيما يلي تلخيصٌ لما ذكرَه الحافظُ في منهجِ البخاريِّ في هذا النوع من التراجم، حيث ذكرَ أنه:

قد تكون الترجمةُ بلفظ الحديثِ المترجَم له أو بعضِه أو بمعناه، وهذا في الغالب يأتي به إذا كان في لفظِ الترجمةِ احتمالٌ لأكثر من معنى واحدٍ، فيعيِّن أحدَ الاحتمالَين بما يذكُرُ تحتَها من الحديث. وقد يوجد فيه ما هو

= للباجي (١/ ٣١٠)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٧١).

(١) وانظر أيضًا: (الإمام البخاري) للدكتور نزار عبد الكريم الحمداني (ص/ ١٥١ ـ ١٦٩).

(٢) انظر: (المتواري على تراجم أبواب البخاري) (ص/ ٣٧ ـ ٣٨)، (سيرة الإمام البخاري) للشيخ عبد السلام المباركفوري (ص/ ١٧٤ ـ ١٧٧)، (عادات الإمام البخاريِّ في صحيحه) للشيخ عبد الحق الهاشمي (ص/ ٧٠ ـ ٩٥).

بالعكس من ذلك؛ بأن يكونَ الاحتمالُ في الحديث والتعيينُ في الترجمة.

والترجمةُ في هاتَين الحالتَين بيانٌ لتأويل ذلك الحديث، نائبةٌ منابَ قولِ الفقيه مثلًا: المرادُ بهذا الحديثِ العامِّ هو الخصوصُ، أو المراد بهذا الحديثِ الخاصِّ هو العموم؛ إشعارًا بالقياس لوجودِ العِلَّة الجامعة، أو أنَّ ذلك الخاصَّ: المرادُ به ما هو أعمُّ ممَّا يدلُّ عليه ظاهرُه بطريق الأعلى أو الأدنى.

وهكذا الشأنُ في المطلَق والمقيَّد، وكذا في شَرح المشكِل وتفسيرِ الغامض وتأويلِ الظاهر، وتفصيلِ المجمَل.

قال الحافظ بعد ذكرِه لما تقدَّم: «وهذا الموضعُ هو معظمُ ما يُشكِلُ من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتَهرَ مِن قول جمعٍ مِن الفُضَلاء: فِقهُ البخاريِّ في تراجمه»[(١)].

والبخاريُّ يلجأُ إلى التراجم الخفيَّة لأمورٍ، منها:

١ ـ إذا لم يَجد حديثًا على شرطِه في البابِ يكون ظاهرَ المعنى في المقصد الذي تَرجَمَ به ويَستَنبِطُ الفقهَ منه.

٢ ـ وقد يَفعَلُ ذلك لغرضِ شَحْذِ الأذهانِ في إظهارِ مُضْمَرِه واستِخْراجِ خَبِيئِه.

٣ ـ وكثيرًا ما يفعلُ ذلك حيثُ يَذكرُ الحديثَ المفسِّرَ لذلك في موضع آخر متقدِّمًا أو متأخرًا، فكأنه يُحيلُ عليه، ويُومئُ بالرَّمز والإشارةِ إليه.

ومن أساليب البخاريِّ في التراجم:

١ ـ أنه كثيرًا ما يُتَرْجِمُ بلفظ الاستفهام، كقوله: باب هل يكونُ كذا؟

---

(١) (هُدى الساري) (ص/ ١٣).

أو: مَن قال كذا؟ ونحوِ ذلك، ويفعلُ ذلك حيث لا يَتَّجِهُ له الجزمُ بأحد الاحتمالَيْن، وغَرضُه بيانُ هل ثبَتَ ذلك الحكم أو لم يَثبُت، فيُتَرْجِمُ على الحكمِ ومرادُه ما يفسِّر بعد من إثباته أو نفيه، أو أنه محتمِلٌ لهما، وربما كان أَحدُ الاحتمالَين أظهر. وغرضُه أن يُبقي للنَّظَرِ مجالًا، ويُنَبِّه على أنَّ هناك احتمالًا أو تعارضًا يوجِبُ التوقُّف، حيث يَعتقد أنَّ فيه إجمالًا أو يكون المدرَك مختلَفًا في الاستدلالِ به.

٢ ـ وكثيرًا ما يُتَرْجِمُ بأمرٍ ظاهرُه قليلُ الجَدْوَى، لكنَّه إذا حقَّقَه المتأمِّلُ وجدَ فيه نكتةً يرمي إليها البخاريُّ، كقوله: «بابُ قولِ الرَّجُلِ: ما صَلَّيْنا»؛ فإنه أشارَ به إلى الردِّ على مَن كرِه ذلك، ومنه قولُه: «بابُ قولِ الرَّجُل: فاتَتْنا الصَّلاة»؛ وأشارَ بذلك إلى الردِّ على مَن كرِه إطلاقَ هذا اللَّفْظ.

٣ ـ وكثيرًا ما يُتَرجِمُ بأمرٍ مختصٍّ ببعضِ الوقائِع لا يَظهَر في بادئِ الرأي، كقولِه: «بابُ استياكِ الإمامِ بحَضْرَةِ رعيَّتِه»؛ فإنه لَمَّا كان الاستِيَاكُ قد يُظَنُّ أنه من أفعالِ المهنة: فلعلَّ بعضَ الناس يَتوَهَّمُ أنَّ إخفاءَه أولى، مراعاةً للمروءَة، فلمَّا وقعَ في الحديثِ أنَّ النبيَّ ﷺ استاكَ بحَضْرةِ الناس: دَلَّ على أنه مِن بابِ التَّطيُّب لا مِن الباب الآخر.

٤ ـ وكثيرًا ما يُتَرْجِمُ بلفظٍ يُومِئُ إلى مَعنى حديثٍ لم يَصِحَّ على شرطِه، أو يأتي بلَفظِ الحديثِ الذي لم يَصح على شَرْطه صريحًا في الترجمة، ويوردُ في البابِ ما يؤدِّي معناه بأمرٍ ظاهرٍ أو خفي. من ذلك قولُه: «باب الأُمَراء من قريش»، وهذا لفظُ حديثٍ يُروَى عن عليٍّ رضي الله عنه، وليس على شرط البخاري، وأوردَ فيه حديثَ «لا يزال هذا الأمرُ في قريش»[١]، وهو يؤدِّي معناه. **ومنها** قولُه: «بابٌ اثنانِ فما فوقَهما

(١) (صحيح البخاري) (ح/ ٦٦٠٧).

جماعةٌ»، وهذا حديثٌ يُروَى عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وليس على شرط البخاريِّ، وأوردَ فيه: «فأذِّنَا وأقِيمَا، ثم لْيَؤُمَّكُما أحدُكُما»[١].

٥ ـ وربما اكتفَى أحيانًا بلفظِ الترجمةِ التي هي لفظُ حديثٍ لم يَصح على شرطِه، وأوردَ معها أثرًا أو آيةً، فكأنه يقول: لم يَصِح في البابِ شيءٌ على شرطي.

قال الحافظُ ابنُ حجر بعد ذكرِه لهذه الوجوه: «وللغفلةِ عن هذه المقاصدِ الدَّقيقة: اعتقَدَ مَن لم يُمعِن النظرَ أنه ترَكَ الكتابَ بلا تَبْييض، ومَن تأمَّلَ ظفر، ومَن جَدَّ وجد، وقد جمعَ العلامةُ ناصرُ الدين أحمدُ بن المنيِّر خطيبُ الإسكندرية من ذلك أربعَمائةِ ترجمة، وتكلَّم عليها، ولخَّصها القاضي بدرُ الدين بن جماعة، وزادَ عليها أشياءَ...»[٢].

ومجموعُ أبواب صحيح البخاري (٣٨٨٩) ترجمة، وتزيدُ على ذلك في بعض النسخ[٣].

المطلب الثاني
مناسبة الترتيب بين كُتُبِه وأبوابِه

لم يكن ترتيب الإمام البخاريِّ لكُتُبِ صحيحِه جُزافًا، بل مبنيًّا على معانٍ معيَّنة رتَّبَ صحيحَه على أساسها، وترتيبُه رحمه الله لكتبِ وأبوابِ صحيحِه دقيقٌ جدًّا يحارُ المرءُ من دقَّتِه فيه.

وهذا الجانبُ استرعَى انتباهَ أغلب شرَّاح الصحيح، وقد كتبَ الدكتور

(١) (صحيح البخاري) (ح/ ٦١٨).

(٢) (هُدى الساري) (ص/ ١٤)، وانظر كلامَ ابن المنير في (المتواري على تراجم أبواب البخاري) (ص/ ٣٨).

(٣) انظر: (الإمام البخاري وصحيحه) للدكتور عبد الغني عبد الخالق (ص/ ١٨٥)، (شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري) لشيخنا الدكتور عبد الله الغنيمان (١/ ٢٨).

علي إبراهيم عجين بحثًا بعنوان: «التناسب في صحيح الإمام البخاري: دراسة تأصيلية»، وهو منشور على الشبكة العنكبوتية، في (١٧) صفحة.

وممَّن اهتمَّ بإبراز ترتيب البخاري لكُتُب صحيحِه وأبوابِه: شيخُ الحافظ ابن حجر أبو حفص عمر بن رسلان البُلْقِيني (ت٨٠٥هـ)، وقد نقلَ الحافظُ كلامَه في مقدمة الفتح، وعلَّق عليه إذا بدا له شيءٌ في كلامِه تكميلًا أو استدراكًا، وسأنقلُه في هذا المطلب لما فيه من الفائدة العظيمة:

قال الحافظ ابنُ حجر:

«ذكرُ مناسبةِ الترتيبِ المذكورِ بالأبواب المذكورةِ ملخَّصًا من كلام شيخنا شيخِ الإسلام أبي حفص عمر البلقيني ـ تغمده الله برحمته ـ.

قال[١] رضي الله عنه: بدأ البخاريُّ بقوله «كيف بَدْءُ الوحي»، ولم يقُل «كتاب بَدْءِ الوحي» لأنَّ بَدْءَ الوحي مِن بعضِ ما يَشتَمِلُ عليه الوحي[٢].

وقدَّمه ـ أي بدءَ الوحي ـ لأنه مَنبَعُ الخيرات، وبه قامت الشَّرائع، وجاءت الرِّسالات، ومنه عُرِفَ الإيمانُ والعلوم.

وكان أوَّلَه[٣] إلى النبيِّ ﷺ بما يَقتَضي الإيمانَ؛ من القراءةِ والرُّبوبيَّةِ وخَلْقِ الإنسان[٤]؛ فذكرَ بعده كتابَ الإيمانِ والعلوم، وكان الإيمانُ أشرفَ العلوم، فعقَّبَه بكتابِ العلم، وبعدَ العلم يكون العملُ، وأفضلُ

---

(١) يقصد شيخَه البلقيني.

(٢) قال الحافظ: «ويَظهر لي أنَّه إنما عَرَّاه من «باب» لأنَّ كلَّ بابٍ يأتي بعده يَنقَسِمُ منه، فهو أمُّ الأبواب، فلا يكون قسيمًا لها».
قلت: هذا في رواية أبي ذر والأصيلي، وثبتَ في رواية غيرِهما، كما ذكرَه الحافظُ نفسُه في (الفتح) (١/ ٧).

(٣) أي: أول الوحي.

(٤) كما في بداية سورة (العلق).

الأعمالِ البدنيَّةِ: الصَّلاة، ولا يُتَوَصَّلُ إليها إلَّا بالطهارة، فقال: كتابُ الطهارة، فذكرَ أنواعَها وأجناسَها، وما يَصنَع مَن لم يَجد ماءً ولا ترابًا، إلى غير ذلك ممَّا يَشترِكُ فيه الرِّجالُ والنساء، وما تَنفَرِدُ به النِّساء.

ثم كتاب الصَّلاة وأنواعها، ثمَّ كتاب الزكاة، على ترتيبِ ما جاء في حديث «بُني الإسلامُ على خمسٍ».

واختلفت النُّسَخُ في الصومِ والحجِّ أيُّهما قبل الآخر، وكذا اختلَفَت الرِّوايةُ في الأحاديث[١].

وتَرجَم عن الحجِّ بـ«كتاب المناسِك» لِيَعُمَّ الحجَّ والعمرةَ وما يَتعلَّقُ بهما، وكان في الغالب مَن يَحُجُّ يَجتازُ بالمدينةِ الشَّريفة؛ فذكرَ ما يَتعلَّقُ بزيارةِ النبيِّ ﷺ وما يَتعلَّقُ بحَرَمِ المدينة[٢].

---

(١) الراجح: أنّ الحجَّ مقدَّمٌ على الصوم في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وعلى هذا مشى البخاري، فقدّم كتاب كتابَ الحج على كتاب الصوم، أما الرواية التي في صحيح الإمام مسلم رحمه الله فيها تقديمُ الصوم على الحج، وأن ابن عمر أنكر على من روى الحديث بتقديم الحج على الصوم: فهي مقلوبة، والراجح أنه أنكر تقديم الصوم على الحج، كما يعلم من تتبع روايات حديث ابن عمر رضي الله عنهما في كتب السنة وملاحظة ألفاظها، ومنها قول ابن عمر: «لا، اجعل صيامَ رمضان آخِرَهنّ»، والمقام يضيق عن التفصيل.
وتقديم بعض الخصال على بعض واردٌ كثيرًا في روايات الأحاديث، ولا يضر، لكننا نتكلم هنا بخصوص حديث ابن عمر، وإنكاره على الراوي الذي قدم وأخّر في ذكر الحج والصوم، فالراجح المحفوظ تقديم الحج على الصوم، وتظهر هنا دقة الإمام البخاري رحمه الله. كذا أفاده الشيخُ ياسر إبراهيم نجار عند مراجعتِه للكتاب.

(٢) قال الحافظ: «قلت: ظهرَ لي أن يُقالَ في تعقيبه الزكاةَ بالحج: أنَّ الأعمالَ لما كانت بَدَنِيَّةً محضةً وماليَّةً محضة، وبدنيَّةً ماليَّةً معًا؛ رتَّبَها كذلك، فذكرَ الصَّلاة، ثم الزكاة، ثمَّ الحج، ولمَّا كانَ الصيامُ هو الرُّكنُ الخامسُ المذكورُ في حديث ابن عمر «بُنيَ الإسلامُ على خمسٍ»: عَقَّبَ بذكره. وإنَّما أخَّرَه لأنه مِن التُّروك، والتَّرْكُ وإن كان عملًا أيضًا، لكنه عملُ النَّفس لا عملُ الجسد، فلهذا أخَّرَه، وإلَّا لو كان اعتَمَدَ على الترتيب الذي في حديثِ ابن عمر: لَقَدَّمَ الصيامَ على الحج؛ لأنَّ ابنَ عمر أنكرَ على =

وهذه التراجمُ كلُّها معاملةُ العبدِ مع الخالِق، وبعدَها معاملةُ العبدِ مع الخلق؛ فقال: «كتابُ البيوع»، وذكرَ تراجِمَ بيوعِ الأعيان، ثم بيعَ دَيْنٍ على وجهٍ مخصوصٍ، وهو السَّلَمُ، وكذا البيعَ يقعُ قهريًّا، فذكرَ الشفعةَ التي هي بيعٌ قهري، ولما تمَّ الكلامُ على بيُوع العَيْنِ والدَّيْنِ الاختياريِّ والقَهْريِّ، وكان ذلك قد يَقَعُ فيه غَبنٌ من أحدِ الجانِبَين؛ إمَّا في ابتداءِ العَقْدِ أو في مجلس العقد، وكان في البيوعِ ما يَقَعُ على دَيْنَين لا يَجِبُ فيهما قبضٌ في المجلس، ولا تعيينُ أحدِهما، وهو الحوالة، فذكرَها، وكانت الحوالةُ فيها انتقالُ الدَّينِ من ذمَّةٍ إلى ذمةٍ: أردَفَها بما يَقتَضي ضَمَّ ذِمَّةٍ إلى ذِمَّة، أو ضَمَّ شيءٍ يحفظ به العلقةَ وهو الكفالةُ والضَّمان، وكان الضَّمانُ شُرِعَ للحِفْظ، فذكرَ الوكالةَ التي هي حفظٌ للمال.

وكانت الوكالةُ فيها توكُّلٌ على آدميٍّ، فأردَفَها بما فيه التوكُّلُ على الله، فقال: «كتابُ الحَرْثِ والمزارَعَة»، وذكرَ فيها متعلَّقاتِ الأرضِ والمَوَاتِ والغَرْسِ والشُّرْبِ وتوابعَ ذلك، وكان في كثيرٍ من ذلك يَقَعُ الارْتِفاقُ؛ فعقَّبَه بكتاب الاسْتِقْراض؛ لِمَا فيه مِن الفَضلِ والإرْفاق.

ثم ذكرَ أنّ العبدَ راعٍ في مالِ سيِّده، ولا يَعمَلُ إلَّا بإذنه؛ للإعْلامِ بمعامَلَة الأَرِقَّاء، فلما تَمَّت المعاملات: كان لا بدَّ أن يَقَعَ فيها من منازعاتٍ، فذكر الإشْخاصَ والملازمةَ[1] والالتقاط.

وكان الالتقاطُ وضْعَ اليَد بالأمانةِ الشرعيَّة، فذكرَ بعده وضعَ اليد تعدِّيًا، وهو الظلمُ والغَصْب. وعقَّبَه بما قد يُظَنُّ فيه غصبٌ ظاهر، وهو

= مَن روى عنه الحديثَ بتقديم الحجِّ على الصِّيام، وهو وإن كانَ ورَدَ عن ابن عمر من طريقٍ أخرى كذلك ـ: فذاكَ محمولٌ على أنَّ الراويَ روى عنه بالمعنى، ولم يَبْلغه نهيُه عن ذلك، والله أعلم.

(١) (الإشْخاص) ـ بكسر الهمزة ـ: إحضار الغريم من موضع إلى موضع، يُقال: شخَصَ ـ بالفتح ـ من بلدٍ إلى بلد، وأشخصَ غيرَه. و(الملازَمة): مفاعلةٌ من اللزوم، والمراد: أن يَمنع الغريمُ غريمَه من التصرُّفِ حتى يُعطيه حقَّه. (فتح الباري) (٥/ ٧١).

حقٌّ شرعيٌّ؛ فذكرَ وضعَ الخَشَبِ في جِدارِ الجارِ وصَبَّ الخمرِ في الطريق، والجلوس في الأَفْنِيَةِ والآبارَ في الطريق، وذكر في ذلك الحقوقَ المشترَكة.

وقد يَقعُ في الاشتراكِ نهيٌ، فتَرْجَمَ: «النهيُ بغيرِ إذنِ صاحبه»، ثم ذكرَ بعد الحقوقِ المشترَكةِ العامَّة: الاشتراكَ الخاصَّ، فذكر «كتابَ الشَّرِكَة» وتفاريعَها.

ولمَّا أن كانت هذه المعاملاتُ في مَصالح الخَلْق: ذكرَ شيئًا يتعلَّقُ بمصالح المعامَلة، وهي الرَّهْن، وكان الرَّهنُ يَحتاج إلى فَكِّ رقبةٍ، وهو جائزٌ من جهة المرتَهِن، لازمٌ من جهة الراهن: أردَفَه بالعِتق الذي هو فَكُّ الرقبة، والمِلْكُ الذي يَترتَّبُ عليه جائزٌ من جهةِ السيِّدِ لا من جهةِ العبد؛ فذكرَ متعَلِّقاتِ العتق؛ من التدبيرِ، والوَلاء، وأمِّ الولَد، والإحسانِ إلى الرَّقيقِ وأحكامِهم ومكاتباتِهم.

ولمَّا كانت الكتابةُ تَستَدْعي إيتاءً لقولِه تعالى: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾؛ [سورة النور: ٣٣]، فأَرْدَفَه بكتابِ الهبة، وذكرَ معها العُمْرَى والرُّقْبَى. ولمَّا كانت الهِبَةُ نَقلَ مِلكِ الرَّقَبة بلا عِوَض: أَرْدَفَه بنَقْلِ المنْفَعَةِ بلا عِوَض، وهو العارِيَّةُ والمَنِيحَة.

ولمَّا تَمَّت المعاملاتُ وانتقالُ المِلْكِ على الوجوهِ السَّابقة، وكان ذلك قد يَقَعُ فيه تَنازُعٌ، فيُحْتاجُ إلى الإشهاد؛ أردفَه بكتاب الشهادات.

ولمَّا كانت البيِّناتُ قد يَقعُ فيها تعارضٌ؛ ترجَمَ: «القُرعةُ في المشكِلَات»، ولَمَّا كان ذلك التعارضُ قد يَقتَضي صُلحًا وقد يَقعُ بلا تعارُض: ترجَمَ: «كتاب الصُّلح».

ولمَّا كان الصُّلحُ قد يَقعُ فيه الشرط: عقَّبَه بالشُّروطِ في المعاملات، ولمَّا كانت الشروطُ قد تكون في الحياةِ وبعد الوَفاة: ترجَمَ: كتاب

الوصيَّة والوقف.

فلمَّا انتهى ما يتعلَّقُ بالمعاملاتِ مع الخالق، ثمَّ ما يتعلَّق بالمعاملاتِ مع الخَلْق: أردَفَها بمعاملةٍ جامعةٍ بين معاملةِ الخالق، وفيها نوعُ اكتِسَاب؛ فترجمَ «كتاب الجهاد»؛ إذ به يَحصُلُ إعلاءُ كلمةِ الله تعالى وإذلالُ الكفار بقتلهم واستِرْقَاقِ نسائِهم وصِبْيَانِهم وعَبيدِهم، وغَنيمةِ أموالِهم ـ العَقار والمنقول ـ، والتَّخيير في كامِليهم، وبدأ بفضلِ الجهاد، ثمَّ ذكرَ ما يَقتضي أنَّ المجاهدَ يَنبغي أن يَعُدَّ نفسَه في القتلى، فترْجَم: «بابٌ التحَنُّطُ عند القِتال»، وقريبٌ منه ـ في تأكُّد الخطر ـ مَن ذَهَبَ ليأتي بخبرِ العدوِّ، وهو الطَّلِيعة، وكان الطليعةُ يَحتاجُ إلى ركوبِ الخيل، ثمَّ ذكرَ من الحيوانِ ما له خُصوصيَّةٌ، وهو بَغلةُ النبيِّ ﷺ وناقتُه.

وكان الجهادُ في الغالبِ للرِّجال، وقد يكون النساءُ معهم تبعًا؛ فذكرَ عدةَ تراجم لبيانِ أحوالِ النِّساء في الجهاد، وذكرَ باقي ما يتعلَّقُ بالجهاد، ومنها آلاتُ الحربِ وهيئَتُها، والدعاء قبل القتال، وكلُّ ذلك من آثارِ بعثتِه العامَّة، فترجمَ: «دعاءُ النبيِّ ﷺ الناس إلى الإسْلام».

وكان عزمُ الإمامِ على الناسِ في الجهادِ إنَّما هو بحسَبِ الطاقة؛ فترجَمَ: «عزمُ الإمامِ على الناسِ فيما يُطيقون» وتوابع ذلك.

وكانت الاستعانةُ في الجهاد تكون بجعلٍ أو بغير جعل؛ فترجَم: «الجَعائل والحُمْلان في السَّبيل»، وكان الإمامُ يَنبغي أن يَكون إمامَ القوم؛ فترجم: «مبادرة الإمامِ عند الفَزَع»، وكانت المبادرةُ لا تَمنَعُ من التوَكُّل، ولاسيَّما في حقِّ من نُصِر بالرُّعب؛ فذكرَه وذكرَ مبادرَته، ثم أشار إلى أنَّ تَعاطي الأسباب لا يَقدَحُ في التوكُّل؛ فترجَمَ: «حَملُ الزَّادِ في الغزو»، ثمَّ ذكرَ آدابَ السفر.

ولَمَّا كان القادمون مِن الجهاد قد تكونُ معهم الغَنيمةُ؛ فترجَمَ:

«كتاب فرض الخُمْس».

وكان ما يُؤخَذُ من الكُفَّارِ تارةً يكونُ بالحرب ومرةً بالمصالحة؛ فذكرَ «كتابَ الجزيةِ» وأحوالَ أهلِ الذِّمَّة، ثم ذكرَ تراجمَ تتعلَّقُ بالمُوادَعَةِ والعَهْد، والحذرِ من الغَدْر.

ولمَّا تمَّت المعاملاتُ الثَّلاث، وكلُّها من الوحي، المترجَم عليه «بَدْء الوحي»: ذكر بعدَ هذه المعاملاتِ «كتاب بَدْء الخلق»(١)، ومن مناسَبَتِه ذكرُ الجَنَّةِ والنار اللَّتَين مآلُ الخلقِ إليهما، وناسَبَ ذكرُ إبليسَ وجنودِه عقبَ صفةِ النار؛ لأنهم أهلُها، ثم ذكرَ الجنَّ.

ولمَّا كان خلقُ الدَّوابِّ قبلَ خَلْقِ آدم؛ عقَّبَه بخَلقِ آدم، وترجمَ الأنبياءَ نبيًّا نبيًّا على الترتيبِ الذي نعتَقِدُه، وذكرَ فيهم ذا القَرْنَين؛ لأنه عنده نبيٌّ، وأنه قبل إبراهيم، ولهذا ترجَمَه بعد تَرْجمةِ إبراهيم، وذكرَ ترجمةَ أيوب بعد يوسف؛ لما بينهما من مناسبةِ الابتلاء.

وذكر قولَه: ﴿وَسْئَلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٣] بعد قصَّة يونس؛ لأنَّ يونسَ التَقَمَه الحوتُ فكان ذلك بلوَى له، فصبرَ فنجا، وأولئك ابتُلوا بحِيتانٍ؛ فمنهم مَن صبرَ فنجا، ومنهم مَن تعدَّى فعُذِّب.

وذكرَ لقمانَ بعد سليمان؛ إمَّا لأنه عنده نبيٌّ، وإمَّا لأنه من جملةِ أتباع داود ﷺ، وذكرَ مريمَ لأنها عنده نَبِيَّةٌ(٢).

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: «قلت: ويَظهر لي أنه إنما ذكرَ بدءَ الخلق عقِبَ كتاب الجهاد لما أنَّ الجهادَ يَشتَملُ على إزهاق النفس، فأرادَ أن يَذكُرَ أنَّ هذه المخلوقاتِ محدثاتٌ، وأنَّ مآلَها إلى الفَناء، وأنه لا خلودَ لأحد».

(٢) استُنبِطَ هذا من صنيع الإمام البخاري، حيث عقد لمريم ثلاثة أبواب، منها: «باب ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [آل عمران: ٤٢]»، وذكر الحافظُ ابنُ حجر في (الفتح) (٦/ ٤٧٠ ـ ٤٧١) أن البخاريَّ استدلَّ =

ثم ذكرَ بعدَ الأنبياء أشياءَ من العجائبِ الواقعةِ في زَمَنِ بني إسرائيل.

ثم ذكرَ الفضائلَ والمناقِبَ المتعلِّقَةَ بهذه الأمَّة، وأنهم ليسوا بأنبياءَ مع ذلك، وبدأَ بقُرَيْش؛ لأنهم قبيلةُ النبيِّ الكريم ﷺ، واصطفاهم الله؛ لأنَّ بلِسَانهم أُنْزِلَ الكتاب، ولمَّا ذكرَ أسلمَ وغِفارًا؛ ذكرَ قريبًا منه إسلامَ أبي ذرٍّ؛ لأنه أولُ مَن أسلمَ من غِفَار.

ثم ذكرَ أسماءَ النبيِّ ﷺ وشمائِلَه وعلاماتِ نبوَّتِه في الإسلام، ثمَّ فضائلَ أصحابه.

ولمَّا كان المسلمون الذين اتَّبَعوه وسَبَقوا إلى الإسلام هم المهاجرين والأنصار، والمهاجرون مُقَدَّمون في السَّبْق؛ ترجَمَ: «مناقب المهاجرين وفضلهم»، ورأسُهم أبو بكرٍ الصدِّيق، فذكرَهم.

ثم أتبعَهم بمَناقِب الأنصارِ وفضائلِهم، ثم شرَعَ بعد ذكرِ مناقبِ الصَّحابةِ في سياقِ سِيَرِهم في إعلاءِ كلمةِ الله تعالى مَع نبيِّهم؛ فذكرَ أولًا أشياءَ من أحوال الجاهليَّةِ قبلَ البِعْثَةِ التي أزالَت الجاهليَّة، ثمَّ ذكرَ أذى المشركين للنبيِّ ﷺ وأصحابِه، ثم ذكرَ أحوالَ النبيِّ ﷺ بمكَّةَ قبل الهجرةِ إلى الحبَشة، ثم الهجرةَ إلى الحبَشَة، وأحوالَ الإسراءِ، وغير ذلك، ثمَّ الهجرةَ إلى المدينةِ النبويَّة، ثم ساقَ المغازي على ترتيبِ ما صحَّ عنده...

ثم بعدَ إيرادِ المغازي والسَّرايَا ذكرَ الوفودَ، ثم حجَّةَ الوَداع، ثم مَرَضَ النبيِّ ﷺ ووَفاتَه.

وما قُبِضَ ﷺ إلَّا وشريعتُه كاملةٌ بَيضاءُ نَقِيَّة، وكتابُه قد كَمُلَ نزولُه،

= على كون مريم نبية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ﴾، وأيد بذكرها مع الأنبياء في سورة مريم. وهذا الرأي ذهبَ إليه بعضُ العلماء، منهم ابنُ وهب وجماعة، كما ذكره ابن الملقن في (التوضيح) (١٩/ ٥٣٩)، ومنهم القرطبي في (المفهم) (٦/ ٣١٤ ـ ٣١٥)، بينما الجماهير على أنها لم تكن نبية، وإنما هي صدّيقة.

فأعقبَ ذلك بكتابِ التفسير، ثم ذكرَ عقبَ ذلك فضائلَ القرآن ومتَعَلَّقاتِه، وآدابَ تلاوته.

ولَمَّا كان ما يَتعلَّقُ بالكتاب والسنةِ من الحِفظِ والتَّفسير وتقريرِ الأحكام يَحصلُ به حفظُ الدينِ في الأقطارِ واستمرارُ الأحكام على الأعْصار، وبذلك تحصلُ الحياةُ المعتبرةُ: أعقبَ ذلك بما يَحصُلُ به النَّسلُ والذُّرِّية التي يَقومُ منها جيلٌ بعدَ جيلٍ يَحفظون أحوالَ التَّنْزيل؛ فقال: «كتابُ النكاح»، ثمَّ أعقبَه بالرَّضاع؛ لِما فيه من متعلَّقاتِ التَّحريم به، ثمَّ ذكرَ ما يَحرُمُ من النِّساء وما يَحِلّ، ثم أردفَ ذلك بالمصاهَرَةِ والنِّكاحِ الحرامِ والمكروه، والخِطْبة، والعَقْد، والصَّداق، والوليّ، وضَرْبِ الدُّفِّ في النكاحِ والوَليمة، والشروط في النكاح، وبقيَّة أحوال الوليمة، ثمَّ عِشْرَةِ النساء. ثم أردفَه كتابَ الطلاق، ثم ذكرَ أنكحةَ الكفَّار.

ولمَّا كان الإيلاءُ في كتاب الله مذكورًا بعدَ نِكاح المشركين: ذكرَه البخاريُّ عقِبَه، ثم ذكرَ الظِّهارَ، وهو فُرْقةٌ مؤَقَّتَة، ثم ذكرَ اللِّعانَ، وهو فُرقةٌ مؤَبَّدَة، ثم ذكرَ العِدَدَ والمراجعة، ثم ذكرَ حكمَ الوَطْءِ من غيرِ عَقْدٍ لمَّا فرغَ من توابع العَقْدِ الصَّحيح، فقال: «مهرُ البَغِيِّ والنِّكاح الفاسد»، ثم ذكرَ المُتْعَة.

ولمَّا انتهَت الأحكامُ المتعلِّقَةُ بالنكاح، وكان من أحكامه أمرٌ يتعلَّقُ بالزَّوج تعلُّقًا مستَمِرًّا، وهو النفقة؛ ذكرَها.

ولما انقضَت النفقاتُ، وهي من المأكولاتِ غالبًا؛ أردفَه بكتاب الأطعمةِ وأحكامِها وآدابِها، ثمَّ كان مِن الأطعمةِ ما هو خاصٌّ؛ فذكرَ العَقيقة، وكان ذلك مما يُحتَاجُ فيه إلى ذبحٍ؛ فذكرَ الذَّبائح. وكان مِن المذْبوحِ ما يُصاد؛ فذكرَ أحكامَ الصَّيْد. وكانَ مِن الذَّبْح ما يُذبَحُ في العامِ مرةً؛ فقال: كتابُ الأضاحيّ.

وكانت المآكِلُ تَعقُبُها المشارِب؛ فقال: «كتابُ الأشرِبَة»، وكانت المأكولات والمشروباتُ قد يَحصُلُ منها في البدنِ ما يَحتاجُ إلى طبيب؛ فقال: «كتابُ الطِّب»، وذكرَ تعلُّقاتِ المرضِ وثوابَ المرض، وما يجوز أن يُتدَاوَى به، وما يجوز من الرُّقى وما يُكرَه منها ويَحرُم.

ولمَّا انقَضى الكلامُ على المأكولاتِ والمشروبات، وما يُزيلُ الداءَ المتولِّدَ منها؛ أردفَ بكتابِ اللِّباسِ والزِّينةِ وأحكام ذلك، والطِّيبِ وأنواعِه. ولمَّا كان كثيرٌ منها يتعلَّقُ بآدابِ النفس؛ أردفَها بكتابِ الأدَبِ والبِرِّ والصِّلَةِ والاستِئْذان.

ولمَّا كان السَّلامُ والاستئذانُ سببًا لفتح الأبوابِ السُّفليَّة: أردفَها بالدَّعوات، التي هي فتحُ الأبوابِ العُلْوِيَّة.

ولمَّا كان الدعاءُ سببَ المغفرة: ذكرَ الاستغفار، ولمَّا كان الاستغفارُ سببًا لهَدْمِ الذنوب؛ قال: «باب التوبة»، ثم ذكرَ الأذكارَ المؤقَّتَةَ وغيرَها والاستعاذَة. ولمَّا كان الذكرُ والدُّعاءُ سببًا للاتِّعاظ: ذكرَ المواعِظَ والزُّهدَ وكثيرًا من أحوال يوم القيامة.

ثم ذكرَ ما يُبيِّنُ أنَّ الأمورَ كلَّها بتصريفِ الله تعالى؛ فقال: «كتاب القَدَر»، وذكرَ أحوالَه.

ولمَّا كانَ القَدَرُ قد تُحالُ عليه الأشياءُ المنذورة؛ قال: «كتاب النذور»، وكان النذرُ فيه كفَّارة، فأضاف إليه الأَيْمان، فعقدَ كتابَ «الأيمان والنذور»، ولَمَّا كانت الأيمانُ والنُّذورُ تَحتاجُ إلى الكفارة؛ قال: «كتابُ الكفَّارة».

ولما تمَّت أحوالُ الناسِ في الحياةِ الدُّنيا: ذكرَ أحوالَهم بعد الموت؛ فقال: «كتابُ الفرائض»، فذكرَ أحكامَه.

ولما تمَّت الأحوالُ بغير جِناية: ذكرَ الجِناياتِ الواقعةَ بين الناس،

فقال: «كتاب الحدود»، وذكرَ في آخره أحوالَ المرتدِّين. ولما كان المرتدُّ قد لا يَكفُرُ إذا كان مكرَهًا؛ قال: «كتاب الإكراه».

ولَمَّا كان المكرَهُ قد يُضمِرُ في نفسه حيلةً دافعةً؛ ذكرَ الحِيَلَ وما يَحِلُّ منها وما يحرُم.

ولما كانت الحِيَلُ فيها ارتكابُ ما يَخفى: أردَفَ ذلك بتَعْبيرِ الرُّؤيا؛ لأنها مما يَخفى وإن ظهر للمعبِّر، ثم أعقبَه بكتابِ الفِتَن لمناسبتِه لقول الله ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً﴾ [سورة الإسراء: ٦٠]، ولَمَّا كان من الفتن ما يُرْجَعُ فيه إلى الحُكَّام، فهم الذين يَسعَون في تَسْكين الفِتْنَةِ غالبًا؛ أردفَه بكتاب الأحكام، وذكرَ أحوالَ الأمراءِ والقُضاة. ولمَّا كانت الإمامةُ والحُكمُ قد يَتَمَنَّاها قومٌ؛ أردفَ ذلك بكتابِ التَّمَنِّي.

ولَمَّا كان مدارُ حكم الحُكَّامِ في الغالب على أخبار الآحاد؛ قال: «ما جاء في إجازة خبرِ الواحدِ الصَّدوق».

ولما كانت الأحكامُ كلُّها تَحتاجُ إلى الكتاب والسنة؛ قال: الاعتصام بالكتاب والسنة، وذكرَ أحكامَ الاستنباطِ من الكتاب والسنة، والاجتهاد، وكراهية الاختلاف.

ولَمَّا كان أصلُ العصمة أولًا وآخرًا هو توحيد الله؛ ختمَ صحيحَه بكتاب التوحيد، وبما أنَّ آخرَ الأمور التي يَظهَرُ بها المفلحُ من الخاسر ثِقَلُ الموازينِ وخِفَّتُها: جعلَه آخر تراجم كتابه؛ فقال: «باب قولِ الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [سورة الأنبياء: ٤٧]، وأنَّ أعمال بني آدم تُوزَن».

فبدأَ بحديث «إنما الأعمالُ بالنيَّات»، وختمَ بأنَّ أعمالَ بني آدم توزَن وأشارَ بذلك إلى أنه إنما يُتَقَبَّلُ منها ما كان بالنيَّةِ الخالصةِ لله تعالى، وهو حديث «كلمتان حَبيبَتانِ إلى الرَّحْمن، خَفيفتان على اللِّسان، ثَقيلتان

في الميزان، سُبحانَ الله وبِحَمْدِه سبحانَ الله العظيم».

فقولُه ﷺ: «كلمتان» فيه ترغيبٌ وتَخفيف، وقولُه ﷺ: «حبيبتان» فيه حَثٌّ على ذكرهما؛ لمحبَّةِ الرحمن إيَّاهما، وقولُه ﷺ: «خفيفتان» فيه حَثٌّ بالنسبة إلى ما يَتعلَّقُ بالعمل. وقولُه ﷺ: «ثقيلتان» فيه إظهارُ ثوابهما.

وجاء الترتيبُ بهذا الحديثِ على أسلوبٍ عظيم، وهو أنَّ حُبَّ الرَّبِّ سابقٌ، وذكرَ العبدِ وخِفَّةَ الذِّكْرِ على لسانه تَالٍ، وبعد ذلك ثوابُ هاتين الكلمتين إلى يوم القيامة.

وهاتان الكلِمتان معناهما جاءَ في خِتَام دعاءِ أهلِ الجنة؛ لقوله تعالى: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ۚ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾﴾ [سورة يونس: ١٠].

قال الحافظُ بعد ذكر هذه المناسبات: «انتهى كلامُ الشيخ ملَخَّصًا، ولقد أبدى فيه لطائفَ وعجائبَ، جزاه الله خيرًا بمَنِّه وكرَمِه»[(١)].

المطلب الثالث

عنايتُه ـ في الغالب ـ بأن يكون في الحديثِ الأخير من كلِّ باب مناسبةٌ لخَتمِه

من دقَّة الإمام البخاريِّ في الترتيب أنه اعتنى بالترتيب بين الأحاديث، ومن ذلك ما ذكرَ الحافظُ ابنُ حجر أنّ البخاريَّ يختارُ ـ في الغالب ـ الحديثَ الذي يكون فيه شيءٌ من الإشارة إلى الختم والنهاية، وسرَدَ كثيرًا من كتبِ الجامع.

قال رَحِمَهُ اللهُ: «وممَّا اتفقَ له ـ أي: البخاري ـ من المناسباتِ التي لم أرَ

---

(١) (هُدى الساري) (ص/ ٤٧٠ ـ ٤٧٣) ـ بتصرف يسير ـ.

مَن نَبَّهَ عليها: أنه يَعتَني غالبًا بأن يكونَ في الحديثِ الأخيرِ من كلِّ كتابٍ مِن كُتُبِ هذا الجامع مناسَبَةٌ لِخَتْمِه، ولو كانت الكلمةُ في أثناءِ الحديثِ الأخير، أو من الكلامِ عليه:

كقوله في آخرِ حديثِ (بَدءِ الوحي): «فكان ذلك آخر شأنِ هرقل».

وقولِه في آخر (كتاب الإيمان): «ثم استغفَرَ ونزل».

وفي آخر (كتاب العلم): «ولْيَقْطعْهما حتى يكونا تحت الكعبين».

وفي آخر (كتاب الوضوء): «واجعلهنَّ آخر ما تتكَلَّمُ به».

وفي آخر (كتابِ الغسل): «وذلك الآخرُ، وإنما بَيَّنَّاه لاختلافهم».

وفي آخر (كتاب التيمُّم): «عليك بالصعيد فإنه يَكفيك».

وفي آخر (كتاب الصلاة): «استئذان المرأة زوجها في الخروج».

وفي آخر (كتاب الجمعة): «ثم تكون القائلةُ».

وفي آخر (كتاب العيدين): «لم يُصَلِّ قبلَها ولا بعدَها».

وفي آخر (الاستسقاء): «بأيِّ أرضٍ تموت».

وفي آخر (تقصيرِ الصلاة): «وإن كنتُ نائمةً اضطَجعَ».

وفي آخرِ (التهجُّد والتطوُّع): «وبعد العصر حتى تَغرُب».

وفي آخر (كتاب السَّهو)[١]: «فأشار إليهم أن اجلِسُوا، فلمَّا انصرف..».

وفي آخر (كتاب الجنائز): «فنزَلَت ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾، وهو من التباب ومعناه الهلاك».

(١) في (الفتح) و(عمدة القاري والسامع) (ص/ ١٩٥): «وفي آخر العمل في الصلاة»، وهو سهو.

وفي آخر (الزكاة): «صدقة الفطر»، ولها دخولٌ في الآخرية من جهة كونها تقع في آخر رمضان مكَفِّرَةً لما مضى.

وفي آخر (الحج): «واجْعَلْ مَوْتي في بلدِ رسُولِك»[١].

وفي آخر (الصيام): «ومَن لم يَكن أكلَ فلْيَصُمْ».

وفي آخر (الاعتكاف): «ما أنا بمُعتكِفٍ، فرجَع».

وفي آخر (البيع والإجارة): «حتى أجلَاهم عمرُ».

وفي آخر (الحوالة): «فصلَّى عليه».

وفي آخر (الكفالة): «مَن تركَ مالًا فلوَرَثَتِه».

وفي آخر (المزارعة): «ما نسيتُ مِن مقالتي تلكَ إلى يومي هذا شيئًا».

وفي آخر (الملازمة)[٢]: «حتى أموتَ ثم أُبْعَث».

وفي آخر (الشرب)[٣]: «فشَرِبَ حتى رَضِيتُ».

وفي آخر (المظالم): «فكَسَرُوا صَوْمَعَتَه وأَنْزَلوه».

وفي آخر (الشركة): «فنذبَحُ بالقَصَب؟».

وفي آخر (الرهن): «أولئكَ لا خلاقَ لهم في الآخرة».

وفي آخر (العتق): «الولاءُ لمن أعتَقَ».

---

(١) وهو في آخر كتاب فضائل المدينة، وقد اعتبرَ الحافظُ الكتبَ التاليةَ مندرجةً تحت كتاب الحج: كتاب العمرة، والمحصَر، وجزاء الصيد، وفضائل المدينة.

(٢) هكذا ذكرَ الحافظ، وهو (كتاب الخصومات)، ولفظ (الملازمة) وردَ في أولِ أبواب هذا الكتاب، وهو من زيادات أبي ذرٍّ الهروي، كما ذكرَه الحافظُ في (الفتح) (٥/ ٧١).

(٣) كذا، وهو في آخر كتاب اللقطة.

وفي آخر (الهبة): «ولا تَعُدْ في صدَقتِك».

وفي آخر (الشهادات): «لأتَوْهما ولَوْ حَبْوًا».

وفي آخر (الصلح): «قُمْ فاقْضِه».

وفي آخر (الشروط): «لا تُباعُ ولا تُوهَبُ ولا تُورَثُ».

وفي آخر (الجهاد): «قدِمْتُ فقال: صَلِّ ركعتين».

وفي آخر (فرض الخمس): «حرَّمها البَتَّة».

وفي آخر (الجزية والموادعة): «فهو حرامٌ بحرمة الله إلى يوم القيامة».

وفي آخر (بدء الخلق وأحاديث الأنبياء): «قَدِمَ معاويةُ المدينةَ آخرَ قَدْمَةٍ قدِمَها».

وفي آخر (المناقب): «تُوُفِّيَت خديجةُ رضي الله عنها قبلَ مخرَجِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم».

وفي آخر (الهجرة): فترة بين عيسى ومحمد ـ عليهما الصلاة والسلام ـ.

وفي آخر (المغازي): الوفاةُ النَّبَويَّةُ وما يتعلَّق بها.

وفي آخر (التفسير): «تفسيرُ المعوّذتين».

وفي آخر (فضائل القرآن): «اختلفوا فأُهْلِكُوا».

وفي آخر (النكاح): «فلا يَمنَعُني مِن التحرُّك».

وفي آخر (الطلاق)[١]: «وتَعفُوَ أثرُه».

وفي آخر (اللعان)[٢]: «وأبعدُ لكَ منها».

---

(١) في النسخ الموجودة كتابُ اللعان مدمج ضمن كتاب الطلاق، وما ذُكِرَ هنا هو حديث (٥٢٩٩) في باب الإشارة في الطلاق والأمور، قبل باب اللِّعان.

(٢) هذا باعتباره كتابًا مستقلًا، كما سبق.

وفي آخر (النفقات): «أعتَقَها أبو لهب».

وفي آخر (الأطعمة): «وأُنزِلَ الحجاب».

وفي آخر (الذبائح والأضاحيّ): «حتى[1] تَنفر من مِنًى».

وفي آخر (الأشربة): «وتابعَه سعيدُ بنُ المسيّب عن جابر».

وفي آخر (المرضى): «وانْقُلْ حُمَّاها فاجعَلْها بالجُحفة».

وفي آخر (الطب): «ثم ليطرَحْه».

وفي آخر (اللباس): «إحدى رجلَيْه على الأخرى».

وفي آخر (الأدب): «فلْيرُدَّه ما استَطاع».

وفي آخر (الاستئذان): «منذُ قُبِضَ النبيُّ ﷺ».

وفي آخر (الدعوات): «كراهيةَ السَّآمةِ علينا».

وفي آخر (الرقاق): «أن نَرْجِعَ على أعقابنا».

وفي آخر (القدر): «إذا أرادوا فتنةً أبينا».

وفي آخر (الأيمان والنذور): «إذا سهمٌ غابرٌ فقتَلَه».

وفي آخر (الكفارة): «وكَفِّرْ عن يَمينك».

وفي آخر (الحدود): «إن شاءَ عذَّبَه وإن شاءَ غَفَرَ له».

وفي آخر (المحاربين): «اعمَلُوا ما شئتم فقد وَجَبَتْ لكم الجنة».

وفي آخر (الإكراه): «يحجزه عن الظلم».

---

(١) كذا في (الفتح) و(عمدة القاري والسامع)، واللفظُ في (الصحيح) (ح/٥٥٧٤): «حين ينفر من مِنًى»، قال الحافظ في (الفتح) (١٠/٢٩): «هذا هو الصواب ـ يعني: حين ـ، ووقعَ في رواية الكشميهني وحده (حتى) بدل (حين) وهو تصحيفٌ يُفسِد المعنى».

وفي آخر (تعبير الرؤيا): «تجاوزَ الله عنهم».

وفي آخر (الفتن): «أفنَهلِكُ وفينا الصالحون؟!»

وفي آخر (الأحكام)[١]: «فاعتمرت بعد أيام الحج»

وفي آخر (الاعتصام): «سبحانكَ هذا بهتانٌ عظيم».

والتسبيحُ مشروعٌ في الختام فلذلك ختمَ به (كتابَ التوحيد)، والحمدُ لله بعد التسبيح آخرُ دَعْوى أهلِ الجنة، قال الله تعالى: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة يونس: ١٠][٢].

---

(١) هكذا في (الفتح) و(عمدة القاري والسامع)، ولكن الحديثَ في أول كتاب التمني (ح/ ٧٢٣٠)، بعد كتاب الأحكام، والله أعلم.

(٢) (فتح الباري) (١٣/ ٥٤٣ ـ ٥٤٤)، ونقلَه عنه تلميذُه السخاويُّ في (عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع) (ص/ ٩٣ ـ ١٠٢).



المبحث الثاني

شرط الإمام البخاري في صحيحه

وضَّحَ الإمامُ البخاريُّ شرطَه في جامعه الصحيح حينما صرَّح بأنه لم يودِعْ فيه إلَّا الحديثَ الصحيح، وهذا يعني أنه اشترطَ الصحةَ في الأحاديث التي يُخرِّجُها في صحيحه، ومما يوضِّحُ شرطَه في كتابه أنه قال: «ما أدخلتُ فيه ـ يعني (الجامع الصحيح) ـ حديثًا إلَّا بعد ما استخرتُ الله تعالى، وصلَّيتُ ركعتين وتيقَّنتُ صحتَه»[1].

وقال: «لم أخرج هذا الكتابَ إلا صَحيحًا، وما تركت من الصحيح أكثر».

وقال أيضًا: «ما أدْخَلْتُ في كتابي (الجامع) إلَّا ما صَحَّ، وتركتُ من الصِّحاح لحال الطول»[2].

بل إنه لا يكتفي بذلك، بل يتوخَّى أعلى درجات الصحة، **وقد وضَّحه الحافظُ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي** (ت٥٨٤هـ)، حيث ذكرَ أنّ التفاوُتَ في درجات الصحة لا يُعلم إلا بمعرفة طبقات الرُّواة عن راوي الأصل، وخلاصة ما ذكرَه:

أنّ مذهبَ مَن يخرج الصَّحيحَ أن يَعتبِرَ حالَ الرَّاوي العدلِ في مشايخه العُدول؛ فبعضُهم حديثُه صحيحٌ ثابت، وبعضُهم حديثُه مدخولٌ...

---

(١) (شرح النووي لصحيح البخاري) (ص/ ٧ ـ ٨).

(٢) (الكامل) لابن عدي (١/ ١٣١)، (التعديل والتجريح) (١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠).

وهذا باب فيه غموضٌ، وطريقُ إيضاحه معرفةُ طبقاتِ الرُّواةِ عن راوي الأصلِ، ومراتبِ مدارِكِهم، فلنوضِّحْ ذلك بمثالٍ وهو:

أن تعلمَ أنَّ أصحابَ الزهريِّ مثلاً على خمس طبقات، ولكلِّ طبقةٍ منها مزيةٌ على التي تَليها.

الطبقة الأولى: جَمَعت الحفظَ والإتقان، وطولَ الصحبةِ للزهريِّ، والعلمَ بحديثه، والضبطَ له؛ كمالِك، وابنِ عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، ويونس، وعُقيل، وشعيب، وغيرِهم.

وهؤلاء متفقٌ على تخريجِ حديثِهم عن الزهري، وهم الغايةُ في الصحة.

الطبقة الثانيةُ: أهلُ حفظٍ وإتقان، لكن لم تَطُل صحبتُهم للزهري، وإنما صَحِبوه مدةً يسيرة، ولم يُمارِسوا حديثَه، وهم في إتقانِهم لحديث الزهريِّ دون الطبقة الأولى؛ كالأوزاعي، والليث، وعبدِ الرحمن بن خالد بن مسافر، ونحوِهم.

وهؤلاء يُخرِّجُ لهم مسلمٌ عن الزهري.

الطبقة الثالثة: قومٌ لازموا الزهريَّ وصَحِبوه ورووا عنه، لكن تُكُلِّمَ في حفظِهم؛ كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح، ونحوِهم.

وهؤلاء يُخرج لهم أبو داود والترمذي والنسائيُّ، وقد يُخرِّجُ مسلمٌ لبعضِهم متابعةً.

الطبقة الرابعة: قومٌ شاركوا أهلَ الطبقة الثالثةِ في الجرح والتعديل، وتفرَّدوا عنهم بقلَّة ممارسَتهم لحديث الزهري؛ لأنهم لم يُصاحِبوا الزهريَّ كثيرًا؛ مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، ونحوِهم.

وهؤلاء يخرجُ الترمذيُّ لبعضِهم.

الطبقة الخامسة: قومٌ من المتروكين والمجهولين، كالحَكَم الأيلي، وعبدِ القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقاء، ونحوِهم ممن لا تجوز الروايةُ عنهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد.

وهؤلاء لم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج لبعضِهم ابنُ ماجه(١).

فأمَّا الطبقة الأولى: فهم شرطُ البخاريِّ، وقد يخرج من حديث أهلِ الطبقة الثانيةِ ما يَعتمِدُه من غير استيعاب.

وأمَّا الطبقة الثانية: فشرطُ مسلم، وهو يخرج أحاديث الطبقتين ـ الأولى والثانية ـ على سبيل الاستيعاب، ويُخرج أحاديثَ أهلِ الطبقة الثالثةِ على النحو الذي يصنعُه البخاريُّ في الثانية.

وأما الرابعةُ والخامسة: فلا يُعرِّجان عليهما(٢).

قال الحافظُ ابنُ حجر معلِّقًا على كلام الحازمي: «قلتُ: وأكثرُ ما يخرج البخاريُّ حديثَ الطبقة الثانيةِ: تعليقًا، وربما أخرجَ اليسيرَ من حديث الطبقة الثالثةِ تعليقًا أيضًا»(٣).

قال الحافظُ أيضًا: «وهذا المثالُ الذي ذكرناه هو في حقِّ المكثرين، فيُقاسُ على هذا أصحابُ نافع، وأصحابُ الأعمش، وأصحابُ قتادة، وغيرُهم.

فأمَّا غيرُ المكثِرين: فإنما اعتمدَ الشيخان في تخريج أحاديثِهم على

---

(١) انظر: (شرح علل الترمذي) (١/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠)، (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد) لشيخنا الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي (ص/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣).

(٢) انظر: (شروط الأئمة الخمسة) للحازمي (ص/ ١٥١ ـ ١٥٥)، (هُدى الساري) (ص/ ٩).

(٣) (هدى الساري) (ص/ ١٠).

الثقةِ والعدالةِ وقلةِ الخطأ، لكنْ منهم من قوي الاعتمادُ عليه فأخرجا ما تفرَّدَ به، كيحيى بنِ سعيد الأنصاري، ومنهم مَن لم يَقْوَ الاعتمادُ عليه، فأخرجا له ما شاركَه فيه غيرُه وهو الأكثر»[١].

(١) المصدر السابق (ص/١٠).



المبحث الثالث

التكرار والتقطيع والاختصار في صحيح الإمام البخاري

من المعلوم أنَّ البخاريَّ رَحِمَهُ اللهُ لم يُرِد الاقتصارَ في صحيحه على سَرْدِ الأحاديث، وإنَّما أراد ـ مع جمعِ الحديثِ الصَّحيح ـ استنباطَ ما اشتملَ عليه مِن حِكَمٍ وأحكام، ولذلكَ يَستَنبطُ من الحديثِ الحكمَ ويَجعلُه ترجمةً، ثم يُورِدُ الحديثَ تحتها للاستدلالِ به عليها، ويَستنبطُ منه حكمًا آخر يُتَرجِمُ به، ويورِدُ الحديثَ مرةً أخرى للاستدلال به أيضًا، فيكونُ التكرارُ لغرضِ الاستدلال.

على أنه إذا أعادَ الحديثَ مستدِلًّا به: لا يُخلي المقامَ من فائدةٍ جديدة، وهي إيرادُه له عن شيخٍ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه مِن قَبْل، وذلك يُفيد تعدُّدَ الطرقِ لذلك الحديث، ولهذا قال الحافظُ أبو الفضل ابن طاهر المقدسي ـ فيما نقلَ عنه الحافظُ ابنُ حجر ـ: «وقلَّما يُورِدُ حديثًا في موضعَين بإسنادٍ واحدٍ ولفظٍ واحد»[1].

وذكر الحافظُ ابنُ حجر أنه قد حكى بعضُ شُرَّاح البخاريِّ أنه وقعَ في أثناء الحج في بعض النسخ بعد باب قصر الخطبةِ بعرفة: «باب تعجيل الوقوف: قال أبو عبد الله: يُزادُ في هذا الباب حديثُ مالكٍ عن ابن شهاب، ولكنِّي لا أريدُ أن أُدخِلَ فيه معادًا»، ثم قال الحافظ: وهو يقتضي أنه لا يَتعمَّدُ أن يُخرجَ في كتابه حديثًا معادًا بجميع إسنادِه ومتنِه،

(١) (هُدى الساري) (ص/ ١٥).

وإن كان قد وقعَ له من ذلك شيءٌ فعن غير قصدٍ، وهو قليلٌ جدًّا[(١)].

وذكرَ القسطلّانيُّ أنّ عددَ الأحاديث التي كرَّرَها البخاريُّ سندًا ومتنًا اثنان وعشرون حديثًا، وذكرَها[(٢)]، وذكرَ الشيخ محمد بن ناصر العجميُّ أن العددَ أكثر من ذلك، وذكرَ خمسةً مما لم يذكرها القسطلاني[(٣)]، ومع ذلك تظلُّ قليلةً بالنسبة إلى عدد الأحاديث المكرَّرة.

وللبخاري أغراضٌ أخرى في إعادة الحديثِ في موضعٍ أو مواضع، ذكر كثيرًا منها الحافظُ في مقدمة الفتح، والتكرارُ عنده على قسمين:

القسم الأول: إعادةُ المتنِ كلِّه في موضعٍ أو أكثر:

ومن أغراض البخاريِّ للتكرار في هذا القسم:

١ ـ أنه يخرج الحديثَ عن صحابيٍّ ثم يُورِدُه عن صحابيٍّ آخر، والمقصودُ منه أن يُخرجَ الحديثَ عن حَدِّ الغَرابة، وكذلك يَفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثةِ وهَلُمَّ جَرًّا إلى مشايخه، فيَعتقِدُ مَن يَرى ذلك من غير أهلِ الصَّنعة أنه تكرارٌ، وليس كذلك؛ لاشتماله على فائدةٍ زائدة.

٢ ـ ومنها: أنه صَحَّحَ أحاديثَ على هذه القاعدة، يَشتملُ كلُّ حديثٍ منها على معانٍ مُتَغايِرة، فيُورِدُه في كلِّ بابٍ من طريقٍ غيرِ الطريق الأولى.

٣ ـ ومنها أحاديثُ يَرويها بعضُ الرواة تامَّةً ويَرويها بعضُهم مختصَرَة، فيُورِدُها كما جاءت؛ ليُزيلَ الشبهةَ عن ناقليها.

٤ ـ ومنها: أنَّ الرُّواةَ ربما اختلفَت عباراتُهم، حيث يُحدِّثُ راوٍ

(١) المصدر السابق (ص/ ١٥ ـ ١٦).

(٢) (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري) (١/ ٣٧)، وانظر: (عادات الإمام البخاري) (ص/ ٦١).

(٣) انظر تعليقه على (عادات البخاري في صحيحه) للشيخ عبد الحق الهاشمي (ص/ ٦٢).

بحديثٍ فيه كلمةٌ تَحتملُ معنىً، ويُحدِّثُ به آخرُ فيُعبِّرُ عن تلك الكلمةِ بعينِها بعبارةٍ أخرى تَحتمِلُ معنىً آخر، فيُورِدُه بطرُقه إذا صَحَّت على شرطه، ويُفرِدُ لكلِّ لفظةٍ بابًا مفردًا.

٥ ـ ومنها أحاديثُ تعارض فيها الوصل والإرسال، أو الوقفُ والرفع، وترجَّحَ عنده الوصلُ أو الرفع، فاعتمدَه وأورد الإرسال أو الوقفَ منبِّهًا على أنه لا تأثيرَ له عنده في الوصل أو الرفع.

٦ ـ ومنها أحاديثُ زادَ فيها بعضُ الرُّواةِ رجلًا في الإسنادِ ونقصَه بعضُهم، فيُورِدُها على الوجهَين إذا صَحَّ عنده أنَّ الراوي سمعَه من شيخٍ حدَّثَه به عن آخر، ثمَّ لقيَ الآخر فحدَّثَه به، فكان يرويه على الوجهين بيانًا لصحَّتِهما.

٧ ـ ومنها: أنه ربما أوردَ حديثًا عَنْعَنَه راويه، فيُورِدُه من طريقٍ أخرى مصرَّحًا فيها بالسماع، على ما عُرِفَ من طريقتِه في اشتراطِ ثبوتِ اللِّقاء في المعَنْعَن.

وهذا جميعُه فيما يتعلق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر.

القسم الثاني: تقطيعُه للحديثِ في الأبوابِ تارة، واقتصارُه منه على بعضِه تارات:

أ. التقطيع:

أمَّا تقطيعُه للحديث في الأبواب تارة واقتصارُه منه على بعضِه أخرى فلأنه:

١ ـ إن كان المتنُ قصيرًا أو مرتَبِطًا بعضُه ببعض، وقد اشتَملَ على حكمين فصاعدًا؛ فإنه يُعيدُه بحسب ذلك، مراعيًا مع ذلك عدمَ إخلائه من فائدةٍ حديثيَّة، وهي إيرادُه له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجَه عنه قبل ذلك، كما تقدم تفصيلُه في القسم الأول، فيُستَفادُ بذلك تكثيرُ الطُّرُق

لذلك الحديث.

٢ ـ وربما ضاقَ عليه مخرجُ الحديث، حيث لا يكون له إلا طريقٌ واحدة، فيتصرَّفُ حينئذٍ فيه؛ فيُورِدُه في موضعٍ موصولًا، وفي موضع معَلَّقًا، ويُورِدُه تارةً تامًّا، وتارةً مقتَصِرًا على طرَفِه الذي يَحتاجُ إليه في ذلك الباب، فإن كان المتنُ مشتَمِلًا على جُمَلٍ متعدِّدة لا تعلق لإحداها بالأخرى: فإنه يُخرجُ كلَّ جملةٍ منها في بابٍ مستقِلٍّ فرارًا من التطويل، وربما نشطَ فساقَه بتمامِه.

ب. الاقتصار على بعض المتن مع عدم ذكر الباقي في موضعٍ آخر:

ذكرَ الحافظُ ابنُ حجر أنّ هذا لا يقع له ذلك في الغالب إلَّا حيثُ يكون المحذوفُ موقوفًا على الصحابي، وفيه شيءٌ قد يُحكَم برفعِه، فيَقتَصِرُ على الجملةِ التي يُحكَم لها بالرفع، ويَحذفُ الباقي؛ لأنه لا تَعلُّقَ له بموضوع كتابه، كما وقعَ له في حديثِ هُزيلِ بن شُرَحْبِيلَ، عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ رضي الله عنه قال: «إنَّ أهلَ الإسلام لا يُسَيِّبُون، وإنَّ أهلَ الجاهليَّة كانوا يُسَيِّبُون»[1]، هكذا أورَدَه، وهو مختصَرٌ من حديثٍ موقوفٍ أوَّلُه: جاء رجلٌ إلى عبدِ الله بنِ مسعودٍ فقال: إني أعتَقْتُ غلامًا لي، وجعلتُه سائبةً، فماتَ وتركَ مالًا ولم يَدَعْ وارِثًا، فقال عبدُ الله: «إنَّ أهلَ الإسلام لا يُسَيِّبون، وإنَّ أهلَ الجاهليَّة كانوا يُسَيِّبون، فأنتَ وليُّ نعمتِه، فلكَ ميراثُه، فإن تأثَّمتَ وتحرَّجت في شيءٍ؛ فنحن نقبلُه منكَ ونجعلُه في بيت المال»[2].

---

(١) (صحيح البخاري) (ح/٦٧٥٣)، كتاب الفرائض، باب ميراث السائبة. والمرادُ بالسائبةِ هنا: العبدُ الذي يقولُ له سيِّدُه: لا وَلاءَ لأحدٍ عليك، أو: أنتَ سائبة، يريدُ بذلك عتقَه وأنْ لا وَلاء لأحدٍ عليه. (فتح الباري) (١٢/ ٤١).

(٢) أخرجه عبدُ الرزاق في مصَنَّفِه (٩/ ٢٥)، وابنُ أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٢٨٢)، والبيهقيُّ في الكبرى (١٠/ ٥٠٥).

فاقتصر البخاريُّ على ما يُعطَى حكمَ الرفعِ من هذا الحديثِ الموقوف، وهو قولُه: «إنَّ أهلَ الإسلام لا يُسَيِّبُون»؛ لأنه يَستدعي بعُمومه النقلَ عن صاحبِ الشَّرْع لذلك الحكم، وحذفَ الباقيَ لأنه ليس من موضوع كتابه.

ثم قال الحافظ: وهذا من أخفى المواضع التي وقعَت له من هذا الجنس.

هذا، وقد تبيَّن مما سبق في هذا المبحث أنّ البخاريَّ لا يُعيد الحديثَ إلّا لفائدةٍ؛ لكن تارةً تكون في المتن، وتارةً في الإسناد، وتارةً فيهما، وحيث تكون في المتن خاصةً: لا يُعيدُه بصورتِه، بل يتصرَّفُ فيه، فإن كثُرَت طرقُه: أوردَ لكلِّ بابٍ طريقًا، وإن قلَّتْ: اختصر المتنَ أو الإسناد.

قال الحافظ: «وحتى لو لم تَظهر لإعادته فائدةٌ من جهةِ الإسنادِ ولا من جهة المتن؛ لكان ذلك لإعادتِه لأجلِ مغايرةِ الحِكَم التي تَشتملُ عليه الترجمةُ الثانية موجِبًا لِئَلَّا يُعَدَّ مكرَّرا بلا فائدةٍ، كيف وهو لا يُخليه مع ذلك من فائدةٍ إسناديةٍ... أو غير ذلك.. وهذا بيِّنٌ لمن استقرأ كتابه وأنصف من نفسه»[1].

---

(١) (هُدى الساري) (ص/١٦).



المبحث الرابع

المفاضلة بين الصحيحين

تقدم ذكرُ بعضِ أقوال الأئمة الدَّالة على تقديم الصحيحين ـ صحيحِ البخاريِّ وصحيحِ مسلم ـ على غيرِهما، وتلقِّي الأمةِ لهما بالقبول، وفي بعضِها النصُّ علَى تقديم صحيحِ البخاريِّ على صحيحِ مسلم، من ذلك قولُ الإمام النووي: «اتَّفَقَ العلماءُ ـ رحمهم الله ـ علَى أنَّ أصحَّ الكتبِ بعد القرآنِ العزيز: الصَّحيحان؛ البخاري ومسلم، وتلَقَّتْهما الأمةُ بالقبول، وكتابُ البخاريِّ أصحُّهما وأكثرُهما فوائدَ ومعارفَ ظاهرة وغامضة، وقد صحَّ أنَّ مسلمًا كان ممن يَستفيد مِن البخاريِّ ويَعترِفُ بأنه ليس له نظيرٌ في علم الحديث»(١).

وتقديمُ صحيحِ البخاريِّ على صحيحِ مسلم أمرٌ مشهور عند أهل العلم، وهو يرجعُ إلى الأصحية، والفقه(٢).

أولًا: من حيث الصحة:

أما من حيث الصحة: فصحيحُ البخاري أصحُّ من صحيح مسلم؛ لأنّ صحةَ الحديث تدورُ على ثلاثة أشياء: ثقةِ الرواة، واتّصالِ الإسناد، والسلامةِ من العلل، و«صحيح البخاري» أرجحُ من «صحيح مُسلِم» في

(١) (مقدمة النووي لشرحه لصحيح مسلم) (ص/ ١٤).

(٢) منقول ـ بتصرف يسير ـ من (المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج) (ص/١٧٥ - ١٧٩).

هذه الأمور الثلاثة كلِّها:

١ - ثقةُ الرواة وعدالَتُهم:

يظهرُ رُجحانُ «صحيح البخاري» على «صحيح مُسلِم» من حيث ثقة الرواة من أوجه:

أولُها: أن الذين انفردَ البخاريُّ بالإخراج لهم دون مسلم (٤٣٥) رجلًا، المتكَلَّمُ بالضعفِ فيهم هم نحوُ (٨٠) رجلًا.

والذين انفردَ مسلمٌ بإخراج حديثِهم دون البخاري (٦٢٠) رجلًا، المتكَلَّمُ بالضَّعفِ فيهم نحوُ (١٢٠) رجلًا، على الضِّعف من كتاب البخاري.

ولا شك أنّ التخريجَ عمّن لم يُتَكَلَّم فيه أصلًا أولى من التخريج عمّن تُكُلِّمَ فيه ولو كان ذلك غيرَ سديد.

ثانيها: أنَّ الذين انفردَ بهم البخاريُّ ممن تُكُلِّمَ فيه لم يكن يُكثِرُ تخريجَ أحاديثهم، وليس لواحدٍ منهم نسخةٌ كبيرةٌ أخرجَها كلَّها أو أكثرَها إلّا نسخة عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، بخلاف مسلم، فإنه يُخرج أكثرَ تلك النسخ التي رواه عمّن تُكُلِّمَ فيه؛ كأبي الزبير عن جابر رضي الله عنه، وسهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، ونحوِهم.

ثالثُها: أن الذين انفردَ بهم البخاريُّ ممّن تُكُلِّمَ فيه: أكثرُهم من شيوخِه الذين لَقِيَهم وعرفَ أحوالَهم، واطَّلَع على أحاديثِهم، فميَّزَ جَيِّدَها من رديئِها، بخلاف مسلم؛ فإنّ أكثرَ مَن تفرَّدَ بتخريج حديثِه ممّن تُكُلِّمَ فيه: من المتقدِّمين، وقد أخرجَ أكثرَ نسخِهم، كما قدَّمنا ذكرَه.

ولا شك أنّ المرءَ أكثرُ معرفةً بحديث شيوخِه ممّن تقدَّمَ عن عصرهم.

رابعُها: أنّ أكثرَ هؤلاء المتكَلَّم فيهم من المتقدِّمين: يُخرج البخاريُّ

أحاديثَهم غالبًا في الاستشهادات، والمتابعات، والمعلَّقات، بخلاف مسلم؛ فإنه يخرج لهم الكثيرَ في الأصول والاحتجاج، أما الذين أخرجَ لهم مسلمٌ في المتابعات: فالبخاريُّ لا يُعرِّج في الغالب عليهم.

فأكثرُ مَن يخرج لهم البخاريُّ في المتابعات: يَحتجُّ بهم مسلم، وأكثرُ مَن يخرج لهم مسلمٌ في المتابعات: لا يُعرِّجُ عليهم البخاريُّ أصلًا، كما سبق بيانُه عند بيان شرط البخاري.

٢ ـ من حيث الاتصال:

أنّ البخاريَّ اشترطَ ثبوتَ التلاقي بين الراوي ومَن روى عنه ولو مرَّةً، واكتفى مسلمٌ بمجرَّد المعاصَرة، وذلك واضحُ الدَّلالة على تقديم صحيحِ البخاريِّ على صحيحِ مسلم؛ لِمَا فيه من شِدَّة الاحتياطِ وزيادةِ التثبُّت.

٣ ـ من حيث السلامة من العلل:

أما من هذه الناحية: فإن الأحاديث التي انتُقِدَت عليهما بلغت (٢١٠) أحاديث، اختصّ البخاريُّ منها بأقلَّ من (٨٠) حديثًا، واختصَّ مسلمٌ بالباقي، ولا شك أنّ ما قلَّ فيه الانتقادُ أرجحُ مما كثُرَ فيه ذلك.

مما تقدّمَ يتّضح أنّ «صحيح البخاري» أعدلُ رواةً، وأقوى أسانيد، وأشدُّ اتصالًا، وأقلُّ عِلَلًا، ولهذا رُجِّحَ كتابُه على كتاب مسلم من جهة الأصحّيّة، قال ابنُ الصلاح: «ثم إنّ كتاب البخاريِّ أصحُّ الكتابَين صحيحًا، وأكثرُهما فوائد»[١].

وهذا الترجيحُ لصحيح البخاريِّ على صَحيح مسلم المرادُ به ترجيحُ الجُملةِ على الجُملة، لا كل فردٍ من أحاديثِ الآخر، كما أشار إلى ذلك

(١) (علوم الحديث) (ص/ ٩٠)، وانظر: (صيانة صحيح مسلم) (ص/ ٦٧).

السيوطيُّ في ألفيَّتِه بقوله:

وربّما يَعرِضُ لِلْمَفُوقِ ما يجعلُه مُساوِيًا أو قُدِّمَا

ثانيًا: من حيث الفقه:

تفوُّقُ صحيح البخاريِّ في هذا الجانب أوضح؛ لأن الإمامَ مسلمًا أخلى صحيحَه من تراجم الأبواب، والتراجمُ الموجودةُ في النسخ المطبوعةِ هي من وضع الإمام النوويِّ وغيرِه.

أمَّا الإمامُ البخاريُّ فقد عُرِفَ بالاهتمام بالجانب الفقهيِّ من خلال تراجم أبوابه، ومن المعروف أنّ فقهَه في تراجم أبوابه، ولم يلحق أحدٌ من المتقدمين والمتأخرين الإمامَ البخاريَّ في هذا الجانب المهم.

وهذه الوجوه كلها تدل على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم، بالإضافةِ إلى اتفاقِ العلماء على أنَّ البخاريَّ أعلمُ بهذا الفنِّ من مسلم، وأنَّ مسلمًا تلميذُه وخِرِّيجُه وكان يَشهَدُ له بالتقدُّمِ في هذا الفَنِّ والإمامَةِ فيه، والتفرُّدِ بمعرفةِ ذلك في عَصرِه.

أمَّا ما نُقِلَ عن بعضِ العلماءِ من تَقديمِ صَحيح مسلم على صَحيحِ البخاريِّ: فهو راجعٌ إلى حُسنِ السِّياقِ وجَوْدَةِ الوضع والتَّرْتيبِ، لا إلى الأصَحيَّة، فمن المعلوم أنّ صحيحَ مسلم أسهلُ تناولًا؛ حيث إنه جعلَ لكل حديثٍ موضعًا واحدًا - في الغالب - يليقُ به، وجمعَ فيه طرقَه، وأوردَ أسانيدَه المتعدّدة، وألفاظَه المختلفة، وبذلك جعلَ مصادرَ استخراج الحديثِ منه، ومعرفةَ طرقه المتعددة وألفاظه المختلفة: سهلًا ميسورًا.

بخلاف «صحيح البخاري»؛ فإنه يُورِدُ تلك الوجوه في أبوابٍ متفرقة، وكثيرٌ منها في غير الباب الذي يتبادرُ إلى الذهنِ أنه أولى به، وذلك لدَقيقةٍ يَفهمُها البخاريُّ منه، فصارَ استخراجُ الحديث منه صعبًا عسيرًا،

فضلًا عن معرفة طرقه المتعددة، وألفاظِه المختلفة، حتى إنّ كثيرًا من الحفاظ المتأخِّرين نفوا روايةَ البخاريِّ لأحاديثَ هي فيه؛ لأنهم لم يجدوها في مظانِّها[(١)].

قال ابنُ الدّيْبع ـ تلميذُ السخاويِّ ـ مشيرًا إلى هذا المقال[(٢)]:

تنازَعَ قومٌ في البخاريْ ومسلمٍ لديَّ، وقالوا: أيَّ ذَين تُقدِّمُ؟
فقلت: لقد فاقَ البخاريُّ صحةً كما فاقَ في حسن الصناعةِ مسلمُ

(١) انظر: (غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج) للسخاوي (ص/ ٤١ ـ ٤٢)، (الإمام مسلم) للشيخ مشهور (٢/ ٥٦٨).
(٢) انظر: (إضاءة البدرين) (ل ٩/أ)، (الإمام مسلم) (٢/ ٥٦٩).



المبحث الخامس

المعَلَّقات في «صحيح الإمام البخاري»(١)

المراد بالتَّعليق: ما حُذِف مِن مُبْتَدَإِ إسنادِه واحدٌ فأكثر، ولو إلى آخرِ الإسناد.

ومن صُوَرِ التعليق: أن يُحذَفَ جميعُ الإسناد، فيُقال مثلًا: قال رسولُ الله ﷺ.

ومنها: أن يحذفَ جميعَ الإسناد إلى الصحابيِّ أو التابعيِّ.

ومنها: أن يحذفَ المصَنِّفُ شيخَه الذي حدَّثَه، ويُضيفَ الحديثَ إلى مَن فوقَه.

والأصلُ في حكمِه عند المحدِّثين أن يكون الحديثُ المعلَّقُ من قسم المردود؛ لجهالة المحذوف، إلَّا إن التزمَ مصنِّفُه الصحةَ في كتابه، مثل الإمامَين: البخاري ومسلم، فالجمهورُ على أنه ما أُتِيَ فيه بصيغة الجزم دلَّ على أنه ثبتَ إسنادُه عنده، وإنما حذفَ ذلك لغرضٍ من الأغراض، وما أتَى فيه بغير الجزم: فلا يخلو من مقال، أمَّا الأولُ فصحيحٌ إلى مَن علَّقَه، كما سيأتي التفصيل.

وقد أكثرَ الإمامُ البخاريُّ مِن التَّعليق في صَحيحه، حيث بلغت

(١) ملخص من (هُدى الساري) (ص/١٧ ـ ١٩)، وانظر: (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد) للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي (ص/٤٣٥ ـ ٤٣٦).

تعليقاتُه ألفًا وثلاثمائةٍ وواحدًا وأربعين.

والمعَلَّقاتُ في صحيح البخاريِّ على قسمين: الأول: المعلَّقاتُ المرفوعة، والثاني: المعلَّقاتُ الموقوفة.

أولًا: المعلَّقاتُ المرفوعةُ:

وهي على قسمين:

القسم الأول: ما يوجَدُ في موضعٍ آخر من صَحيحه موصولًا.

والسبب في تعليقِه تقدَّمَ بيانُه في المبحث السابق، وأنه يُورِدُه معلَّقًا حيث يَضيقُ مخرجُ الحديث؛ إذ سبق أنّ مِن قاعدته أنه لا يُكرِّرُ إلَّا لفائدة، فمتى ضاقَ المخرجُ واشتملَ المتنُ على أحكامٍ فاحتاجَ إلى تكريره: فإنه يتصرَّفُ في الإسنادِ بالاختصار؛ خشية التطويل.

القسم الثاني: ما لا يوجَد فيه إلا معلَّقًا.

وهذا النوعُ على صورتَين: إمَّا أن يُورِدَه بصيغة الجزم، وإما أن يورِدَه بصيغة التمريض.

أمَّا الصيغةُ الأولى: وهي أن يُورِدَه بصيغة الجَزم:

فيُستَفادُ منها الصحةُ إلى مَن علَّقَ عنه، لكن يَبقى النظر فيمَن أُبرِز من رجال ذلك الحديث، وهو من هذه الحيثية على درجات:

١ ـ **فمنه ما يَلتحِقُ بشرطه**: والسببُ في كونه لم يوصِلْ إسناده بل علَّقَه:

أ ـ إمَّا لكونه أخرجَ ما يقومُ مقامه، فاستَغنى عن إيرادِ هذا مستوفىً السياق، ومع ذلك لم يُهمِلْه، بل أوردَه بصيغة التعليق؛ طلبًا للاختصار، وبذلك جمَعَ بين الفائدتَين.

ب ـ وإمَّا لكونه لم يَحصُل عنده مسموعًا، أو سمعَه ولكنه شَكَّ في

سَماعه له مِن شيخه، أو سمعَه من شيخه مذاكرةً، فما رأى أنه يَسوقُه مساقَ الأصل.

وغالبُ هذا فيما أوردَه عن مشايخه؛ فمِن ذلك أنه قال في كتاب الوكالة: «قال عثمانُ بنُ الهيثم: حدثنا عوف، حدَّثنا محمدُ بنُ سيرين، عن أبي هريرة ﵁ قال: وكَّلَني رسولُ الله ﷺ بزكاةِ رمضان...»، الحديث بطوله[1]، وأوردَه في مواضِع أخرى؛ منها في فضائلِ القرآن[2]، وفي ذِكر إبليس[3]، ولم يقُل في موضعٍ منها «حدَّثنا عثمان»، فالظاهرُ أنه لم يَسمَعه منه.

وأيضًا قد استعملَ الإمامُ البخاريُّ هذه الصيغةَ فيما لم يَسمَعه من مشايخه في عدَّة أحاديث؛ فيُورِدُها عنهم بصيغة «قال فلانٌ»، ثم يُورِدُها في موضع آخر بواسطةٍ بينه وبينهم، وله عدةُ أمثلةٍ في الصحيح، كما ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر.

قال الحافظ: «لكن مع هذا الاحتمال لا يحملُ حملُ جميع ما أوردَه بهذه الصيغةِ على أنه سمعَ ذلك من شيوخه، ولا يلزمُ من ذلك أن يكون مدلِّسًا عنهم؛ فقد صرَّحَ الخطيبُ وغيرُه بأنّ لفظَ «قال» لا يُحمَلُ على السماع إلَّا ممن عُرِفَ من عادتِه أن لا يُطلِقُ ذلك إلَّا فيما سمع. فاقتضى ذلك أنّ مَن لم يُعرَف ذلك من عادتِه: كان الأمرُ فيه على الاحتمال، والله تعالى أعلم».

٢ ـ **ومنه ما لا يلتحقُ بشرطه**: والسببُ في التعليق هنا واضح، وهو أن البخاريَّ يريد أن لا يَسوقَه مساقَ الأصل؛ لكونه ليس على شرطه،

---

(١) (ح/٢٣١١)، باب إذا وكَّلَ رجلًا فتركَ الوكيلُ شيئًا، فأجازَه الموكِّلُ، فهو جائزٌ، وإن أقرضَه إلى أجلٍ مسمًّى جازَ. وفيه قصَّة أبي هريرة ﵁ مع الشيطان.

(٢) (ح/٥٠١٠)، باب فضل سورة البقرة.

(٣) (ح/٣٢٧٥)، باب صفة إبليس وجنودِه.

حتى ولو كان صحيحًا عند غيرِه. وهذا أيضًا على درجاتٍ:

أ ـ فقد يكون صحيحًا على شرطِ غيرِه: ومن أمثلتِه قولُه[١]: «وقالت عائشة ﵂: كان النبيُّ ﷺ يَذكرُ الله على كلِّ أحيانه»، وهو حديثٌ صحيحٌ أخرجَه مسلمٌ في صحيحه[٢].

ب ـ وقد يكون حسَنًا صالحًا للحجَّة: ومن أمثلتِه قولُه[٣]: «وقال بهزُ بنُ حكيمٍ عن أبيه عن جدِّه: الله أحقُّ أن يُستَحْيا منه من الناس»[٤].

جـ ـ وقد يكون ضعيفًا، ولكن لا مِن جهةِ قدحٍ في رجالِه، بل مِن جهة انقطاعٍ يسيرٍ في إسناده، ويكون منجَبِرًا بأمرٍ آخَر، ومثالُه: قولُه في باب العَرْض في الزكاة، من كتاب الزكاة: «وقال طاوس: قال معاذُ بنُ جبل ﵁ لأهل اليمن: ائتوني بعَرْض ثيابٍ خميصٍ أو لَبيسٍ في الصَّدَقةِ مكان الشعيرِ والذُّرَة أهونُ عليكم وخيرٌ لأصحاب محمدٍ ﷺ». وإسناده إلى طاوس صحيحٌ، إلا أن طاوسًا لم يَسمَع من معاذ.

والخلاصةُ فيما كان بصيغة الجزم: أنه يُستَفادُ منه أنّ البخاريَّ يشيرُ إلى صحته، ثم قد يكون على شرطِه، وقد لا يكون على شرطِه، وكون هذه الصيغة مقتضيةً للصحة هو الراجحُ، وهي قاعدة مطردة.

الصِّيغَة الثانية: صيغةُ التَّمْريض:

وهذه الصيغةُ لا يُستَفادُ منها الصحةُ إلى مَن عَلَّقَ عنه، لكن فيه ما هو

---

(١) في كتاب الأذان، باب هل يتتبَّعُ المؤذِّنُ فاه ههنا وههنا؟ وهل يَلتَفِتُ في الأذان؟ وعلَّقَه البخاريُّ أيضًا في كتاب الحيض، بابٌ تقضي الحائضُ المناسكَ كلها إلا الطواف، من دون ذكر عائشة ﵂.

(٢) (ح/ ٣٦٣)، كتاب الحيض، باب ذكرِ الله تعالى في حال الجنابة وغيرِها.

(٣) في كتاب الغسل، باب مَن اغتسلَ عُريانًا وحدَه في الخلوة، ومَن تستَّرَ فالسترُ أفضل.

(٤) أخرجَه أبو داود (ح/ ٤٠١٧)، والترمذي (ح/ ٢٧٦٩، ٢٧٩٤)، قال الحافظ: «وهو حديثٌ حسنٌ، مشهورٌ عن بهز، أخرجه أصحابُ السنن».

صحيح وفيه ما ليسَ بصحيح.

فأمَّا ما هو صحيح؛ فقسمان:

القسم الأول: ما كان على شرط البخاري: وهو قليلٌ جدًّا، قال الحافظ: فأمَّا ما هو صحيحٌ فلم نَجد فيه ما هو على شَرْطِه إلَّا في مواضعَ يسيرةٍ جدًّا، ووجدناه لا يَستَعمِلُ ذلك إلّا حيث يُورِدُ ذلك الحديثَ المعلَّقَ بالمعنى؛ كقوله في الطب: «باب في الرُّقَى بفاتحة الكتاب: ويُذكَرُ عن ابن عباسٍ عن النبيِّ ﷺ»[١]، وقد أسندَه في موضعٍ آخر من طريقِ عُبَيد الله بن الأخنس، عن ابن أبي مُلَيكة، عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما: «أنّ نفرًا من أصحابِ النبيِّ ﷺ مَرُّوا بحَيٍّ فيهم لَديغٌ»، فذكر الحديثَ في رُقْيَتِهم للرَّجُلِ بفاتحة الكتاب، وفيه قولُ النبيِّ ﷺ لَمَّا أخبروه بذلك: «إنَّ أحقَّ ما أخذتم عليه أجرًا كتابُ الله»[٢].

فهذا كما تَرى لمَّا أوردَه بالمعنى لم يَجزِم به؛ إذ ليس في الموصولِ أنه ﷺ ذكرَ الرُّقيةَ بفاتحة الكتاب، إنما فيه أنه لم يَنهَهم عن فِعلهم، فاستُفِيد ذلك من تقريره.

القسم الثاني: ما لم يكن على شرطه؛ وهو على درجات:

١ ـ فمنه ما هو صحيحٌ؛ ومن أمثلتِه قولُه[٣]: «ويُذكَرُ عن عبدِ الله بن السائبِ رضي الله عنه قال: «قرأ النبيُّ ﷺ (المؤمنون) في صلاةِ الصُّبح حتى إذا جاءَ ذكرُ موسى وهارون ـ أو ذكرُ عيسى ـ أخذَتْه سعلةٌ، فركع». وهو حديثٌ صحيحٌ أخرجَه مسلمٌ في صحيحه[٤]، إلَّا أنَّ البخاريَّ لم يُخرِج لبعض رُواته.

---

(١) ترجمة باب (٣٣)، قبل (ح/ ٥٧٣٦).

(٢) (صحيح البخاري) (ح/ ٥٧٣٧)، كتاب الطب، باب الشرط في الرقية بقطيع من الغنم.

(٣) في كتاب الأذان، باب الجمع بين السورتَين في الركعة.

(٤) (ح/ ٤٥٥)، كتاب الصلاة، باب القراءة في صلاة الصبح.

ومن أمثلتِه أيضًا قولُه[(١)]: «ويُذكَرُ عن أبي خالدٍ، عن الأعمش، عن الحَكَمِ ومسلمِ البَطين وسلمةَ بنِ كُهَيلٍ، عن سعيدِ بن جبيرٍ وعطاءٍ ومجاهدٍ، عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: قالت امرأةٌ للنبيِّ ﷺ: إنَّ أختي ماتَتْ...»[(٢)].

٢ ـ ومنه ما هو حسنٌ؛ ومثالُه قولُه: «ويُذكَرُ عن عثمانَ بنِ عفانٍ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: «إذا بِعتَ فكِلْ وإذا ابتَعْتَ فاكْتَلْ». وهو حديثٌ حسن[(٣)].

٣ ـ ومنه ما هو ضَعيفٌ فَردٌ إلَّا أنَّ العملَ على موافقته؛ ومثالُه قولُه[(٤)]: «ويُذكَرُ عن النبيِّ ﷺ أنه قَضَى بالدَّيْن قبلَ الوصِيَّة»[(٥)]. وهو ضعيفٌ، ولكن حكى الترمذيُّ الإجماعَ على العملِ به.

٤ ـ ومنه ما هو ضعيفٌ فردٌ لا جابر ولا عاضدَ له: وهو في الكتاب قليلٌ جدًّا، وحيث يقع ذلك فيه يتعقَّبُه المصنِّفُ بالتضعيف، بخلاف ما

---

(١) في كتاب الصيام، باب مَن مات وعليه صوم.

(٢) قال الحافظ: «ورجالُ هذا الإسناد رجالُ الصحيح، إلّا أنّ فيه اختلافًا كثيرًا في إسناده، وقد تفرَّدَ أبو خالد سليمان بن حيَّان الأحمر بهذا السياق، وخالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش».

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٦٢)، والدارقطني (٣/ ٨)، قال الحافظ: «هذا الحديث قد رواه الدارقطنيُّ من طريق عبد الله بن المغيرة، وهو صدوق، عن منقذ مولى عثمان، وقد وُثِّق، عن عثمان، به، وتابعَه عليه سعيدُ بنُ المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند إلا أن في إسناده ابنَ لهيعة، ورواه ابنُ أبي شيبة في مصنَّفه من حديث عطاء، عن عثمان، وفيه انقطاع، فالحديث حسن لما عضده من ذلك».

(٤) في كتاب الوصايا، باب تأويل قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾.

(٥) أخرجه الترمذي (ح/ ٢٠٩٤)، قال الحافظ: «وقد رواه الترمذيُّ موصولًا من حديث أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث الأعور، عن عليٍّ، والحارثُ ضعيف، وقد استغرَبه الترمذيُّ، ثم حكى إجماعَ أهلِ العلم على القولِ به».

قبله، فمن أمثلته قولُه[١]: «ويُذكَرُ عن أبي هريرةَ ـ رفَعَه ـ لا يَتطَوَّعُ الإمامُ في مكانه، ولم يَصِحَّ»[٢].

ثانيًا: المعلَّقاتُ الموقوفة:

وأمَّا الموقوفات: فإنه يَجزمُ منها بما صَحَّ عنده ولو لم يَكن على شرطه، ولا يَجزم بما كان في إسناده ضَعفٌ أو انقطاعٌ إلَّا حيثُ يكون منجَبِرًا؛ إمَّا بمَجيئِه من وجهٍ آخر، وإمَّا بشهرته عمَّن قالَه.

وإنَّما يُورِدُ ما يُورِدُ ـ من الموقوفاتِ من فتاوى الصحابةِ والتابعين ومِن تفاسيرِهم لكثيرٍ من الآيات ـ على طريقِ الاستئناسِ والتَّقويةِ لِمَا يَختاره من المذاهبِ في المسائلِ التي فيها خلافٌ بين الأئمة.

وخلاصة مبحث المعلَّقات في صحيح البخاري:

١ ـ أنّ ما علَّقَه البخاريُّ يَنقِسم إلى قسمين: القسم الأول: ما يجزمُ فيه بنِسبَتِه إلى المعَلَّقِ عنه، كقوله: «قال فلان». القسم الثاني: ما لا يَجزمُ فيه، كأن يستعملَ صيغةَ «يُذكَر».

٢ ـ أنَّ جميعَ ما فيه مِن المعلَّقات المرفوعةِ صحيحٌ، وذلك باعتبار أنه كلَّه مقبولٌ ليس فيه ما يُرَدُّ مطلقًا إلَّا النادِر.

٣ ـ وكذلك كلُّ ما أوردَه من المعلَّقات الموقوفةِ صحيحةٌ باعتبار كونها مقبولة.

٤ ـ عُني العلماءُ بمعلَّقاتِ البخاري، وفارسُ هذا الميدان هو الحافظ

---

(١) في كتاب الأذان، باب مكث الإمام في مصَلَّاه بعد السلام.

(٢) أخرجَه أبو داود (ح/١٠٠٦) في كتاب الصلاة، باب في الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة. قال الحافظ: «وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليثِ بنِ أبي سُلَيم، عن الحجاج بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة. وليثُ بنُ أبي سليمٍ ضعيفٌ، وشيخُ شيخه لا يُعرَف، وقد اختُلِفَ عليه فيه».

ابن حجر، حيث أفردَ كتابًا في هذا الموضوع سمَّاه (تغليق التعليق على صحيح البخاري)، وهو مطبوع في خمسة مجلدات.

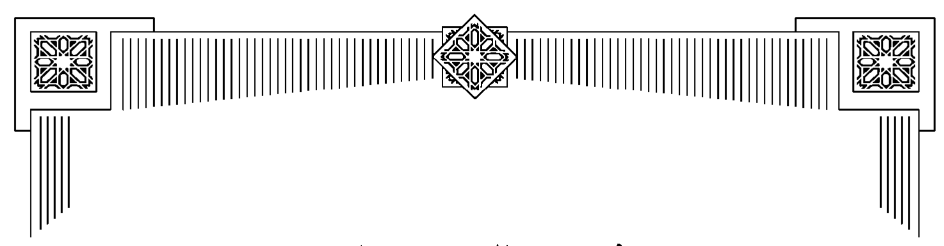
٥ ـ أنّ جميعَ ما يُورِدُه البخاريُّ في صحيحه لا يخرج من أمرين:

أ ـ إمَّا أن يكون ممَّا تَرجَمَ له، وهو المقصودُ من هذا التَّصنيفِ بالذات، وهو الأحاديثُ الصَّحيحةُ المُسنَدَة، وهي التي ترجمَ لها، وهي موضوع الكتاب.

ب ـ وإمَّا أن يكون مما تَرْجَمَ به، وهو المذكورُ بالعَرْضِ والتَّبَع، وهي الآثارُ الموقوفةُ والأحاديثُ المعلَّقة، وكذلك الآياتُ القرآنية، فجميعُ ذلك مُتَرْجَمٌ به، إلّا أنها إذا اعتُبِرَت بعضُها مع بعضٍ، واعتُبِرَت أيضًا بالنسبةِ إلى الحديث؛ يكون بعضُها مع بعضٍ: منها مفسِّر ومنها مفسَّر، فيكون بعضُها كالمترجَمِ له باعتبار. ولكن المقصودَ بالذات هو الأصل. والعلم بهذا الفرقِ بين المترجَمِ له والمترجمِ به مهمٌّ يَندَفِعُ به اعتراض كثيرٍ من الناسِ عمَّا أوردَه البخاريُّ من هذا القَبيل مما ليس على شرطه، والله الموفق.

هذا آخرُ ما يسَّرَه الله سبحانه وتعالى في هذه الرسالةِ الموجزة، التي كانت عن أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري ﵀، وعن كتابِه الصحيح، الذي هو أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله ﷻ، أسأل الله سبحانه أن يجعلَه خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتجاوزَ عمَّا قد أكون أخطأت فيه، وأن يحشرني مع الصالحين.

وصلى الله وسلَّم على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبِه ومَن استنَّ بسنَّتِهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.



فهرس الموضوعات

إصدارات إدارة الشؤون الفنية
مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولاً: كتب التحقيق:

١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَري (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/٢٠١٠م.
٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦م.
٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧مجلدات)، السّفّاريني (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧م.
٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م.
٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعي، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧م.
٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
٩- درة الغواص في حكم الذكاة بالرصاص، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجّاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١١- الخُطَب السَّنِيّة، مصطفى البولاقي (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧م.
١٢- المنبر (مجموعة خُطَب جُمعيّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧م.
١٣- الخطب الجمعية في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧م.
١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م.
١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م.
١٦- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٨م.

١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السّفّاريني (ت١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨م.
١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١١م.
٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جِيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨م.
٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨م.
٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١م.
٢٤- التيسير نظم التحرير، العمريطي (ت٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١م.
٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤م.
٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤م.
٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥م.
٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥م، وهي:
- تحفة الراكع والساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ).
- سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرُنْبُلالي (ت١٠٦٩هـ).
- البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجدًا بنى له بيتًا في الجنة»، الطحلاوي.
- فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت١٠٦٦هـ).
- فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
- فضل بناء المساجد وعمارتها وعمّاره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت١٤٢١هـ) = (٢٠٠١م)، ٢٠١٦م.

٣٠- ملحة الإعراب، الحريري (ت٥١٦هـ)، ٢٠١٦م
٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٥م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و٢)، ٢٠٠٥م.
٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و٤)، ٢٠٠٥م.
٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١١م.
١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١١م.
١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م. ط٣/٢٠١٤م. ط٤/ ٢٠٢٣م.
١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجَكَني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجَكَني الشنقيطي، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.

١٨- المنهل العذب النمير في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١١م.
٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١١م.
٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
٢٦- الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م.
٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١/ ٢٠٠٩م. ط٢/ ٢٠١١م.
٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١٠م. ط٢/٢٠١٤م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١١م. ط٢/ ٢٠٢٣م.
٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١/ ٢٠١١م. ط٢/٢٠١٤م. ط٣/٢٠١٦م.
٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١٢م. ط٢/ ٢٠٢٣م.

٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.
٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثا: الدوريات:

مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.

***